جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين: – شروق شريقي

– شيماء بن واضح

بعنوان:

المعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA)

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ:.....	.....	رئيسا
الأستاذة: سمية فضيلي	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا
الأستاذ:.....	.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شـــكـــر وعـــرفـــان:

اعترافا بالجزيل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى:

إلى من نغيب ولطفه لا يغيب وإذا رجاه العبد فرجاءه لا يخيب، إلى منزل الذكر الحكيم

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى

والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل الآية-91-

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المشرفة الذي رافقتنا طيلة هذا العمل

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم مذكرتنا.

كما نقدم جزيل الشكر للسيد تركي الحسين.

وإلى كل من ساهم في إثراء هذا العمل المتواضع

ولو بنصيحة أو كلمة طيبة من قريب أو بعيد.

شيماء، شروق

إهداء 1

إلى الذي قال تعالى فيهما "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة

وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

نبع العطاء ..... الذي زرع بداخلي الثقة وعلمني طرق الإرتقاء.....

إليك أبي الطيب.....

نبع الحنان .... التي ساندتني ووقفت بجانبي حتى وصلت إلى

ما أنا عليه من التقدم والنجاح .....

إليك أمي الحنونة.....

ملائكة الأرض ... شقائق النعمان .. الذين احتضنوني وزرعوا الورد

في طريقي وساهموا في إسعادي.....

إلى جدتي الغالية

و إلى إخوتي وأخواتي، إلى زوجة أخي العزيزة

وبهجة حياتنا لقمان

رفقاء الدرب المنير... إلى أروع وأحب وأنبل من عرفت

إلى صديقاتي العزيزات وأخص بالذكر: شيماء، نسرين، صبرينة، شيماء.....

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من ساهم وساعدني وكل من أعرفه

سائلة المولى عز وجل أن يوفقني لما يحب ويرضى

لكم جميعا أهدي تعبي وجهدي هذا...

شروق

إهداء 2

إلى من بوركت بدعائها وهي تناجي الله في صلاتها،إلى من الجنة تحت أقدامها؛

إلى من انحنى ظهره حتى يستقيم ظهري، وهرم عمره حتى يشتد عودي؛

إلى تقاسيم وجهيكما التي مهما تقدمت في السن لا زالت تفرح لنجاحي وفرحي وتحزن لعثراتي وألمي؛

أهدي ثمرة جهدي ردا للجميل ولو أن العمر لا يكفي لرد جميل ثلاث وعشرين سنة حتى الآن،

إلى أمي وأبي حفظكما الله ورعاكما

إلى جدتي تحت الثرى، عسى أن يكون قبرك روضة من رياض الجنة،وعسانا نلتقي على زخرفها،

رحمك الله وغفر لك بإذنه

إلى كل نفس طيبة وروح جميلة رافقتني طيلة الخمس سنوات، إلى الأ خ والأخت، إلى الصديقات والرفيقات، إلى كل من ساندني وساعدني في نجاح هاذا العمل من قريب وغريب،

سلام لكم مني كمسك الختام

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعالجات المحاسبية لحسابات الزبائن (المودعين والمقترضين) في البنوك التجارية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والقيام بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA من خلال الاطلاع على القوائم المالية للفترة 2015-2019، ثم تم إجراء مقابلة في وكالة البنك الوطني ببرج بوعريريج (705)، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجات المحاسبية في البنك الوطني الجزائري BNA تتوافق مع النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي، كما تتم المعالجة المحاسبية للودائع والقروض في أقسام خاصة وفق قيود وتقنيات محاسبية جاء بها النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الزبائن، الودائع، القروض، النظام المحاسبي.

Abstract:

This study aimed to identify the accounting treatments for the accounts of customers (depositors and borrowers) in commercial banks, and for that, the descriptive analytical approach was adopted, and a case study of the Algerian National Bank BNA was carried out by reviewing the financial statements for the period 2015-2019, then an interview was conducted. In the agency of the National Bank in Bordj Bou Arreridj (705), the study found that the accounting treatments in the National Bank of Algeria BNA are in line with the 09-04 system and the financial accounting system, as well as the accounting treatment of deposits and loans in special departments according to the accounting restrictions and techniques that came in System 09- 04 and the financial accounting system.

Key words: commercial banks, customers, deposits, loans, accounting system.

قـــائـــمـــة المـــحـــتـــويـــات

العنوان	الصفحة
التشكرات	–
الإهداء	–
الملخص	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ– ج
الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة في البنوك التجارية.....	**05**
المبحث الأول: مدخل للمحاسبة في البنوك التجارية	06
المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للودائع والقروض	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	41
الفصل الثاني: دراسة حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري.....	**49**
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	50
المبحث الثاني: القروض والودائع في البنك الوطني الجزائري.....	60
المبحث الثالث: التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض في البنك الوطني الجزائري.....	74
الخاتمة	89
قائمة المراجع	93
الملاحق.....	98
الفهرس.....	103

قـــائـــمـــة الـــجـــداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	لوائح المحاسبة البنكية في الجزائر	16
02	نموذج الميزانية جانب الأصول	18
03	نموذج الميزانية جانب الخصوم	19
04	نموذج قائمة خارج الميزانية	20
05	نموذج جدول حساب النتائج	20
06	نموذج تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	21
07	جدول تغيرات الأموال الخاصة	22
08	أسباب الإيداع والاقتراض من البنك	27
09	المقارنة بين دراستنا ومذكرات الدراسات السابقة	43
10	المقارنة بين دراستنا ومجلات الدراسات السابقة	45
11	المقارنة بين دراستنا ومذكرات الدراسات السابقة	46
12	توزيع شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري	59
13	إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري	60
14	تطور بعض البنود في البنك الوطني الجزائري (2015-2019)	71
15	تطور قيمة بعض البنود نسبة إلى بنود أخرى ذات علاقة في البنك الوطني الجزائري (2015-2019)	72
16	تطور الودائع (ديون) في البنك الوطني الجزائري (2015-2019)	73
17	تطور قيم القروض (السلفيات) في البنك الوطني الجزائري (2015-2019)	74
18	الحسابات المستخدمة في التسجيل المحاسبي للودائع (ح/22) في البنك الوطني الجزائري	75
19	الحسابات المستخدمة في التسجيل المحاسبي للقروض (ح/20) في البنك الوطني الجزائري	76
20	تقدير قيمة المساهمة الشخصية	82
21	تقدير المساهمة الشخصية للعميل	84

قـــائـــمـــة الأشـــكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لأحد البنوك يوضح أقسام البنك التجاري	09
02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	51
03	الموارد المالية المستقطبة حسب نوعها لسنة 2018	54
04	هيكل الحسابات إلى غاية 31 ديسمبر 2018	55
05	الوضعية الشهرية لخزينة البنك خلال السنة المالية 2018	56
06	القروض البنكية الممنوحة للأفراد في البنك الوطني الجزائري	61
07	القروض البنكية الممنوحة للمهنيين في البنك الوطني الجزائري	64
08	القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الكبرى في البنك الوطني الجزائري	65
09	القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الوطني الجزائري	67
10	الودائع البنكية في البنك الوطني الجزائري	68
11	تطور الودائع (ديون) البنك (2015-2019)	73
12	تطور قيم القروض (السلفيات) للفترة (2015-2019)	74

مقدمة

يعد القطاع المصرفي بمختلف أجهزته من أهم القطاعات الاقتصادية، فهو يعتبر القلب النابض لاقتصاد أي دولة حيث يضمن تنشيط واستمرار المعاملات الاقتصادية، كما أنه يلعب دورا أساسيا في تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية خاصة فيما يخص دفع عجلة التنمية، فهو يعتبر المرآة العاكسة لتقدم اقتصاد الدول أو تأخره؛ وتمثل البنوك التجارية أحد أهم مكونات هذا القطاع حيث تقوم هذه الأخيرة في إطار نشاطها الرئيسي بتجميع المدخرات وإعادة استثمارها في شتى المجالات، والقيام بأنشطة الوساطة المالية كالائتمان بمختلف أنواعه وغير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لأي اقتصاد.

ونظرا للأهمية البارزة للمؤسسات البنكية، كان لابد عليها أن تحافظ على وضعيتها المالية حتى تتمكن من التلاؤم مع وضعية نشاطها الذي تمارسه والمعرض لمتغيرات متعددة، ولعل من أهم هذه المتغيرات، الأنظمة والتشريعات القانونية ومن ضمنها التنظيم المحاسبي.

وعلى مسار هاته التغيرات، باشرت الجزائر كغيرها من الدول بإصلاح منظومتها المحاسبية وذلك بتطبيق النظام المحاسبي المالي، بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، كما سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها، إلا أن هناك بعض القطاعات ينفرد نشاطها بطابع خاص يفصلها عن باقي القطاعات الأخرى من أهمها القطاع البنكي، فالبنوك التجارية تستخدم المحاسبة في تسجيل ومعالجة معاملاتها المصرفية لكن بطريقة خاصة لضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، ويعتبر قبول الودائع ومنح القروض للزبائن من أهم هذه المعاملات.

- **إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تتم المعالجات المحاسبية لحسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتوافق المعالجات المحاسبية لحسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA مع النظام المحاسبي البنكي؟
- ما المقصود بحسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA؟
- كيف تتم المعالجة المحاسبية للودائع في البنك الوطني الجزائري BNA؟
- كيف تتم المعالجة المحاسبية للقروض في البنك الوطني الجزائري BNA؟

- **فرضيات الدراسة**: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:

– تتوافق المعالجات المحاسبية لحسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA مع نظام محاسبي بنكي ناتج عن النظام 04-09 والنظام المحاسبي المالي؛

– المقصود بحسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA كل من المودعين (أشخاص طبيعيين أو معنويين) والمقترضين (أشخاص طبيعيين أو معنويين)؛

– تتم المعالجة المحاسبية للودائع في البنك الوطني الجزائري BNA في قسم الودائع وفق قيود وتقنيات محاسبية جاء بها النظام 04-09 والنظام المحاسبي المالي؛

– تتم المعالجة المحاسبية للقروض في البنك الوطني الجزائري BNA في قسم القروض وفق قيود وتقنيات محاسبية جاء بها النظام 04-09 والنظام المحاسبي المالي.

أهمية الدراسة: تتجسد أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه المحاسبة في البنوك ومعرفة الممارسات المحاسبية مع الزبائن في القطاع البنكي، مما يجعله موضوع مهم يفيد الطلبة والباحثين ويساهم في رفع مستوى معرفتهم بالممارسات المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى التعرف على المعالجة المحاسبية لحسابات الزبائن (بمختلف أنواعهم) في البنوك التجارية واكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال تحديد أنواع الزبائن بالبنك الوطني الجزائري وتحليل الحسابات المتعلقة بهم خلال الفترة 2015-2019، وقد تم تدعيم هذا الأسلوب بأسلوب المقابلة مع أحد محاسبي وكالة البنك الوطني الجزائري في ولاية برج بوعريريج (705)، الذي قدم لنا بعض الأمثلة عن المعالجات المحاسبية المتعلقة بمختلف زبائن البنك.

حدود الدراسة:

– الحدود الزمنية: في بداية الجانب التطبيقي قمنا بدراسة القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019، بعدها قمنا بإجراء مقابلة في وكالة برج بوعريريج ابتداء من 2020/08/02 إلى غاية 2020/09/22.

– الحدود المكانية: عند الاطلاع على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري تم الاستعانة بالموقع الالكتروني للبنك، في عند إجراء الدراسة في فرع برج بوعريريج تم التوجه لهذا الفرع في بلدية برج بوعريريج.

دوافع اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

– الدوافع الذاتية:

– الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المرتبطة بالتخصص؛

–اختيار الموضوع للاستفادة به خاصة في الحياة المهنية؛

– الدوافع الموضوعية:

– التطرق إلى هذا الموضوع بغية فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا؛

–كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.

صعوبات الدراسة:

– نقص المراجع وخاصة المراجع الجزائرية؛

–صعوبة دراسة الموضوع استنادا إلى المراجع المشرقية؛

–صعوبة الحصول على المعلومات من البنك نتيجة إلى الوضع الصحي الذي يشهده العالم والبلاد خاصة (covid-19) بالإضافة إلى تحججهم بسرية العمل.

خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذا البحث إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن مدخل لمحاسبة البنوك التجارية، أما المبحث الثاني تضمن المعالجة المحاسبية للودائع والقروض، وبالنسبة للمبحث الثالث فقد كان حول الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فسنتطرق إلى الدراسة التطبيقية للمعالجة المحاسبية لقسم الزبائن في البنك الوطني الجزائري، حيث سيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم البنك، أما المبحث الثاني فيضم تشكيلة القروض والودائع التي يقدمها البنك الوطني الجزائري، وبالنسبة للمبحث الثالث فيعرض المعالجة المحاسبية للقروض والودائع في البنك.

الفصل الأول:
الإطـــار النظري

تمهيد:

تشكل المؤسسات المالية وبصفة خاصة البنوك التجارية أهم متعامل اقتصادي في الدورة الاقتصادية، وهي مؤسسات ذات طبيعة خاصة يختلف نشاطها المالي عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، إلا أنها هي أيضا تستخدم المحاسبة كلغة لترجمة نشاطها وعملياتها لكن بصورة تتماشى مع خصوصية نشاطها، لذلك سعت لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا ومجلس معايير المحاسبة الدولية حاليا إلى وضع معايير تهتم بهاته الصناعة المتخصصة وتطويرها كونها تحتل هاته المكانة الكبيرة في الاقتصاد، ويعد المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 والمتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها أولى مخرجات اللجنة في الصناعات المتخصصة الذي صدر سنة 1989، ويطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة ويشار إليها بالبنوك، وفي سنة 2005 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (الأدوات المالية –الإفصاحات) ليعوض المعيار المحاسبي الدولي رقم 30.

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت دائما إلى مواكبة التغيرات الاقتصادية وإحداث إصلاحات في نظامها المحاسبي تماشيا مع معايير المحاسبة الدولية، فإنها منذ تبني النظام المحاسبي المالي سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام جميع المؤسسات وأن يكون ملائما لطبيعة نشاطها منها نشاط البنوك والذي يقوم بشكل رئيسي على استلام الودائع من عملائها وتقديم القروض لهم والذين يشكلون شريحة الزبائن لديها.

في هذا الفصل سنتعرف البنوك التجارية وعلى النظام المحاسبي البنكي، كما سنعرض بصفة خاصة المعالجة المحاسبية لعمليات هاته البنوك مع زبائنها فيما يخص الإيداع والإقراض.

المبحث الأول: مدخل للمحاسبة في البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للودائع والقروض؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل للمحاسبة في البنوك التجارية

نستعرض في هذا المبحث المحاسبة البنكية في البنوك التجارية من خلال تقديم ماهية هاته البنوك وعرض النظام المحاسبي داخلها والركائز التي تقوم عليها عملية التسجيل المحاسبي فيها، كما سنتطرق إلى معايير المحاسبة الدولية التي تناولت المحاسبة في البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أقدم البنوك من حيث النشأة، كما أنها لم تنشأ في صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة، وإنما مرت بمراحل تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عملية الائتمان في صورته الأولى (كبار التجار والمرابين والصياغ) وصولا إلى البنوك الحديثة التي قضت على الصورة القديمة وحلت محلها، وهي اليوم تعد من أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية وركيزة من ركائز النظام المصرفي وفي الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية.

أولا: تعريف البنوك التجارية وخصائصها

1. تعريف البنوك التجارية: يستدعي الحديث عن البنوك التجارية معرفة أصل كلمة بنك وهي كلمة ذات أصل ايطالي"banco" وتعني المنضدة الخشبية التي كان يجلس عليها الصرافون في مدن شمال ايطاليا في القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها؛ [1] لقد أعطيت للبنوك التجارية عدة تعاريف نوجز بعضها فيما يلي:

– البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض (الائتمانية) بقصد الربح؛[2]

– ولقد تعرض المشرع الجزائري إلى تعريف البنوك التجارية من خلال قانون النقد والقرض رقم 90/10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 في مادته 114 والتي تنص على ما يلي: البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون وتتمثل في:[3] تلقي الودائع من الجمهور، منح القروض والتسهيلات، توفير وسائل الدفع اللازمة تحت تصرف الزبائن.

نستخلص من التعريفات السابقة بأن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة وتقديم القروض المختلفة.

---

[1]– يوسف عبده راشد الرباعي، وآخرون، **البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، اليمن، 2011، ص 15.

[2]- sylvie de coussergues، et al، **gestion de la banque**, 8°édition, dunod, paris, 2017, page 4.

[3]- **القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 1990/04/14، العدد 16، الجزائر، المادة 114، ص 533.

2. خصائص البنوك التجارية: يتميز البنك التجاري بعدة خصائص ندرجها فيما يلي:[1]

- **تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه:** يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

- **تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:** تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا؛

- **إصدار النقود المصرفية:** تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، الأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية نهائية بقوة التشريع؛

- **تحقيق الربح:** تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

ثانيا: أقسام البنك التجاري

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطا مباشرا بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك.[2]

1. الأقسام الإدارية: وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلالها أعماله المعروفة (الإيداع، الإقراض، تلقي الأموال...)؛

2. الأقسام الفنية: هي الأقسام التي تكون مسئولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتقوم بخدمة الأقسام الإدارية بما يحقق الدقة والسرعة في تنفيذ العمليات المصرفية.

تقوم المصالح على مستوى الأقسام الفنية بتقديم جملة من الأعمال والخدمات لصالح عملاء البنك، حيث تمثلت هذه الأعمال حسب كل مصلحة كالأتي:[3]

- **قسم الخزينة:** يعتبر قسم الخزينة من أهم أقسام البنك، فهو القسم المسئول عن جميع العمليات النقدية التي تتم في الفرع (المقبوضات أو المدفوعات) والتي تنشأ عن عمليات مصرفية في أقسام البنك الأخرى؛

---

[1]- سليماني العيد، **تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2016-2017، ص 7.

[2]– خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية –**، ط 01، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2006، ص 42.

[3]–خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية–الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2008، ص65.

- **قسم الحسابات الجارية:** يختص هذا القسم بشكل عام بفتح الحسابات الجارية للعملاء سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، وذلك بقبول إيداعاتهم مهما كانت أشكالها، نقدا أو بشيكات، وينفذ أوامر الصرف (الشيكات) الصادرة عنهم كما يتولى تحصيل الشيكات والقيام بالعديد من الوظائف والمهام نيابة عنهم ويقوم بتسديد التزاماتهم، وتستخدم الشيكات للسحب من الحسابات الجارية؛

- **قسم المقاصة:** يستطيع البنك الواحد أن يودع لديه من قبل عملائه شيكات مسحوبة على حسابات جارية لديه أو لدى بنوك أخرى، فبالنسبة إلى الشيكات التي تودع بالبنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى بنوك أخرى فيتم تجميعها يوميا ويتم تبادلها بين البنوك المختلفة ليتم تحصيلها، ويتم هذا التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي يسمى قسم المقاصة حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلى المقاصة يوميا وفي ساعة متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية وبتلك البنوك والمسحوبة على بنوك أخرى، حيث يتم تبادل هذه الشيكات حيث يقدم شيكات البنوك الأخرى ويحمل شيكات المتعلقة ببنكه؛

- **قسم الودائع والتوفير:** إن البنك لا يعمل برأس ماله فحسب بل بالأموال التي يستلمها من الغير (ودائع التجار والأفراد) مقابل فوائد يختلف سعرها باختلاف موعد الدفع، تتم على مستوى هذا القسم مختلف العمليات المتعلقة بهاته الودائع بما فيها الفوائد الممنوحة عليها؛

- **قسم السلف والقروض:** تشكل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها أحد أهم الاستخدامات التي تقوم بها البنوك، لكي يأخذ البنك القرار المناسب بشأن طلبات منح القروض لابد له من القيام بدراسة شاملة لوضعهم المالي وذلك استنادا إلى مجموعة من الأسس والشروط الواجب توافرها والمحددة في أنظمة عمليات البنك؛

- **قسم الأوراق التجارية (الكمبيالة):** يقوم هذا القسم بالعمليات التالية: تحصيل الكمبيالة لحساب العملاء؛ خصم الكمبيالة؛ التسليف بضمان الكمبيالة؛

- **قسم خطابات الضمان (الكفالات):** يعرف خطاب الضمان بأنه تعهد يصدر من البنك بناءا على طلب أحد المتعاقدين معه بدفع مبلغ معين لشخص آخر دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ويحدد فيه الغرض الذي أصدر من أجله، يتم على مستوى هذا القسم إصدار الكفالة أو تعديلها أو إلغاؤها وكذا دفع قيمتها؛

- **قسم الاعتمادات المستندية:** التجارة الدولية تتطلب تدفق البضائع من البائع إلى المشتري والدفع من المشتري إلى البائع، فالبائع يرغب في تصدير بضاعته إلا أنه يحتاج إلى وسيلة تضمن له تسديد قيمة هذه البضاعة، والمشتري يرغب في استيراد هذه البضاعة إلا أنه يحتاج إلى وسيلة تضمن له وفاء البائع بالتزاماته بشكل صحيح، يتم على مستوى هذا القسم منح الاعتماد والموافقة عليه وتسديد قيمته؛

- **قسم تأجير الخزائن الحديدية:** تطلق خدمة تأجير الخزائن الحديدية على عقد يلتزم به البنك بأن يضع في العقار الذي يشغله خزائن حديدية تحت تصرف العميل وذلك مقابل أجرة تختلف باختلاف حجم الصندوق ومدة الانتفاع به.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لأحد البنوك يوضح أقسام البنك التجاري

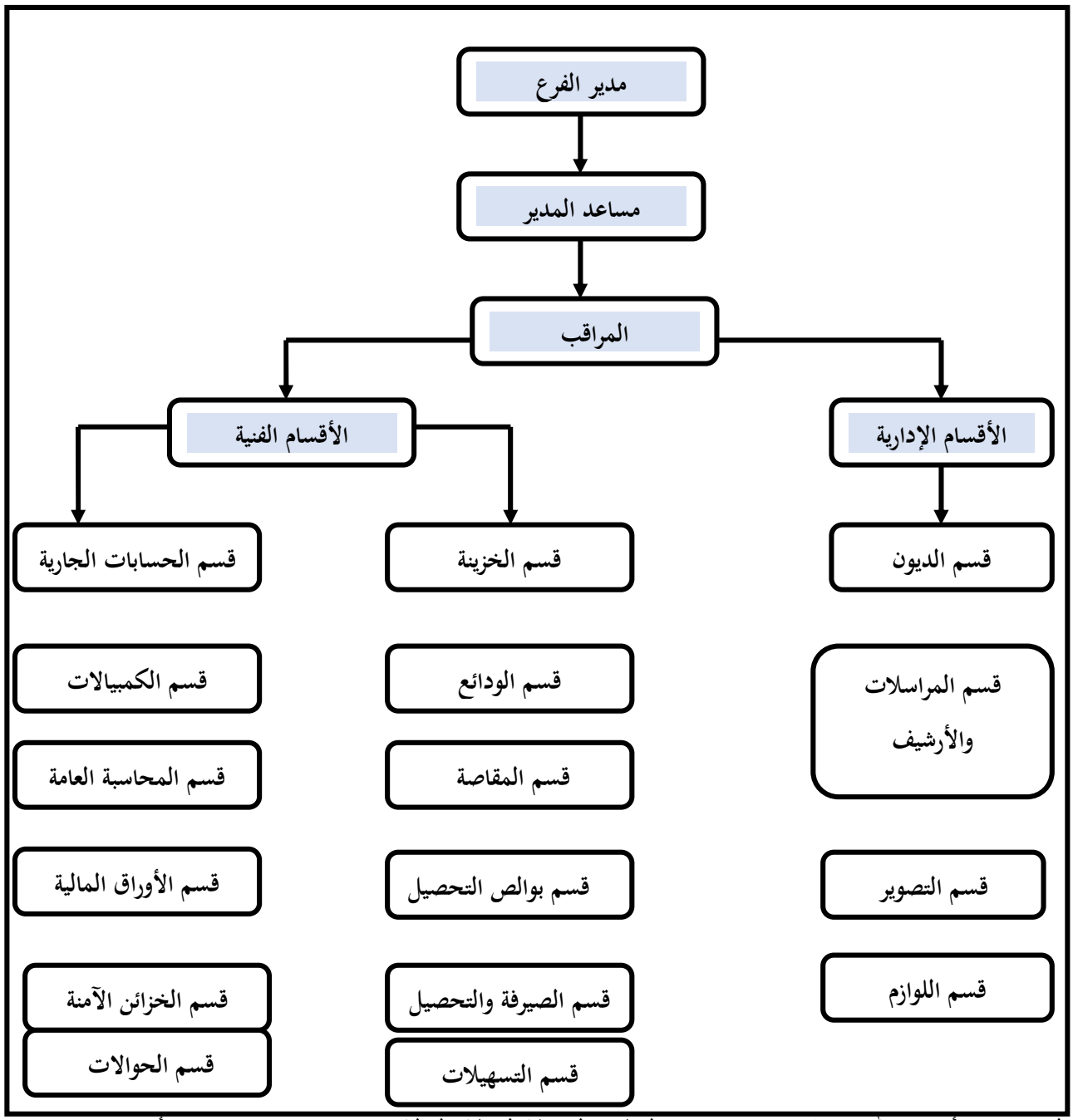

المصدر: خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية** ، ط1، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006، ص 43.

ثالثا: وظائف وأهداف البنوك التجارية

1. وظائف البنوك التجارية: تؤدي البنوك التجارية عدة وظائف منها النقدية وغير النقدية والتي يمكن تقسيمها إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة.

1.1. الوظائف التقليدية: وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي: [1]

- الاحتفاظ بودائع العملاء المختلفة (تحت الطلب، ودائع الادخار، ودائع لأجل) بالحسابات الجارية الدائنة؛
- منح القروض والسلف للعملاء؛
- خصم أو تحصيل الأوراق التجارية؛
- التعامل بالعملات الأجنبية.

2.1. الوظائف الحديثة: وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي: [2]

- **تقديم الخدمات الاستشمارية للعملاء في ما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم:** أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاءهم المشروعات وعلى ضوء هذه الدراسات يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومنه فإن مصلحة المشروع ومصلحة البنك هي مصلحة مشتركة؛
- **تمويل الإسكان الشخصي بالإقراض العقاري:** تقوم البنوك بتقديم خدمات تمويلية للإسكان الشخصي وهذا من خلال منح قروض للعملاء المتعاملين معها؛
- **ادخار المناسبات:** تشجع البنوك المتعاملين معها على القيام بالادخار وهذا لمواجهة مناسبات معينة، وذلك بمنحهم فوائد وتسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم؛
- **خدمات البطاقات الائتمانية:** هي بطاقات شخصية تصدرها البنوك لخدمة عملائها وتحتوي على معلومات خاصة بحاملها يستعملها لتسوية مدفوعاته بدل النقود.

2. أهداف البنوك التجارية: تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق عدة أهداف على درجة كبيرة من الأهمية:

- **هدف الربحية Profitability:** تقتضي طبيعة عمل البنك لدى قبوله الودائع من الأفراد دفع عوائد لهم عن هذه الودائع سواء حقق البنك إيراداً أم لم يحقق، لذلك هذا الوضع يفرض على البنك العمل لتحقيق أقصى درجة من الربحية من خلال تعظيم الإيرادات وتقليص النفقات؛[3]

---

[1]- علي عبد الله شاهين، **محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية**، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص23.

[2]- دناقير حميدة، **الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية على ضوء النظام المحاسبي المالي scf**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2014-2015، ص 6.

[3]- علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- **هدف الأمان Safety**: يهدف البنك من خلال مباشرة نشاطه إلى العمل على تعظيم قيمة رأس المال لأن أية خسارة يقع فيها البنك يعني التهام جزء من أموال المودعين مما قد يؤدي إلى إفلاس البنك، الأمر الذي يدفعه إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب تمويل المشروعات ذات الخطورة العالية؛

- **هدف السيولة Liquidity**: تفرض طبيعة العمل المصرفي والعلاقة مع المودعين توفر سيولة كافية لدى المصرف تمكنه من أداء التزاماته بشكل آني، فالبنوك التجارية لا يمكنها تأجيل سداد ما عليها من التزامات للغير (المودعين) لفترة زمنية.

بناء على ما سبق يلاحظ وجود تعارض بين تحقيق الأهداف المذكورة مما يشكل مشكلة للإدارة المصرفية، فمثلا يمكن للبنك تحقيق درجة عالية من السيولة باحتفاظه بنقدية كبيرة في خزائنه، مما يعني انخفاض هدف الربحية، وفي نفس الوقت فإن البنك يمكنه توجيه أمواله نحو استثمارات،[1] عالية المخاطر لغرض زيادة الربحية ولكنه بذلك يكون قد عرض أمواله إلى مخاطر عالية مما قد ينجم عنه خسائر رأسمالية كثيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير الهدف الثاني وهو تحقيق الأمان لأموال المودعين، ولتحقيق التوازن وعدم التعارض بين هذه الأهداف نجد أن الهدف الأول يخدم المساهمين وأما الهدف الثاني والثالث فيخدم المودعين وتشريعات البنك المركزي،[2] الأمر الذي يدعو إلى التدخل التشريعي لحسم هذه المسألة من خلال ما تصدره السلطة النقدية من ضوابط وتعليمات في هذا الخصوص.

رابعا: نبذة عن البنوك التجارية في الجزائر

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على النهوض بمختلف القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي لجعله قادرا على تلبية جميع الاحتياجات، لذلك أقدمت على بناء نظام مصرفي فعال من أجل الرفع من وتيرة التطور الاقتصادي، وبما أن هذا الأخير كان تابعا للاستعمار الفرنسي سواء من حيث الإشراف والرقابة أو المصالح التي يخدمها قامت الدولة بإضفاء سيادتها المالية، حيث بادرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري في سنة 1962، وأقرت الدينار كوحدة نقدية جزائرية في تاريخ 10-04-1964، [3]ومن أجل دعم عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمارات عززت قطاع البنوك ببنوك أخرى سنة 1963، وفي إطار النظام الاشتراكي الذي تبنته الدولة آنذاك قامت بتأميم البنوك الأخرى التي كانت تحت وصاية النظام الاستعماري بداية من سنة 1966، كما طرأت عليه إصلاحات سنة 1971، فكان ذلك بمثابة

[1]- دوبة حفصة أسماء، **محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر، 2017-2018، ص 53.

[2]-كمال عبد السلام، **محاسبة البنوك التجارية**، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة-مصر، 1991، ص 18.

[3]- قلمين فايزة، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2014- 2015، ص ص 58-59.

ولادة وتأسيس للنظام المصرفي الجزائري بعيدا عن التبعية للاقتصاد الفرنسي؛ وتحت ضغط الأزمات الاقتصادية ما بين 1983-1984 وما تبعه من تراجع لمداخيل الدولة من الصادرات، اتجهت الجزائر نحو التفتح الاقتصادي وعملت على إصلاح نظامها المصرفي بما يتماشى مع التطورات الحاصلة داخليا وخارجيا فقامت بتطبيق جملة من الإصلاحات بهدف تطوير وعصرنة أجهزتها المصرفية (قانون البنوك والقرض 12/86 في إطار الإصلاح النقدي العام لسنة 1986، القانون 88-01 و88-06 لسنة 1988) ويعتبر قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 بمثابة الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي وخطوة فعالة في الإصلاح البنكي كونه الملائم للتوجه نحو اقتصاد السوق، حيث تعرض بوضوح لمجالات كانت قد أهملت من قبل كالاستثمار الأجنبي والبنوك الأجنبية وأقر باستقلالية البنك المركزي وأعطاه كامل الصلاحيات، ونزع صبغة صناديق الدولة عن البنوك التجارية التي كانت تستعمل لتغطية مصاريف المؤسسات العاجزة وجعلها ذات ملكية خاصة من أجل إعادة بعث نشاط هذه البنوك وتحديثها وذلك في إطار تبني اقتصاد السوق.[1]

المطلب الثاني: النظام المحاسبي في البنوك التجارية

تعتبر محاسبة البنوك نوعا من أنواع المحاسبة الخاصة، فنشاط البنك يتميز بوجود مجموعة من العمليات غير موجودة في الأنشطة الأخرى، ورغم خصوصية النظام المحاسبي البنكي إلا أنه لا يحيد في مفهومه عن المحاسبة العامة ولا يختلف في عناصره عنها إلا في ما اقتضته طبيعة نشاط البنوك، إضافة إلى أنه يقوم على نفس مبادئها وقواعدها الأساسية.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي للبنوك التجارية ومكوناته

1. تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية: يمكن تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية على أنه:

- مجموعة من المستندات التي هي مصدر للبيانات المحاسبية والسجلات التي تستخدم لتسجيل البيانات، وتكون هذه التسجيلات تاريخية وفقا لترتيب حدوثها، ثم تبوب في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وآثارها المالية؛[2]

- النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الوسائل المستخدمة بطريقة عملية على أساس التناسق المنطقي لتحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع والتعرف على درجة تحقيقه للغرض الذي أنشئ من أجله؛[3]

---

[1]- قلمين فايزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-107.

[2]- توفيق زرمان، **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2005-2006، ص 29.

[3]- سهيلة دريش، ضاوية تاتي، **المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي scf**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي– الجزائر، 2017-2018، ص12.

– صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، فحسب المادة 03 من نفس القانون فإن المحاسبة المالية نظام يقوم بتنظيم المعلومة المالية وذلك بكتابة وتسجيل معلومات قاعدية بالأرقام وكذلك تقارير تعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية والمادية للمؤسسة.[1]

2. الأساليب المتبعة في التنظيم المحاسبي:

– محاسبة مركزية في الإدارة العامة أي وجود واحدة تتجمع فيها العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية محددة؛

– محاسبة مستقلة لكل فرع في البنك التجاري تظهر نتائج أعماله خلال فترة معينة، أي أنه لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته ثم يرسل بهذا الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة لتقوم بتوحيدها مع محاسبتها الخاصة؛

– تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات وتوحد أرصدتها، والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج، حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصفة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك والحسابات الختامية.[2]

3. مكونات النظام المحاسبي للبنوك التجارية: تختلف طبيعة العمليات التي تقوم به المؤسسات، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها إلا إنه لابد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم وهي:[3]

– **النظرية المحاسبية:** يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملة تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين أحدهما مدينا والأخر دائنا بنفس القيمة؛

– **الطريقة المحاسبية:** يقوم النظام المحاسبي البنكي على استخدام الطريقة الفرنسية التي تشمل الدفاتر المساعدة (يوميات ودفتر أستاذ) والدفاتر العامة أو الدفاتر المركزية (يوميات ودفتر أستاذ)؛

– **المجموعة المستندية:** وهي من أهم مدخلات النظام المحاسبي، وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات البنكية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، والمستندات هي مصدر القيد الأولي في النظام المحاسبي وجزء لا يتجزأ من أي نظام، تشمل هذه المستندات إشعارات الخصم (مدين ودائن)، إيصالات القبض والإيداع، الشيكات، واستلام الأمانات...الخ؛

---

[1]– **القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 2007/11/25، العدد 74، الجزائر، المادة 03، ص 3.

[2]- بلعباس ماريا، **تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2013-2014، ص 20.

[3]- رميطة عبد الحليم، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية البنكية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2014-2015، ص 35.

- **المجموعة الدفترية:** ويتم القيد في هذه الدفاتر للعمليات البنكية أولا بأول في دفاتر اليومية المساعدة، ومنها يتم ترحيل العمليات إلى حساباتها المختصة بدفاتر الأستاذ المساعدة، وفي نهاية كل يوم يتم تسجيل مجاميع اليوميات المساعدة بقيد مركزي واحد في دفتر اليومية المركزية في قسم الحسابات العامة بالبنك؛

- **القوائم المالية:** وتشمل كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى كشوفات تعد لأغراض معينة، وهي تختلف من حيث أنواعها، وكيفية تنظيمها، والجهة التي تقدم إليها والمعلومات التي تحتويها؛

- **الآلات والمعدات:** تستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام؛

- **الإجراءات المحاسبية:** تحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها، بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعة؛

- **الإجراءات الرقابية:** تشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة مختلف الأصول، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش، موازين المراجعة الدورية، التأمين على الممتلكات، رقابة الأداء....الخ؛

- **الموظفون:** وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته.

ثانيا:خصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية

إن مزاولة البنك التجاري لنشاطاته في إطار نظام محاسبي سليم، يقوم على مجموعة من القواعد والخصائص المميزة له، ويمكن تلخيص أهمها في:[1]

- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات، بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية؛

- تتميز عمليات المصارف بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عمليات الإيداع والسحب، ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها بالعمليات المتجانسة؛

- ضرورة تقسيم العمل وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص؛[2]

- تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر؛

---

[1]- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه علوم، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر، 2013-2014، ص 115.

[2]- خالد محمد عمر باذيب، **مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن، 2011 – 2010، ص 16.

– يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أوفي تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية؛

– يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة، وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة؛

– يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة وللفروع من جهة أخرى.

ثالثا: مبادئ النظام المحاسبي في البنوك التجارية

تقوم محاسبة البنوك على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة العامة ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

– **مبدأ ثبات الطرق:** يعني أن البنك عليه الاستمرار في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من سنة إلى سنة أخرى، وفي حالة الخروج عن هذا المبدأ يجب الإفصاح عن ذلك مع بيان أسباب التغير وأثر ذلك على القوائم المالية؛

– **مبدأ التكلفة التاريخية:** يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر المحاسبية لكل تكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ شراءه إلى غاية التنازل عنه ويضل الأصل في دفاتر البنك بتكلفة الشراء بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار، ويرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بفرض ثبات قيمة النقود؛

– **مبدأ الموضوعية:** تقوم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية، ويمكن تعريف العمليات المالية بأنها عمليات التبادل بأشياء لها قيمة مالية ويحرص المحاسب عند تسجيل عمليات التبادل بالاعتماد على دليل موضوعي كفاتورة الشراء، والشيك الذي تم بموجبه الدفع حيث يعمل هذا الدليل على تعزيز القياس المحاسبي وجعله بعيدا عن التحيز وبالتالي الاعتماد على هذا المبدأ يجعل التسجيلات المحاسبية أكثر شفافية حيث تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية والنتائج الحقيقية للبنك؛

– **مبدأ الحيطة والحذر:** ويعني هذا المبدأ أنه على المحاسب أن يكون متحفظ في قياس الربح وذلك بعدم إثبات أي إيراد إلا بعد تحققه بشكل فعلي، أما التكاليف أو الخسائر فهي على العكس تماما تأخذ بعين الاعتبار حتى ولو كانت محتملة فقط تكوين مخصص أو مؤونة تدني الأسهم والسندات الموجودة في محفظة البنك؛

– **مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات:** يقتضي هذا المبدأ مقابلة إيرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة نشاط المشروع من أو ربح خسارة؛

[1]– عبد المالك عايشي، دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2012-2013، ص ص 9-10.

- **مبدأ الدورية:** يهتم هذا المبدأ بتقسيم حياة المشروع إلى من عدد الفترات الزمنية تمثل كل فترة 12 شهرا (سنة مالية) وتبدأ عادة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر هو كما الحال في الجزائر، ويترتب على هذا المبدأ بإعداد القوائم المالية السنوية للبنك في نهاية كل سنة مالية للتعرف على النتيجة السنوية من ربح أو خسارة، ويترتب على تجاهل هذا المبدأ عدم حساب أرباح وخسائر وعدم دفع الضرائب المستحقة للدورة وعدم توزيع الأرباح للمساهمين في نهاية السنة المالية؛

- **مبدأ استقلالية الدورات:** المقصود به إن كل دورة محاسبية تتحمل نفقاتها وتقبض إراداتها.

المطلب الثالث: المحاسبة البنكية في الجزائر

تم إعداد أول مخطط محاسبي بنكي وفقا للنظام 8/92 الصادر بتاريخ 11-12-1992 والذي تم تطبيقه في البنوك التجارية ابتداءا من 01-01-1993، هذا النظام تم تعديله مؤخرا بصدور النظام المحاسبي المالي سنة 2007 لجعله يتماشى مع التطورات الاقتصادية الحاصلة ومع معايير المحاسبة الدولية،[1] ولقد تم تطبيق أحكامه في البنوك ابتداء من سنة 2010؛ وهناك عدة قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم المحاسبة البنكية من أجل تكييف القوائم المالية ومدونة الحسابات بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك مع الحفاظ على المبادئ والقواعد الأساسية للنظام المحاسبي المالي.

أولا: التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم المحاسبة البنكية في الجزائر

فيما يلي أهم التشريعات المتعلقة بتنظيم المحاسبة في البنوك

الجدول رقم 01: لوائح المحاسبة البنكية في الجزائر

النص القانوني	الموضوع	المصدر
النظام رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23	يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.	الجريدة الرسمية العدد 76، الصادر في: 2009/12/29.
النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18	يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.	الجريدة الرسمية العدد 76، الصادر في: 2009/12/29
النظام رقم 09-06 المؤرخ في 2009/10/26	يتضمن ميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة.	الجريدة الرسمية العدد 76، الصادر في: 2009/12/29
النظام رقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29	يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.	الجريدة الرسمية العدد 14، الصادر في 2010/02/25

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1]- بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239.

1. النظام رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23: هو عبارة عن قانون يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث أنه يقدم لنا تقسيمات مدونة الحسابات المكونة من:[1]

- **الصنف الأول:** حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، مثل: الصندوق، البنوك المركزية، ....الخ؛
- **الصنف الثاني:** حسابات العمليات مع الزبائن، مثل: قروض للزبائن، سلفيات واقتراضات، ...الخ؛
- **الصنف الثالث:** حسابات الحافظة – سندات وحسابات التسوية، مثل: عمليات على السندات، أدوات شرطية، ديون مكونة من سندات،.....الخ؛
- **الصنف الرابع:** حسابات القيم الثابتة، مثل: القيم الثابتة المادية وغير المادية، الإيجار البسيط، ....الخ؛
- **الصنف الخامس:** رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة، مثل: مؤونات منظمة، أموال لمواجهة المخاطر البنكية؛
- **الصنف السادس:** حسابات الأعباء، مثل: أعباء الاستغلال البنكي، أعباء المستخدمين، ....الخ؛
- **الصنف السابع:** حسابات النواتج، مثل: نواتج متنوعة، الاسترجاعات على خسائر القيمة المؤونات،.....الخ؛
- **الصنف التاسع:** حسابات خارج الميزانية، مثل: التزامات التمويل، التزامات الضمان، ...الخ.

2. النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18: هو عبارة عن قانون يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها والمتمثلة في الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق، والتي سنقوم بعرض محتوى كل قائمة منها في الجزء الثاني.[2]

3. النظام رقم 09-06 المؤرخ في 2009/10/26: يتضمن هذا النظام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المتعلقة بميزان العملة الصعبة الفائض لصالح الجزائر، خلال كامل فترة حياة المشروع، وذلك بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة، حيث يوضح كيفيات جمع المعطيات المتعلقة بميزان العملة الصعبة، ومعالجتها ومراقبتها وكذا التقارير المرتبطة بإعدادها عن طريق تعليمات من بنك الجزائر.[3]

4. النظام رقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29: يتضمن هذا النظام قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث أن الأداة المالية هي عبارة عن كل عقد ينتج عنه أصل مالي لدى كيان،

---

[1]- **النظام 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر، ص ص 13-14.

[2]- **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر، ص ص 18-32.

[3]- **النظام 09-06، المؤرخ في 2009/10/26 "الميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة**، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في ديسمبر 2009، العدد 76، المواد 1-2-3، الجزائر، ص ص 34-35.

وخصم مالي أو أداة أموال خاصة لدى كيان آخر، مما يعني أن الأدوات المالية تصنف إلى: أصول مالية، خصوم مالية، حقوق الملكية.[1]

- **الأصول المالية:** هي حقوق لصالح المؤسسة تظهر في أصول الميزانية قد تكون في شكل أداة حقيقية، نقدية، حقوق تعاملية، ومشتقات، مثل: استثمارات مالية بأسهم شركات أخرى؛

- **الخصوم المالية:** هي التزام تعاقدي لتسليم نقد أو أصل مالي للمنشاة أخرى، أو تبادل أصول مالية والتزامات مالية مع مؤسسة أخرى، مثل قروض محصلة من مؤسسة أخرى؛

- **حقوق الملكية:** هي عقود تبين الحصة المتبقية لأصول منشئة معينة بعد اقتطاع كافة التزاماتها، مثل الأسهم الممتازة.

ثانيا: القوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية

ينص النظام رقم 09-05 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، وإلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛ تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من: الميزانية وخارج الميزانية حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق.[2]

1. الميزانية: يجب أن يتم إعداد ميزانية المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)، وفقا لترتيب تنازلي لدرجة السيولة، وهي بدورها تتكون من جانبين مثل أي ميزانية أخرى.

الجدول رقم 02: نموذج الميزانية جانب الأصول

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛			
2	أصول مالية مملوكة بغرض التعامل؛			
3	أصول مالية جاهزة للبيع؛			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن؛			
6	أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق؛			
7	الضرائب الجارية – أصول؛			
8	الضرائب المؤجلة – أصول؛			
9	أصول أخرى؛			
10	حسابات التسوية؛			

[1]- **النظام 09-08 المؤرخ في 2009/12/29 قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 25 فيفري 2010، العدد 14، المواد 3-4-5، الجزائر، ص 20.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18**، مرجع سبق ذكره، ص17.

11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة؛			
12	العقارات الموظفة؛			
13	الأصول الثابتة المادية؛			
14	الأصول الثابتة غير المادية؛			
15	فارق الحيازة.			
	مجموع الأصول			

المصدر: **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر، ص 18.

الجدول رقم 03: نموذج الميزانية جانب الخصوم

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
01	البنك المركزي؛			
02	ديون اتجاه الهيئات المالية؛			
03	ديون اتجاه الزبائن؛			
04	ديون ممثلة بورقة مالية؛			
05	الضرائب الجارية – أصول؛			
06	الضرائب المؤجلة – خصوم؛			
07	خصوم أخرى؛			
08	حسابات التسوية؛			
09	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمار؛			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة؛			
12	ديون تابعة؛			
13	رأس المال؛			
14	علاوات مرتبطة برأس المال؛			
15	احتياطات؛			
16	فارق التقييم؛			
17	فارق إعادة التقييم؛			
18				
19	ترحيل من جديد(+/-)؛			
20	نتيجة السنة المالية.			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2. خارج الميزانية: يجب أن يتم إعداد خارج ميزانية المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)، ويتكون من مجموعة من الالتزامات هي التزامات ممنوحة والتزامات متحصل عليها.

الجدول رقم 04: نموذج قائمة خارج الميزانية

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن؛			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية؛			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن؛			
5	التزامات أخرى ممنوحة.			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
8	التزامات أخرى محصل عليها.			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3. حساب النتائج: يجب أن يتم إعداد حساب النتائج للمؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية).

الجدول رقم 05: نموذج جدول حساب النتائج

	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة؛			
2	- فوائد وأعباء مماثلة؛			
3	+ عمولات (نواتج)؛			
4	- عمولات (أعباء)؛			
5	+/- أرباح أوخسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛			
6	+/- أرباح أوخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى؛			
8	- أعباء النشاطات الأخرى.			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	- أعباء استغلال عامة؛			
11	- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية.			
12	**الناتج المحلي الإجمالي للاستغلال**			
13	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد؛			
14	+ استرجاعات المؤونات، وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة.			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/-أرباح أوخسائر صافية على أصول مالية أخرى؛			
17	+ العناصر غير العادية(نواتج)؛			

18	– العناصر غير العادية (أعباء).			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	ضرائب على النتائج وما يماثلها.			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

4. تدفق الخزينة: يجب أن يتم إعداد جدول تدفق الخزينة المؤسسات الخاضعة، الهدف منه إعطاء أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة الخاضعة على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة.

الجدول رقم 06: نموذج تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن–1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/– مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛			
3	+/– مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى؛			
4	+/– مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى؛			
5	+/– خسارة صافية/ ربح صافي من أنشطة الاستثمار؛			
6	+/– نواتج/أعباء من أنشطة التمويل؛			
7	+/– حركات أخرى.			
8	**إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7)**			
9	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية؛			
10	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن؛			
11	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الخصوم والأصول المالية؛			
12	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية؛			
13	– الضرائب المدفوعة.			
14	**انخفاض (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر من9 إلى13)**			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة من النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين8، 1و14) (أ)**			
16	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات؛			
17	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة؛			
18	+/– التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية.			
20	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)**			

21 22	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين؛ +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل.			
23	**+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين20و21) (ج)**			
24 25 26 27 28	**تأثير تغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعدلاتها (أ+ ب + ج + د)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ)؛ التدفقات الصافية المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)؛ التدفقات الصافية المرتبطة بعمليات التمويل (ج)؛ تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعدلاتها (د).			
29	**أموال الخزينة ومعدلاتها منذ الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و27)**			
26 27	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)؛ حسابات (أصل وخصم)وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
28	**أموال الخزينة عند الإقفال (إجمالي العنصرين 29 و30)**			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)؛ حسابات (أصل وخصم)وقروض/ اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
31	**صافي تغير الخزينة**			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18**، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

5. تغيرات الأموال الخاصة: يجب أن يتم إعداد جدول تدفق الخزينة المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية)،يقدم تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية.

الجدول رقم 07: جدول تغيرات الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة.						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛ تغير القيمة الحقيقية الأصول المالية المتاحة للبيع؛ تغير فوارق التحويل؛ الحصص المدفوعة؛						

عمليات الرسملة؛ صافي نتيجة السنة المالية ن–1.						
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة.						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن–1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛ تغير القيمة الحقيقية الأصول المالية المتاحة للبيع؛ تغير فوارق التحويل؛ الحصص المدفوعة؛ عمليات الرسملة؛ صافي نتيجة السنة المالية **ن–1**.						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

6. الملحق:[1]

- يشتمل على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات؛
- يشتمل على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم لعمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن:
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تخص بعض العمليات الخاصة؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.
- يجب ألا يشتمل الملحق إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك ووضعيتها المالية ونتيجتها؛
- يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم، كما يجب على كل بند من بنود الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة؛

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 2009/10/18**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

- يجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية:

- **المذكرة 01:** القواعد والطرق المحاسبية؛
- **المذكرة 02:** المعلومات المتعلقة بالميزانية؛
- **المذكرة 03:** المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
- **المذكرة 04:** المعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛
- **المذكرة 05:** المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة؛
- **المذكرة 06:** المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة؛
- **المذكرة 07:** المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة؛
- **المذكرة 08:** تسيير المخاطر؛
- **المذكرة 09:** معلومات متعلقة برأس المال؛
- **المذكرة 10:** العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛
- **المذكرة 11:** المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة؛

ثالثا: مدونة الحسابات[1]

- **الصنف 01: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك:** تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك؛ تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية؛ العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية؛

- **الصنف 02: حسابات العمليات مع الزبائن:** يشمل على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع؛ تشمل القروض للزبائن (الحساب 20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها؛ تتضمن حسابات الزبائن (الحساب 22) مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق...)؛ تنتمي أيضا إلى هذا الصنف، القروض والاقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منظم؛ تستثنى من هذا الصنف، الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات؛

- **الصنف 03: حافظ الأوراق المالية وحسابات التسوية:** زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية؛ تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار؛ تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي؛ تشمل الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة، المجسدة بأوراق مالية شهادة مديونية قابلة للتفاوض وسندات، لاسيما

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **النظام 09-04 المؤرخ في 2009/07/23**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-16.

قسائم السندات القابلة للتحويل؛ كما يضم هذا الصنف، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة؛

- **الصنف 04: القيم الثابتة:** يسجل الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة؛ كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية؛ بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط؛

- **الصنف 05: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة:** تُجمع في حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة؛ كما تظهر أيضا في هذا الصنف النواتج والأعباء المؤجلة – خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية؛

- **الصنف 06: الأعباء:** تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة؛ زيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة؛ كما تظهر في هذا الصنف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة؛ يتم تمييز أعباء الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات؛ كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية – الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة؛

- **الصنف 07: النواتج:** تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة؛ زيادة على نواتج الاستغلال البنكي، تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات؛ تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف؛ كما هو الحال بالنسبة للأعباء، يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات؛ كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية – النواتج.

- **الصنف09: خارج الميزانية:** تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة؛ يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل؛ وفي هذا السياق، تخصص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والتزامات الضمان والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملات الصعبة؛ تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد؛ التزامات الضمان التي تمت في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير، إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه؛ يظهر على الخصوص في بند "التزامات الضمان "السندات المكفولة والتزامات بالقبول؛ يتضمن بند " التزامات على الأوراق المالية" عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة؛ كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة؛ تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة:

– عمليات الصرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة؛

– عمليات الصرف لأجل: عمليات بيع وشراء العملات الصعبة

– عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة، طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنقض بعد.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للودائع والقروض

تصنف العمليات مع الزبائن ضمن المجموعة الثانية من المخطط المحاسبي البنكي، وتعبر حسابات هاته المجموعة عن النشاط الحيوي الذي تعتمد عليه البنوك التجارية في تحقيق الربحية والمتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض، وفي هذا المبحث سنتعرف على زبائن هاته البنوك، كما سنقوم بعرض المعالجة المحاسبية للعمليات المتعلقة باستقبال الودائع في هاته البنوك وكذلك تلك المتعلقة بمنح القروض بمختلف أنواعها.

المطلب الأول: زبائن البنوك التجارية ومستخدمي القوائم المالية

تقوم البنوك بجمع الودائع وإعادة توزعيها على شكل قروض، لذلك فإن للبنوك نوعين من الزبائن مودعون ومقرضون تختلف أنواعهم باختلاف طبيعتهم القانونية؛ وكغيرها من المؤسسات أيضا فإن للبنوك علاقات مع أطراف داخل وخارج وحدتها الاقتصادية، والذين تعتمدون بشكل أساسي على القوائم المالية في الحكم على المركز المالي للبنك واتخاذ قرارتهم التمويلية وفقا لذلك، هاته الأطراف تعرف بمستخدمين أو المستفيدين من القوائم المالية.

أولا: زبائن البنوك التجارية

1. التعريف بزبائن البنوك التجارية: يقوم البنك التجاري بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي (المودعين) وأصحاب العجز المالي (المقترضين):[1]

– **المودعين:** مجموع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يملكون حسابات في البنك لإيداع أموالهم، والتي فضلوا التنازل عن حق استعمالها آنيا والمحافظة عليها، استخدامها مستقبلا، على أن يلتزم البنك بردها إليهم لدى الطلب؛

– **المقترضين:** هم مجموع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يلجئون للبنك للحصول على التمويل اللازم، وتلبية احتياجاتهم المالية بضمانات يشترطها البنك مع تسديد المبلغ والوفاء بالدين، مضافا إليه قيمة الفوائد والعمولات المستحقة إما دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.[2]

2. أنواع الزبائن في البنوك التجارية: يصنف زبائن البنوك التجارية إلى:

[1]– أحمد بن مويزة، **علاقة جودة الخدمة البنكية وجودة العلاقة (عميل–بنك) على رضا العملاء**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة سطيف1–الجزائر، 2015-2016، ص 300.

[2]- لبنا زنايجي، **دور التسويق البنكي في تحسين العلاقة مع الزبون**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسويق الخدمات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي – الجزائر، 2016-2017، ص 55.

- **الجمهور (الأفراد):** يتمثل في مجموع الأشخاص الطبيعيين الذين تنشأ بينهم وبين البنك علاقة تفاعلية بقصد إيداع أو سحب الأموال؛[1]

- **المؤسسات الاقتصادية:** عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناءا على أهداف تحددها الإدارة حتى تحقق الأرباح والمنافع الاقتصادية؛

- **المؤسسات المالية:** هي مؤسسات وسيطة تقدم خدمات مالية وتعالج المعاملات المالية لعملائها، والتي تساهم بدور كبير في تنشيط سوق المال.[2]

3. أسباب الإيداع والاقتراض من البنك: يمكن تلخيص الأسباب التي تدفع بالزبائن إلى الإيداع في أو الاقتراض من البنوك التجارية إلى:

الجدول رقم (08): أسباب الإيداع والاقتراض من البنك

	المودعين	المقترضين
الجمهور	-تحقيق الأرباح (الاستفادة من الفوائد)؛ -المحافظة على أموالهم في مكان آمن.	-إشباع الحاجات الشخصية مثل شراء منزل، أثاث،....الخ؛ -تسديد الديون.
المؤسسات الاقتصادية	-الحفاظ على السيولة والاستفادة من نواتج الفوائد؛ -تسهيل معاملاتها المالية مع الزبائن والموردين؛ -تحقيق معدل معين من الربح.	-تغطية العجز المالي؛ -تمويل المشاريع الاستثمارية؛ -تمويل المشاريع التشغيلية؛ -العناية بالمجتمع وتلبية طلباته.
المؤسسات المالية	-الحصول على السيولة والربحية؛ -تقديم أحسن الخدمات لعملائها؛ -المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.	-توجيه الادخار نحو الاستثمار؛ -توفير الأموال اللازمة؛ -تحقيق معدل معين من الربح.

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: مستخدمين القوائم المالية للبنوك التجارية

يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية البنكية إلى:[3]

[1]- أحمد بن مويزة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]- سارة بن عبد الحليم، **دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية** ، مذكرة ماستر أكاديمي، التخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي – الجزائر، 2011-2012، ص 16.

[3]- رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2006-2007، ص 51.

- **المودعين والمقرضين:** يقوم المودعين بإيداع أموالهم في البنوك بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة (ودائع ادخار، ودائع توفير، ودائع لأجل) يحصلون مقابلها على فوائد، إضافة إلى ذلك قد يقوم البنك بإصدار سندات تمثل قروضا طويلة الأجل يسدد البنك مقابلها فوائد معينة بصفة دورية؛

- **المساهمين:** يعتبر المساهمين أحد أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح البنك وفي الوقت نفسه أكثر الأطراف تحملا للخسائر في حالة فشل البنك؛

- **الإدارة:** إن مصلحة الإدارة في الوضع المالي للبنك وربحيته وتقدمه وتطوره متداخلة وشاملة ويتاح للإدارة مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير، ومن بينها تحليل القوائم والبيانات المالية.

- **الجهات الحكومية:** تحتاج الجهات الحكومية بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية لإمكان رسم بعض السياسات على المستوى القومي ومن أهم الجهات التي تحتاج إلى معلومات عن تلك البنوك المكونة للجهاز البنكي، البنك المركزي وذلك لتمكينه من القيام بدوره الإشرافي والرقابي على أكمل وجه؛

- **مراقبو الحسابات:** يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى إظهار القوائم المالية للمصرف لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي يعدها البنك.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لقسم الودائع

تمثل الودائع بمختلف أشكالها مصدرا رئيسيا من مصادر موارد البنك التجاري، لذلك فهي تدرج في ميزانية الخصوم، وتتميز حساباتها بالطبيعة الدائنة أي أنها تمثل التزاما على البنك لصالح الزبائن المودعين قد يحق لهم تحصيله في أي وقت أو باتفاق مسبق، في هذا المطلب سنقدم تعريفا للودائع ونعرض أهم أنواعها والتسجيلات المحاسبية المتعلقة بها.

أولا: ماهية الودائع البنكية

1. تعريف الودائع البنكية: تعرف الوديعة على أنها:

- الوديعة لغة هي ما استودع، وأودع الشيء أي صانه، أما في الاقتصاد فيقصد بها السيولة المسلمة للبنك من أشخاص طبيعيين أو معنويين؛[1]

- وحسب المادة 67 الفقرة 1 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض تعتبر أموال متلقاة من الجمهور الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها؛[2]

[1]–سليماني العيد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2]–**الأمر 03-11 المتعلق قانون النقد والقرض**، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة سنة 2003، العدد 53، الجزائر، المادة 67، ص 11.

- كما أنها عقد بمقتضاه يسلم شخص مبلغا من النقود إلى المصرف الذي يلتزم برده لدى الطلب أووفقا للشروط المتفق عليها.[1]

إذا فالوديعة هي عبارة عن ما يتم إيداعه لدى البنك من أموال في حساب خاص بالزبون أو العميل في إطار عقد بين الطرفين مقابل فائدة معينة ولآجال محددة.

2. أنواع الودائع البنكية: تختلف أنواع الودائع البنكية تبعا لحق المودع في السحب منها وتصنف إلى:[2]

- **ودائع تحت الطلب:** تكون هذه الودائع دائما تحت تصرف أصحابها ويمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى شاءوا ودون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة المصرف فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها، ولا يحق للمصرف أن يفرض قيود أو شروط أمام صاحبها أثناء السحب، ولا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفوائد إلا في بعض الحالات التي يحددها البنك؛

- **ودائع لأجل ثابت:** هي الودائع التي لا يمكن سحبها إلا بعد انقضاء أجل معين متفق عليه وفي هذه الحالة يحصل المودع على فائدة معينة على قيمة الوديعة وحسب تعليمات كل مصرف، وهنا تزداد حرية المصرف في استخدام هذه الودائع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية؛

- **ودائع بإخطار مسبق:** هي الودائع التي يودعها العملاء لدى المصرف بفائدة عالية نسبيا ولكنها أقل من الفائدة على الودائع ذات الأجل الثابت، وبإمكان العميل سحب الوديعة أو جزءا منها من خلال إشعار للمصرف بذلك بفترة معينة حسب الاتفاق مع البنك؛

- **ودائع التوفير:** وهي تحت الطلب لأمر أصحابها يطلبونها في أي وقت ولكن معدل فائدتها أقل من الوديعة بإخطار أو من الوديعة لأجل، وتتميز بأنها لصغار المدخرين.

ثانيا: التسجيل المحاسبي عند الإيداع

حتى يتمكن الزبون من فتح حساب للإيداع في البنك التجاري عليه أن يتمتع بالأهلية القانونية لذلك، كما عليه أن يقدم مبلغا رمزيا كمساهمة أولية لفتح الحساب، وتختلف قيمة الحد الأدنى لهذا المبلغ من بنك لآخر وعلى حسب نوع حساب الوديعة المراد فتحه؛ يتم فتح حساب الوديعة أو الإيداع فيها بإحدى الطريقتين، إما عن طريق الإيداع النقدي، أو عن طريق الإيداع بشيكات.

[3]–سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]–المرجع نفسه، ص 39.

1. الإيداع النقدي: يثبت المبلغ من قسيمة الإيداع في بطاقة العميل في الجانب الدائن وتثبت قسائم الإيداع جميعها في كشف العمليات، ومن كشف خلاصة الحركة اليومية يقوم القسم بتنظيم مستند مدين بإجمالي الإيداعات النقدية في حساب الخزينة وعلى الطرف الآخر تجعل الحسابات الجارية دائنة؛ يكون القيد في دفتر اليومية العامة كالتالي:[1]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة (الصندوق)	Xxx	
	Xxx	ح/ الحسابات الجارية الدائنة (العميل)		Xxx

2. الإيداع بشيكات: تفرز الشيكات المودعة إلى ما يلي:

- شيكات مسحوبة على عملاء في نفس البنك؛
- شيكات مسحوبة على عملاء في فروع البنك؛
- شيكات مسحوبة على بنوك أخرى.

1.2. الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البنك: [2] في هذه الحالة يكون الساحب (المستفيد من الإيداع) والمسحوب عليه (محرر الشيك) عملاء لنفس البنك ونفس الفرع؛ بعد التحقق من تواقيع ومعلومات الشيك وقسيمة الإيداع المقدمة من طرف العميل المسحوب عليه وإدخالها إلى الحسابات الجارية للساحبين بواسطة جهاز الكمبيوتر ترسل إلى قسم المحاسبة بعد ختمها في إطار الدورة المستندية للنظام المصرفي.

تثبت عملية الإيداع بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الحساب الجارية الدائنة (العميل المسحوب عليه)	Xxx	
	Xxx	ح/ الحسابات الجارية الدائنة(العميل الساحب)		Xxx

2.2. الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء في فروع البنك: [3] في هذه الحالة يكون الساحب عميلا للبنك والمسحوب عليه عميلا لفرع آخر من فروعه، ومن خلال الكشوف المعدة والخاصة بالفروع يتم الإثبات في قسم الحسابات الجارية في دفتر اليومية والتي ترحل إلى دفتر الأستاذ مساعد الحسابات الجارية، يعد قسم الحسابات الجارية ملخص بعمليات الإيداع والمقاصة ويرسل منه نسخة لقسم المحاسبة العامة.

[1]–سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2]- سالم محمد بفقير، **المحاسبة في المنشئات المالية، الجزء الأول**، مطبعة وحدين الحديثة، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص 50.

[3]- خيف عبلة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

- يثبت ذلك بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الحسابات الجارية الدائنة(العميل)	Xxx	
	Xxx	ح/ الفروع (فرع ....)		Xxx

3.2.الإيداع بشيكات مسحوبة على بنوك أخرى: [1] في هذه الحالة يكون الساحب عميل للبنك والمسحوب عليه عميل لبنك آخر وهنا يتطلب الأمر إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة في مؤسسة النقد لإثبات هذه الشيكات، أي أن البنك لا يضيف قيمة الشيكات المقدمة إليه إلا بعد ظهور نتيجة المقاصة ومن ثم يتم إجراء القيود التالية:

- يتم تسجيل قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ شيكات للتحصيل	Xxx	
	Xxx	ح/أصحاب شيكات للتحصيل		Xxx

- ثم عند ظهور نتيجة المقاصة تثبت مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة فقط:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ غرفة المقاصة	Xxx	
	Xxx	ح/شيكات للتحصيل		Xxx

- تضاف قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أصحاب شيكات للتحصيل	Xxx	
	Xxx	ح/عمولة التحصيل(إن وجدت)		Xxx
	Xxx	ح/الحسابات الجارية الدائنة (العميل)		Xxx

- تسجل وتثبت عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة إن وجدت:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أصحاب شيكات للتحصيل	Xxx	
	Xxx	ح/شيكات للتحصيل		Xxx

[1]- **www.elmohaseb.com,** consulte le: 23/06/2020 à 10:34 h

– يتم الإيداع في حساب الودائع على اختلاف أنواعها نقدا أو بموجب شيكات مسحوبة على بنوك أخرى أو بموجب طلبات تحويل، وفي جميع الحالات يجعل حل الوديعة حسب نوعه دائنا أما الجانب المدين فهو الخزينة أو الحسابات الجارية أوشيكات برسم التحصيل ويكون التسجيل المحاسبي كالآتي:[1]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة (أو الحسابات الجارية أوشيكات برسم التحصيل)	Xxx	
	Xxx	ح/الودائع لأجل		Xxx

ثالثا: التسجيل المحاسبي عند السحب والتحويل

1. التسجيل المحاسبي عند السحب: عند قيام العميل بسحب أي مبالغ نقدية من حسابه الجاري سواء بشيك أو بإذن دفع أو باستخدام بطاقة الصراف الآلي يكون القيد كالتالي:[2]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الحسابات الجارية المدينة (العميل)	Xxx	
	Xxx	ح/الخزينة (الصندوق)		Xxx

– يتم السحب من حساب الودائع على اختلاف أنواعها يجعل حساب الوديعة مدينا وحساب الخزينة دائنا [3]:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ودائع لأجل	Xxx	
	Xxx	ح/الخزينة (الصندوق)		Xxx

2. التسجيل المحاسبي عند التحويل: [4] قد يتم التحويل من وإلى حساب العميل وهنا يجب التفرقة بين نوعين من التحويلات، تحويلات واردة إلى عملاء البنك، أو تحويلات صادرة من عملاء البنك.

1.2. تحويلات واردة إلى عملاء البنك: وقد تكون من عملاء في نفس البنك (نفس الفرع)، عملاء من فروع البنك، عملاء بنوك أخرى، ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

[1]- خيف عبلة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2]- سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3]- خيف عبلة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[4] -**www.elmohaseb.com,** consulte le: 23/06/2020 à 11:05 h

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الحسابات الجارية الدائنة (نفس البنك)	Xxx	
Xxx		أو ح/الفروع (الفرع.....)	Xxx	
Xxx		أو ح/البنوك الأخرى	Xxx	
	Xxx	ح/الحسابات الجارية الدائنة (محول له)		Xxx

2.2. تحويلات صادرة من عملاء البنك: قد تكون لصالح كل من عملاء في نفس البنك (نفس الفرع)، عملاء من فروع البنك، عملاء بنوك أخرى، ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الحسابات الجارية الدائنة (محول)	Xxx	
	Xxx	ح/الحسابات الجارية الدائنة(محول لهم في نفس البنك)		Xxx
	Xxx	أو ح/الفروع (الفرع.....)		Xxx
	Xxx	أو ح/البنوك الأخرى		Xxx

رابعا: إثبات الفوائد المدينة والعمولات

1. إثبات الفوائد: لا تدفع البنوك فوائد على الودائع تحت الطلب للمودعين كونهم يقومون بالسحب منها عند الحاجة وفي أي وقت مما يجعلها غير قابلة للاستغلال في عملية استثمارها في شكل قروض يمنحها البنك للغير، إلا أنها تدفع الفوائد على أرصدة حسابات الودائع لأجل كودائع التوفير، وتعتبر هذه الفوائد من وجهة نظر البنك مصروفا وتسجل عند احتسابها في نهاية كل فترة في الجانب المدين بالقيد التالي:[1]

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الفوائد المدينة	Xxx	
	Xxx	ح/الحسابات الجارية الدائنة		Xxx

2. إثبات العمولات: يقوم البنك بتحميل العملاء في نهاية كل فترة بمصروفات نظير قيامهم بعمليات الإيداع والسحب وتعتبر هذه المصروفات من وجهة نظر البنك إيراد ومن ثم تكون دائنة ولهذا يفضل تسميتها عمولات تثبت بالقيد التالي:[2]

[1] -**www.elmohaseb.com,** consulte le: 23/06/2020 à 11:12 h.
[2].-Ibid.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/العمولات		Xxx

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لقسم القروض

أولا: ماهية القروض البنكية

1. تعريف القروض البنكية

- القرض لغة هو من اقترض، واقترض من المصرف أي تسلف، أما بلغة الاقتصاد فيعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة؛[1]

- وحسب المادة 68 الفقرة 1 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان؛[2]

- كما أنها تعرف على أنها عقد بين المصرف وأحد عملائه يسلم بمقتضاه الأول إلى الثاني نقودا على أن يلتزم العميل بردها في الوقت المحدد مع فائدة متفق عليها؛[3]

- القرض هو عقد رسمي، يخضع تشغيله للقانون بصرامة، يمنح الدائن المالي ائتمانًا بمبلغ محدد، ويثق في الاستحقاق ومعدل الفائدة بالإضافة إلى شروط السداد.[4]

إذا فالقرض هو عملية مالية يقدم من خلالها البنك خدمات لزبائنه تتمثل في تزويدهم بالسيولة اللازمة، حيث يضع البنك أي المقرض مبلغ مالي تحت تصرف الزبون أو المقترض بموجب عقد يتضمن كل من ضمانات منح القرض، المدة التي يلتزم فيها الزبون بتسديده، معدل الفائدة، طريقة التسديد.

2. أنواع القروض البنكية: تصنف القروض حسب عدة معايير إلى الأنواع التالية:[5]

---

[1]- سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية دراسة حالة**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر، 2014-2015، ص07.

[2]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر 03-11**، مرجع سبق ذكره، المادة 68، ص 11.

[3]– واضح نعيمة، **العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، أبي بكر بالقايد، تلمسان–لجزائر، 2016-2017، ص 26.

[4]- Cécile Kharoubi, Philippe Thomas, **Analyse Du Risque De Crédit, Banque & Marchés**, 2e édition, RB édition, Paris, 2016, p 19.

[5]–سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

1.2. من حيث المدة:

- سلف وقروض قصيرة الأجل تتراوح مدتها ب 30 يوم وسنة؛
- سلف وقروض متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات؛
- سلف وقروض طويلة الأجل تزيد مدتها عن خمس سنوات.

2.2. من حيث غاياتها:

- سلف وقروض إنتاجية وهي التي تخصص لتأسيس أو التوسع في مشاريع إنتاجية أو توفير السيولة لها، لممارسة نشاطها؛
- سلف وقروض تجارية وهي التي تهدف إلى تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية؛
- سلف وقروض استهلاكية تمنح للأفراد لتمويل حاجاتهم الاستهلاكية غير التجارية أو الصناعية.

3.2. من حيث الضمانات:

- سلف وقروض بدون ضمانات أي أن سمعة العميل ومركزه المالي على درجة عالية من الثقة؛
- سلف وقروض بضمانات شخصية أي بضمانة أشخاص معروفين لدى المصرف أولهم ضمانات لدى البنك؛
- سلف وقروض بضمانات عينية (بضائع، عقارات، آلات)....إلخ.

اختلفت تصنيفات القروض المذكورة أعلاه والمعايير التي صنفت على أساسها إلا أننا نجدها متعلقة ببعضها، فالمدة عنصر أساسي لأي قرض مهما كان نوعه وغاياته، والبنوك تستند في منحها للقروض على الضمانات التي يقدمها الزبون المقترض حتى تضمن استرجاع أموالها مهما بلغت مدة القرض ومهما كان الغرض منه.

ثانيا: التسجيل المحاسبي للقروض الممنوحة بدون ضمانات[1]

يتم منح القروض للعميل دون تقديم ضمانات وذلك بعد احتساب الفوائد والعمولات وأية مصاريف أخرى إن وجدت:

- عند منح القرض يكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ السلف والقروض (أصل من أصول البنك)	Xxx	
	Xxx	ح/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)		Xxx
	Xxx	ح/ العمولة (مبلغ القرض×معدل العمولة)		Xxx
	Xxx	ح/الفائدة (مبلغ القرض×معدل الفائدة*الشهور/12 أو الايام/365)		Xxx
	Xxx	ح/ المصاريف		Xxx

[1]- خيف عبلة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

– أما عند التسديد فيكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/ السلف والقروض دون ضمانات		Xxx

ثالثا: التسجيل المحاسبي للقروض الممنوحة بضمانات

وبمقتضاها يلتزم المقرض (العميل) تقديم أحد الأصول التي يمتلكها إلى المقرض (البنك) وذلك كرهن لضمان سداد قيمة القرض؛ يقصد بالضمانات القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل (المقترض) على شكل رهن في حالة عدم قدرته على التسديد فالبنك يأخذ هذه القيم.[1]

1. القروض الممنوحة بضمانات شخصية: تمنح هذه القروض دون ضمان عيني أو مادي بل يعتمد البنك عن مكانة المركز المالي للمقترض وفيه يتدخل شخص أخر بخلاف المقترض بتعهد السداد في حالة عجزه ويشترط البنك في هذه الحالة على تمتع الشخص الضامن بالقدرة على الوفاء.[2]

– عند منح القرض يكون القيد كالآتي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ القروض بضمانات شخصية	Xxx	
	Xxx	ح/ العمولة		Xxx
	Xxx	ح/ الفائدة		Xxx
	Xxx	ح/ المصاريف		Xxx
	Xxx	ح/ الخزينة(الحسابات الجارية الدائنة)		Xxx

– عند حلول ميعاد الاستحقاق قد يسدد العميل قيمة القرض أوقد لا يسدد.

✓ **في حالة تسديد القرض يكون القيد كالتالي:**

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/ السلف والقروض بضمانات شخصية		Xxx

✓ **في حالة عدم تسديد العميل لقيمة القرض فإنه:**

[1]- المعهد المالي، **مقدمة في إجراءات القروض**، ط 01، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2015، ص 71.

[2]– سالم محمد يافقير، مرجع سبق ذكره، ص 205.

- تتم مطالبة الأشخاص الضامنين (الكفلاء):

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الأشخاص الضامنين	Xxx	
	Xxx	ح/ السلف والقروض بضمانات شخصية		Xxx

- وعندما يتم تحصيل قيمة القرض من الأشخاص الضامنين (الكفلاء) يرصد حسابهم كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة أو الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/ الأشخاص الضامنين		Xxx

2. القروض الممنوحة بضمان كمبيالات أوراق تجارية / أوراق مالية: [1]

- قبل منح القرض يجب إيداع الضمانات بقيد نظامي بالقيمة الاسمية للضمانات كما يلي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ أوراق تجارية أو أوراق مالية برسم التأمين	Xxx	
	Xxx	ح/ الأشخاص الضامنين		Xxx

- عند منح القرض للعميل والذي غالبا ما تكون قيمته أقل من قيمة الضمانات يكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ القروض بضمان أوراق مالية أو تجارية	Xxx	
	Xxx	ح/ العمولة		Xxx
	Xxx	ح/ الفائدة		Xxx
	Xxx	ح/ المصاريف		Xxx
	Xxx	ح/الخزينة		Xxx

- وعند حلول ميعاد الاستحقاق قد يسدد العميل قيمة القرض أوقد لا يسدد.

✓ في حالة التسديد نسجل:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/ السلف والقروض بضمان أوراق مالية		Xxx

- ونقوم بإلغاء القيد النظامي للضمانات وإعادة الضمان بالقيد:

[1]- خيف عبلة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ أصحاب أوراق مالية/ تجارية برسم التأمين	Xxx	
	Xxx	ح/ أوراق مالية/ تجارية برسم التأمين		Xxx

✓ **أما إذا لم يتم التسديد:** يتم بيع الأوراق المالية أو تحصيل الأوراق التجارية ومن المبالغ المجتمعة يتم تسديد القرض بعد اقتطاع أية مصاريف إضافية تكبدها البنك ويكون القيد المحاسبي كما يلي:

– عند بيع/تحصيل الأوراق المالية أو التجارية:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة	Xxx	
	Xxx	ح/ أوراق مالية مباعة أو أوراق مالية محصلة		Xxx

– وعند تسديد القرض:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ أوراق مالية مباعة أوراق مالية محصلة	Xxx	
	Xxx	ح/ مصاريف تحصيل أو مصاريف بيع		Xxx
	Xxx	ح/ السلف والقروض بضمان أوراق		Xxx
	Xxx	ح/ الحسابات الجارية الدائنة		Xxx

– بعد التسديد يتم إلغاء القيد النظامي للضمانات كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ أصحاب أوراق مالية/ تجارية برسم التأمين	Xxx	
	Xxx	ح/ أوراق مالية/ تجارية برسم التأمين		Xxx

– أما إذا كان المبلغ لا يكفي لتسديد القرض فهذا يعني أن القرض سوف يسدد جزئيا ويبقى رصيده مدينا بباقي الجزء غير المسدد.

3. القروض الممنوحة بضمانات عينية: في كثير من الأحيان تقوم البنوك بمنح القروض بضمانات عينية مثل العقارات أو السيارات أو غيرها، على تغطي قيمة هذه الضمانات قيمة القرض مع قيمة الفوائد المستحقة على ذلك القرض، وفي هذه تكون المعالجات المحاسبية كالتالي: [1]

– يتم أولا تقديم الضمانات الخاصة بالقرض:

[1]- سالم محمد بفقير، مرجع سبق ذكره، ص 206.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ ضمانات عينية	Xxx	
	Xxx	ح/ أصحاب الضمانات العينية تأمين قرض		Xxx

- ثم عند منح القرض للعميل:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ السلف والقروض بضمانات عينية	Xxx	
	Xxx	ح/ الخزينة أوالحسابات الجارية		Xxx
	Xxx	ح/ الفائدة		Xxx
	Xxx	ح/ العمولة		Xxx
	Xxx	ح/ المصاريف		Xxx

- بتاريخ استحقاق القرض قد يسدد القرض أولا يسدد:

✓ في حالة ما تم تسديد القرض:

- عند التسديد نسجل القيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة أو الحسابات الجارية	Xxx	
	Xxx	ح/ السلف والقروض بضمانات عينية		Xxx

- بعد تسديد القرض يتم إلغاء القيد النظامي للضمانات:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ أصحاب ضمانات عينية تأمين قرض	Xxx	
	Xxx	ح/ ضمانات عينية تأمين قرض		Xxx

✓ إذا لم يتم السداد يتم بيع الضمانات ومن حصيلة البيع يسدد القرض:

- يكون القيد المحاسبي لبيع الضمانات كالآتي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة	Xxx	
	Xxx	ح/ ضمانات عينية مباعة		Xxx

- يسدد القرض من حصيلة البيع بعد اقتطاع مصاريف البيع:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ ضمانات مباعة	Xxx	
	Xxx	ح/ مصاريف بيع الضمانات وعمولات البيع		Xxx
	Xxx	ح/ السلف والقروض بضمانات عينية		Xxx
	Xxx	ح/ الحسابات الجارية		Xxx

- وبعد تسديد القرض سيقوم البنك بإلغاء القيد النظامي للضمانات:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ أصحاب ضمانات عينية تأمين قرض	Xxx	
	Xxx	ح/ ضمانات عينية تأمين قرض		Xxx

- إذا لم يكن ثمن البيع كاف لتسديد القرض فسوف يبقى رصيد القرض مدينا بالنقص حيث يتم الرجوع بذلك على العملاء.

رابعا: التسجيل المحاسبي للفوائد على القروض [1]

1. خصم الفوائد من قيمة القرض مباشرة: عند خصم الفوائد من قيمة القرض مباشرة يكون القيد:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ القروض	Xxx	
	Xxx	ح/ الخزينة أو الحسابات الجارية		Xxx
	Xxx	ح/ فوائد قروض محصلة مقدما		Xxx

- وفي نهاية السنة يتم تسوية الفوائد بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ فوائد قروض محصلة مقدما	Xxx	
	Xxx	ح/ فوائد القروض الدائنة		Xxx

- ثم يتم إغلاق هذه الفوائد في ملخص الدخل بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ فوائد دائنة على القروض	Xxx	
	Xxx	ح/ ملخص الدخل		Xxx

[1]- د.سالم محمد يافقير، مرجع سبق ذكره، ص 199.

2. إثبات الفوائد على القروض في تاريخ استحقاقها: تحتسب الفائدة على القروض في نهاية كل شهر أوكل ثلاثة أشهر أو في نهاية السنة بحسب نظام البنك وتسجل الفوائد بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ فوائد مستحقة على القروض	Xxx	
	Xxx	ح/ فوائد القروض الدائنة		Xxx

– وعند تحصيل قيمة فوائد القروض يتم تسجيل القيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الخزينة الحسابات الجارية	Xxx	
	Xxx	ح/ فوائد مستحقة على القروض		Xxx

– في نهاية السنة يتم إغلاق حساب الفوائد الدائنة في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ فوائد القروض الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/ ملخص الدخل		Xxx

– عند إضافة قيمة الفوائد إلى قيمة القرض يكون القيد:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ القروض	Xxx	
	Xxx	ح/ فوائد مستحقة على القروض		Xxx

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع المعالجة المحاسبية لعمليات الزبائن في البنوك التجارية سيتم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: المذكرات العملية باللغة العربية

1. دراسة سهيلة دريش وضاوية تاتي، بعنوان" **المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي scf**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة حمة لخضر، الوادي، السنة الدراسية 2017-2018.[1]

[1]- دراسة سهيلة دريش ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84_85 .

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العمليات المصرفية وكيفية معالجتها وذلك نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها البنوك التجارية، والأهمية الكبيرة لأقسام البنوك، واستعملت المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة لوكالة بنك الجزائر الخارجي، وتلخصت نتائجها:

- تكمن علاقة قسم المحاسبة بمختلف أقسام المصرف في إعادة المراقبة لعملياته وتسجيلها؛
- تتم المعالجة في المصارف بالاعتماد الكلي تقريبا على النظام المبرمج على جهاز الإعلام الآلي القائم بعمليات المحاسبة.

2. دراسة لمياء بوطبة، بعنوان **" المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية وفق النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة الليسانس، تخصص فحص ومراقبة وحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الدراسية 2012-2013.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من فعالية النظام المحاسبي المتبع في المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية، وإعطاء صورة دقيقة عن سير الأعمال في أقسام البنك المختلفة، واستعملت المنهج الوصفي التحليلي كأداة من خلال دراسة حالة لدى البنك الجزائري الخارجي بوكالة حاسي مسعود؛ وخلصت هذه الدراسة إلى أن النظام البنكي هو الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي الوطني والتنمية الاقتصادية للمجتمع ككل لذا يجب الاهتمام به وذلك بتطبيق النظام المحاسبي المالي والبنكي وكذلك الاعتماد على المحاسبة البنكية في تسيير العمليات البنكية ,وإنشاء الدورة المحاسبية للعمليات وكيفية معالجتها محاسبيا وفق المقاييس والمعايير المعتمدة، وكانت أهم النتائج كالتالي:

- يعد النظام المحاسبي الركيزة الأساسية لتسجيل جميع العمليات المالية التي يقوم بها البنك محاسبيا؛
- كل قسم من أقسام البنك له دفاتر ومستندات خاصة به وذلك بحسب طبيعة العمليات التي يقوم بها كل قسم؛
- يعد قسم المحاسبة العامة القسم الذي تصب فيه جميع أعمال الأقسام؛
- تعتمد الوكالة في تسجيلاتها للعمليات المحاسبية على النظام المحاسبي الوطني والمديرية العامة تعتمد على النظام المحاسبي المالي الجديد هذا ما يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل في الحسابات.

3. دراسة مريم الصغير موح، بعنوان" **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية** "رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة،2009-2010.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان ما إذا كانت البنوك والمؤسسات المالية قد قامت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، حيث أن الباحثة في هذه الدراسة قامت بإسقاط معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية للبنك الخارجي

[1]- دراسة لمياء بوطبة، **المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الليسانس، تخصص فحص ومراقبة ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 54 .

[2]- مريم الصغير موح، **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009-2010، ص 90-91 .

الجزائري، واستعملت المنهج وصفي تحليلي، أما الأداة فهي دراسة حالة القوائم المالية المجمعة للبنك الخارجي الجزائري، وتلخصت نتائجها فيما يلي:

– أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي سوف تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة على أسس سليمة؛

– ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لتصبح عملية مقارنة أداء البنوك الوطنية والدولية صحيحة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أنه يوضح فيما فادنا الاطلاع على هذه الدراسات.

الجدول رقم (9): المقارنة بين دراستنا ومذكرات الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دريش سهيلة، ضاوية تاتي، 2018 **لمياء بوطبة، 2013**	– التطرق إلى النظام المحاسبي البنكي؛ – عرض المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية؛ – الأداة عبارة عن دراسة حالة على مستوى بنك تجاري.	– ركزت دراستنا على المعالجة المحاسبية في قسم المعاملات مع الزبائن فيما يخص الودائع والقروض فقط، فيما تناولت الدراستين السابقتين المعالجة المحاسبية للعمليات المختلفة التي تتم على مستوى البنوك؛ – تناولت الدراستان السابقتان تحديد مدي توافق المحاسبة البنكية مع النظام المحاسبي المالي كموضوع رئيسي، في ما تناولنا في دراستنا المعالجة المحاسبية.	فادتنا هاتان الدراستان في التعرف على النظام المحاسبي البنكي، والمعالجة المحاسبية لقسم الزبائن في ما يخص الودائع والقروض.
مريم الصغير موح، 2010	– التطرق إلى البنوك التجارية؛ – عرض القوائم المالية للبنوك التجارية والمستفيدين منها؛ – الأداة هي دراسة حالة.	فيما ركزت دراستنا على المعالجة المحاسبية، ركزت الدراسة السابقة لمريم صغير موح على عرض القوائم المالية داخل البنوك التجارية ومدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعدادها والإفصاح عنها.	التعرف على القوائم المالية البنكية والمستفيدين من استخدامها.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

1. دراسة بوسماحة محمد، بعنوان "**المحاسبة البنكية في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، 2017.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى أهمية القطاع البنكي في الاقتصاد وارتباطه مع كل القطاعات خصوصا في ظل التزايد الهائل لنشاط البنوك وتنوعه لذا وجب تسليط الضوء على واقع المحاسبة البنكية خاصة وأنها تعتبر أهم فروع المحاسبة في إطارها العام، واستعملت المنهج الوصفي، أما بالنسبة الأداة فقد كانت عبارة عن دراسة نظرية فقط.

[1]- دراسة بوسماحة محمد، بعنوان "**المحاسبة البنكية في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، 2017، ص ص 770-771.

تلخصت نتائجها في ما يلي:

– ترتبط المحاسبة البنكية بطبيعة النشاط البنكي، وهي تحظى باهتمام كبير ضمن باقي التخصصات المحاسبية لأهمية قطاع البنوك في الاقتصاد؛

– نظرا لتعدد نشاط البنوك، فإن طرق المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات باتت تشهد تطورا متسارعا بشكل هائل.

2. دراسة عبد الله سايب وآخرون، بعنوان "**واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2015.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي، والمتمثلة خصوصا في كل من القياس والإفصاح المحاسبي حيث تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على تصميم استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من البنوك في الجزائر للتعرف على آراءهم حول الموضوع، كما تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

– البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛

– البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛

– يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي.

3.دراسة لطيف زيود، وآخرون، بعنوان" **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم 30**"، المجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، 2006.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف لأنها تعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى المعلومات التي تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف، واستعملت المنهج الاستنباطي معتمدا على المراجع والأبحاث والدراسات السابقة، وأما نتائجها فتلخصت فيما يلي:

– يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم 30 الخاص بالمصارف المؤسسات المالية المشابهة؛

---

[1]- عبد الله سايب وآخرون، **واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2015، ص ص 43-56.

[2]– دراسة لطيف زيود، وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم 30**، مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، 2006، ص ص 214- 217.

– عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أنه يوضح فيما فادنا الاطلاع على هذه الدراسات.

الجدول رقم (10): المقارنة بين دراستنا ومجلات الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بوسماحة محمد، 2017	عرض مقومات النظام المحاسبي البنكي وتناول مفهوم القوائم المالية والمستفيدين منها.	كانت المجلة عبارة عن دراسة نظرية ركزت على النظام المحاسبي البنكي، ولم تتناول المعالجة المحاسبية.	معرفة الإطار النظري المتعلق بالمحاسبة البنكية من مبادئ وخصائص ومقومات، وكذلك حاجة كل مستفيد من استخدام القوائم المالية للبنوك.
عبد الله سايب وآخرون، 2015	تضمن الحديث عن النظام المحاسبي للبنوك والقوائم المالية.	التركيز على القياس والإفصاح المحاسبي في البنوك وتأثير النظام المحاسبي على خصوصية نشاطها، حيث قام صاحب الدراسة باستبيان لعينة من البنوك التجارية.	تطبق البنوك المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي وتقوم عليه، إلا أن تطبيقه في البنوك يواجه بعض الصعوبات والتحديات.
لطيف زيود، وآخرون، 2006	عرض القوائم المالية للبنوك.	تختلف هاته الدراسة في الحيز المكاني عن دراستا (الجزائر)، كما أنها ركزت على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف وذلك وفقا للمعيار الدولي رقم 30.	التعرف على المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي المتعلقة بالمصارف.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية

1. Ishaq HACINI, Khadra DAHOU, **"The Evolution of the Algerian Banking System"**, Management Dynamics in the Knowledge Economy; Vol.6, no.1, 2018.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النظام المصرفي الجزائري من خلال التحقيق في مراحل تطورها ابتداء من الاستقلال (1962)، حيث ورثت الجزائر النظام المصرفي الاستعماري، لدراسة التطور ركزت الدراسة على المراحل الحاسمة في تطور النظام المصرفي الجزائري (المرحلة الاستعمارية، مرحلة السيادة، مرحلة التأميم والتنشئة الاجتماعية، مرحلة التقييد ومرحلة التحرير)، بالإضافة إلى ذلك حللت الدراسة عدة مؤشرات للقطاعات المصرفية في الجزائر مثل (سعر الفائدة، ملكية البنوك، نشاط البنوك، ربحية البنوك)، علاوة على ذلك أجرت مقارنة بين القطاع المصرفي الجزائري والقطاعات المصرفية في دولتين من دول شمال إفريقيا المجاورة المغرب وتونس، وكشفت الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري شهد تحولات عديدة، لذلك أنشأت السلطات الجزائرية نظامًا مصرفيًا جزائريًا (البنوك المملوكة للدولة) ليحل محل النظام

[1] - Ishaq HACINI, Khadra DAHOU, **The Evolution of the Algerian Banking System**, Management Dynamics in the Knowledge Economy; Vol.6, no.1, 2018, pp.145-166.

المصرفي الاستعماري، بعد ذلك تم تبني العديد من الإصلاحات من قبل الحكومة الجزائرية على أساس المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، في أوائل التسعينيات وخاصة مع قانون النقد والقرض (1990) سعت السلطات الجزائرية إلى تحرير أنشطة البنوك لتحسين أداء البنوك، ونتيجة لذلك تغير النظام المصرفي الجزائري بشكل جذري، حيث يتكون في عام 2016 من عشرين بنكًا تجاريًا وثماني شركات مالية ومجموعة من مكاتب الارتباط للبنوك الأجنبية، من ناحية أخرى لا يزال القطاع المصرفي في الجزائر بحاجة إلى مزيد من التطوير للوصول إلى مستوى البنوك في المنطقة (المغرب وتونس) خاصة في تركز السوق وإدارة مخاطر الائتمان.

3 Shamim Hossain And Abdul Alim Baser, **"Compliance Of IAS-30, A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh"**, l'année 2011.[1]

الدراسة هي مقال بعنوان **"مدى خضوع المحاسبة البنكية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة"**، بحيث حاول الباحثان من خلاله التدقيق في المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك ومعرفة مدى تطبيق البنوك في بنغلادش للمعايير المحاسبية الدولية وكذلك درجة الانحراف عن تطبيق المعيار، ولمعرفة مدى تطبيق هذه البنوك للمعايير المحاسبية الدولية قام الباحثان بإجراء دراسة في التقارير المالية لعينة من البنوك في بنغلاديش، وخلصا إلى أن طبيعة العمليات في القطاع البنكي مختلفة عنها في المؤسسات الأخرى وأن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 يناسب تلك العمليات بالرغم من إبطال هذا المعيار واستبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 07 (الأدوات المالية –الإفصاحات)، من هنا فإن تطبيق المعيار المحاسبي 30 في بنغلاديش لا يزال مهما.

الجدول رقم (11): المقارنة بين دراستنا ومذكرات الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Ishaq HACINI, Khadra DAHOU,2018	التطرق إلى القوائم المالية للبنوك التجارية	– كانت الدراسة عبارة عن مقال بهدف معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك بينما كانت دراستنا مذكرة ماستر تخص النظام المحاسبي البنكي و العمليات المحاسبية الخاصة به – عينة الدراسة كانت عبارة عن مجموعة من البنوك التجارية في بنغلاديش.	معرفة مدى توافق النظام المحاسبي للبنوك الجزائرية مع البنوك الدولية أو الأجنبية خاصة مع جملة التغيرات والتحديثات الخاصة بنظام المحاسبي المالي والممارسات المحاسبية الخاصة به.
Shamim Hossain And Abdul Alim Baser,2011	التطرق إلى تطور النظام المصرفي الجزائري.	ركزت الدراسة على المراحل الحاسمة في تطور النظام المصرفي الجزائري والمؤشرات المصرفية أي أنها ركزت على الناحية الاقتصادية للقطاع.	التعرف على مراحل تطور النظام المصرفي الجزائر من فترة الاستعمار إلى ما بعد الاستقلال.

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1] - Shamim Hossain And Abdul Alim Baser, **Compliance Of IAS-30, A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh**, l'année 2011, pp 170-173 .

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما سبق فإن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات ائتمان تقوم بقبول الودائع و تقديم القروض المختلفة، وهي تمارس نشاطها تحت رقابة البنك المركزي، حيث أنها تعتمد في أداء وظائفها وخدماتها على عدة أقسام تتناسق فيما بينها منها ما هو إداري وآخر فني، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها البنوك التجارية في دفع العجلة الاقتصادية، سعت الجزائر منذ تبنيها لاقتصاد السوق إلى إصلاح النظام المصرفي، وكان قانون النقد والقرض 90-10 البداية للإصلاح الحقيقي له.

ويعتبر النظام المحاسبي المالي أهم نظام اعتمدته الجزائر لمواكبة التطورات العالمية في المجال المحاسبي وأقرت بتطبيقه على مختلف المؤسسات الجزائرية بما فيها البنوك والمؤسسات المالية، كما أنها سعت إلى جعل النظام المحاسبي البنكي ملائم لخصوصية نشاط البنوك على أن يستمد مبادئه ومكوناته من النظام المحاسبي المالي، كما قامت بإصدار عدة قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم المحاسبة البنكية أهمها النظام 09-04 الذي تضمن مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك، والنظام 09-05 الذي تضمن إعداد وعرض القوائم المالية.

تعد الودائع من أهم موارد المصرف التجاري، وتختلف أنواعها تبعا لحق المودع في السحب منها بين ودائع جارية أي تحت الطلب وودائع لأجل لا يحق للمودع السحب منها إلا بعد انقضاء مدة الإيداع، كما يعمل البنك جاهدا على توظيف هذه الأموال في منح القروض للعملاء من أجل الحصول على الأرباح الذي هو أساس وجوده وتختلف أنواع هاته القروض بحسب آجالها (طويلة، قصيرة أو متوسطة الأجل)، تبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة لها.

ينقسم الزبائن في البنوك التجارية سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات إلى مودعين ومقترضين، حيث تتميز حسابات الودائع بالطبيعة الدائنة وتدرج ضمن حسابات الخصوم، وتشكل نسبة كبيرة من إجمالي المصادر، أما حسابات القروض فتتميز بالطبيعة المدينة وتدرج في جانب الأصول وتعتبر استخداما، ومنه فإن طبيعة حسابات الزبائن في المحاسبة البنكية تختلف عن طبيعتها في المحاسبة العامة.

الفصل الثاني:
الإطار التطبيقي
دراسة حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنحاول إسقاط الجانب النظري للمذكرة على الجانب التطبيقي، حيث سنقوم بدراسة حالة على مستوى البنك الوطني الجزائري وبالإستعانة بالموقع الرسمي للبنك، وستكون الدراسة حول المعالجة المحاسبية للعمليات التي يقوم بها هذا البنك مع الزبائن فيما يخص الودائع والقروض كما سنعرض تحليلا لحسابات الزبائن في البنك، وأنواع القروض التي يمنحها وكذا الودائع التي يستقبلها؛ ولقد تناولنا ذلك من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري؛

المبحث الثاني: القروض والودائع في البنك الوطني الجزائري؛

المبحث الثالث: التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض في البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

سنتعرف في هذا المبحث على الحيز المكاني للدراسة، وذلك من خلال عرض نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري وكذا هيكله التنظيمي، كما سنقدم تحليلا لنشاطات هذا البنك وبعض الإحصائيات المتعلقة به والتي لها علاقة بموضوع مذكرتنا بشكل خاص.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

أولا: النشأة والتطور التاريخي للبنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، حيث أنشئ بموجب المرسوم 66-178 برأس مال قدره عشرون (20) مليون دينار جزائري، وقد جاء ليحل محل سلسلة من البنوك الأجنبية التي كانت في الحقبة الاستعمارية، وقد تطور هذا البنك منذ نشأته على النحو التالي:[1]

1. **سنة 1966:** أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

2. **سنة 1982:** إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

3. **سنة 1988:** القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

4. **سنة 1990:** القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الإقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها إنتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

[1] https://www.bna.dz, consulte le : 02/07/2020, à 15 :45 h.

5. سنة 1995: يعد أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

6. سنة 2009: في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك من 14 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار دينار جزائري.

7.سنة 2018: في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك من 41 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار جزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

حتى يقدم البنك الوطني الجزائري خدماته المصرفية المختلفة، وينظم إجراء العمليات داخل وكالاته، فإنه يعتمد على عدة مصالح وأقسام تندرج تحت الهيكل التنظيمي التالي[1]:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

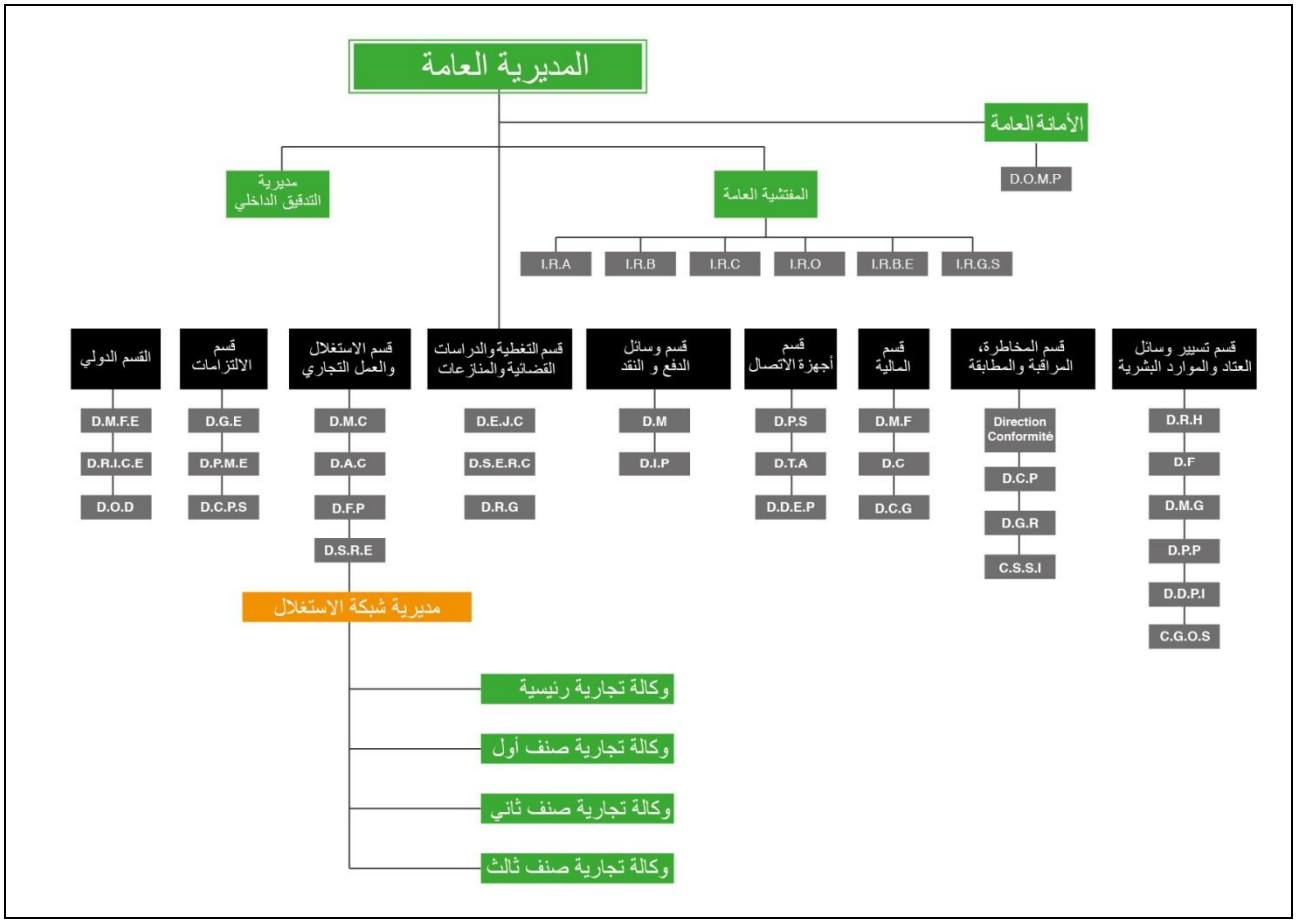

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

- **الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:** مديرية تنظيم المناهج والإجراءات.

- **المفتشية العامة:** المفتشية الجهوية- الجزائر العاصمة، المفتشية الجهوية– البليدة، المفتشية الجهوية- قسنطينة، المفتشية الجهوية- وهران، المفتشية الجهوية– بجاية، المفتشية الجهوية- الجنوب الكبير.

[1] - https://www.bna.dz, consulte le : 02/07/2020, à 15 :45 h.

- **مديرية التدقيق الداخلي.**

- **الهياكل التابعة للقسم الدولي:** مديرية التحركات المالية مع الخارج، مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية، مديرية العمليات المستندية.

- **الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:** مديرية المؤسسات الكبرى، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.

- **الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري:** مديرية التسويق والاتصال، مديرية التنشيط التجاري، مديرية دعم شبكة الاستغلال، مديرية التمويل التشاركي.

- **الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات:** مديرية الدراسات القانونية والمنازعات، مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض، مديرية تحصيل الضمانات.

- **الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد:** مديرية النقد، مديرية وسائل الدفع.

- **الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:** مديرية الإنتاج والخدمات، مديرية التكنولوجيات والهندسة، مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.

- **الهياكل الملحقة بقسم المالية:** مديرية السوق المالي، مديرية مراقبة التسيير، مديرية المحاسبة.

- **الهياكل التابعة لقسم المخاطر، المراقبة والمطابقة:** مديرية المطابقة، مديرية المراقبة الدائمة، مديرية تسيير المخاطر، خلية أمن الأنظمة المعلوماتية.

- **الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:** مديرية الموارد البشرية، مديرية التكوين، مديرية الوسائل العامة، مديرية المحافظة على الأملاك، مديرية تطوير التراث العقاري، مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.

ثالثا: الشركات التابعة والمساهمات:

يمتلك البنك الوطني الجزائري فروعا ومساهمات في 30 مؤسسة منها 06 في الخارج.

1. في الجزائر:

1.1. المؤسسات المالية:

- شركة إعادة تمويل الرهن العقاري؛
- شركة الاستثمار المالي؛
- شركة إدارة البورصة والأوراق المالية؛
- الشركة الوطنية للتأجير المالي.
- شركة المقاصة الجزائرية؛

2.1. شركات التأمين والضمانات:

- شركة ضمان الودائع البنكية؛
- صندوق ضمان قروض الاستثمار؛
- شركة ضمان القرض العقاري؛
- صندوق الضمان المتبادل لضمان مخاطر قروض المرقيين الشباب؛
- صندوق الضمان المتبادل للقروض الصغيرة؛
- الضمان المتبادل لمخاطر الائتمان؛
- الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة؛
- الشركة الجزائرية للتأمين وضمانات التصدير.

3.1. شركة الخدمات البيبنكية:

- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك؛
- شركة AMNAL للخدمات ووسائل الأمن؛
- معهد التكوين البنكي IFB؛
- المعهد الجزائري للدراسات العليا المالية؛
- مركز ما قبل المقاصة بين المصارف I.P.C؛
- شركة ما بين المصارف لإدارة الخدمات العقارية؛
- شركة الخدمات المصرفية SSB.

4.1. شركات نشطة في ميادين أخرى:

- شركة الاستثمار الفندقي SIH؛
- شركة BNAI EL SOPRI للتطوير العقاري.

2. في الخارج:

- البنك الجزائري للتجارة الخارجية؛
- بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة؛
- شركة المغرب العربي للتجارة MARTCO (قيد التصفية)؛
- الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص؛
- جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك؛
- برنامج تمويل التجارة العربية.

المطلب الثاني: نشاطات البنك الوطني الجزائري

يمارس البنك الوطني الجزائري عدة أنشطة في إطار ممارسة عمله، وحتى تكون أنشطة فعالة وذات مردودية على نشاط البنك فقد قام هذا الأخير بإتباع ديناميكية جديدة في ممارستها خاصة في ما يخص جذب الزبائن وتحسين الخدمات المقدمة إليهم وكذلك أيضا على المستوى الخارجي، وفي ما يلي تقديم لهذه الأنشطة وتطورها خلال السنتين 2017 و2018 والتي كانت كالتالي:[1]

أولا: النشاط التجاري:

1. الموارد المالية: مكنت ديناميكية البنك المنتهجة في استقطاب الموارد المالية من المودعين خلال السنوات الأخيرة من

[1] https://www.bna.dz, consulte le : 02/07/2020, à 15 :45 h.

تحقيق رصيد إجمالي مقداره 1849643 مليون دج في نهاية السنة المالية 2018، مقابل رصيد مقداره 1708524 مليون دج مسجل نهاية السنة المالية 2017، وهو يعكس نموا بنسبة 8.26٪ (141119 مليون دج).

هذا التدفق الإضافي المحقق في مجال استقطاب إيداعات الزبائن، تمّ إحرازه أساسا بفضل نمو رصيد الإيداعات المالية لأجل بمقدار (118798+ مليون دج) وبنسبة أقل للرصيد الخاص بالموارد المالية الجارية بـ (22321+ مليون دج)؛ أما فيما يتعلق بهيكلية الموارد المالية المستقطبة وفق الاستحقاق الزمني فهي تنقسم إلى قسمين، حيث تمثل الموارد لأجل نسبة 54٪ من إجمالي ودائع العملاء، مقابل 46٪ للموارد المالية الجارية، فيما تمثل نسبة هذه الموارد من القطاع العام ما نسبته 66٪ مقابل 34٪ بالنسبة للقطاع الخاص.

الشكل رقم (03): الموارد المالية المستقطبة حسب نوعها لسنة 2018

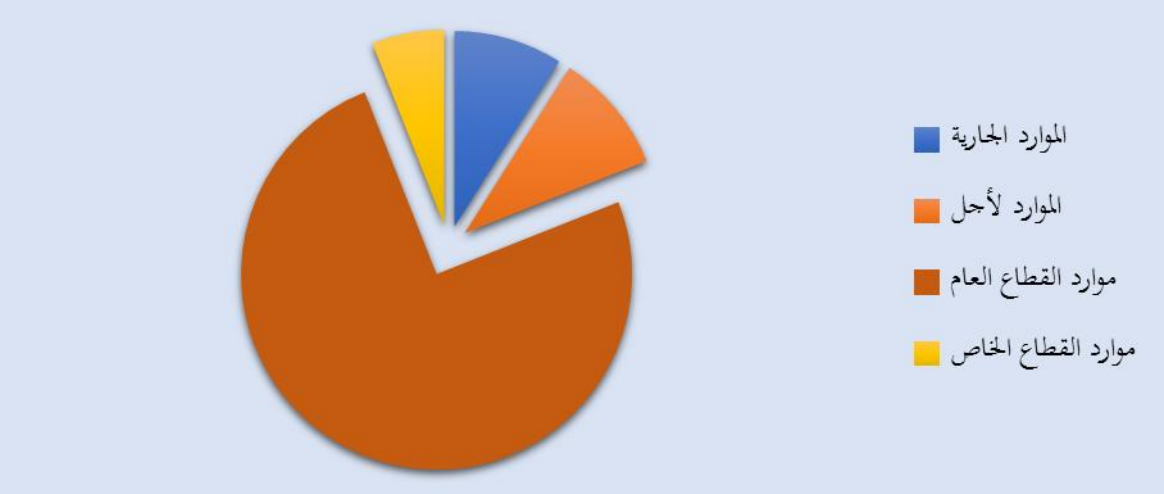

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

2. التوطين البنكي: بفضل جهود شبكة الاستغلال الهادفة لإستمالة زبائن جدد خاصة من فئة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، إضافة إلى نجاعة الإجراءات المتخذة بهدف تخفيف إجراءات فتح الحسابات لمختلف الزبائن الجدد، فقد سجلت محفظة زبائن البنك نموا بنسبة 4٪، حيث تم خلال سنة 2018 فتح 108425 حساب جديد على مستوى شبكة البنك، حيث استقر عدد الحسابات الخاصة بالزبائن الممسوكة على مستوى البنك عند 2780481 حساب مع نهاية ديسمبر 2018، في ما كان عددها 2672056 حسابا عند نهاية السنة المالية 2017؛ يعود هذا الأداء الإيجابي المحقق بشكل أساسي إلى النمو المسجل في عدد دفاتر الادخار الكلاسيكية الممسوكة على مستوى الشبكة، والتي تعززت بـ 41278 دفتر جديد (مقابل 35985 دفتر ممسوك في السنة المالية 2017)، لتليها فيما بعد الحسابات بالعملة الصعبة والتي سجلت فتح 32309 جديد، متبوعة فيما بعد بالحسابات الجارية والتي سجلت تدفقا إضافيا مقداره 26569 حساب جديد.

من جهة أخرى، سجلت صيغة دفتر التوفير (مستقبلي) زيادة معتبرة في عددها، حيث بلغت نسبة نموها 66٪ وهو ما يوافق 10772 حسابا جديدا، وذلك إثر مراجعة وتخفيض البنك للمبلغ المطلوب لدى الافتتاح نزولا عند رغبة الزبائن، حيث تم اعتماد 1000 دج كرصيد إجباري عند افتتاح الدفتر بدلا من 10000 دج المعتمدة سابقا.

الشكل رقم (04): هيكل الحسابات إلى غاية 31 ديسمبر 2018

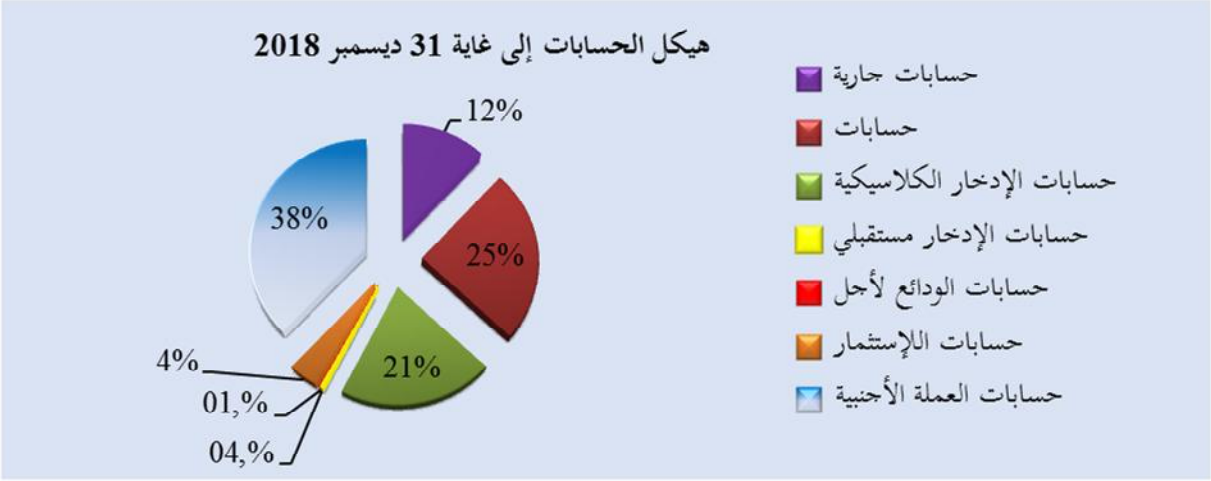

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

3. قروض الزبائن: شهد نشاط توزيع القروض ديناميكية خاصة في السنة المالية 2018، حيث بلغ إجمالي هذه القروض 3117226 مليون دج، أي بزيادة 381663 مليون دج وهو ما يمثل نسبة 13.95٪ مقارنة بالسنة المالية الفارطة 2735563 مليون دج؛ هذا النمو المسجل في مستوى القروض الموجهة للزبائن خلال السنة المالية 2018 يعود أساسا إلى ارتفاع حجم القروض المباشرة وكذا حجم التوظيفات في السوق المالي، حجم تعهدات البنك، إضافة إلى نجاعة عمليات استقطاب المتعاملين الجدد التي قام بهما البنك والتي أرفقها بالدعم والمرافقة المالية لزبائنه بصفة عامة، حريصا في ذلك على تقديم مختلف الصيغ التمويلية الكفيلة بالاستجابة لاحتياجاتهم.

ثانيا: نشاط الخزينة وسوق رؤوس الأموال:

1. نشاط الخزينة: شهدت وضعية الخزينة على مستوى البنك تحسنا خلال السنة المالية 2018 مقارنة مع السنة المنصرمة، حيث سجل البنك أرصدة متوسطة يومية إيجابية بلغت 114507 مليون دج، مقابل أرصدة متوسطة يومية سلبية بلغت 257130 مليون دج في السنة المالية 2017 أي بزيادة قدرت بـ 371637 مليون دج.

الشكل رقم (05): الوضعية الشهرية لخزينة البنك خلال السنة المالية 2018:

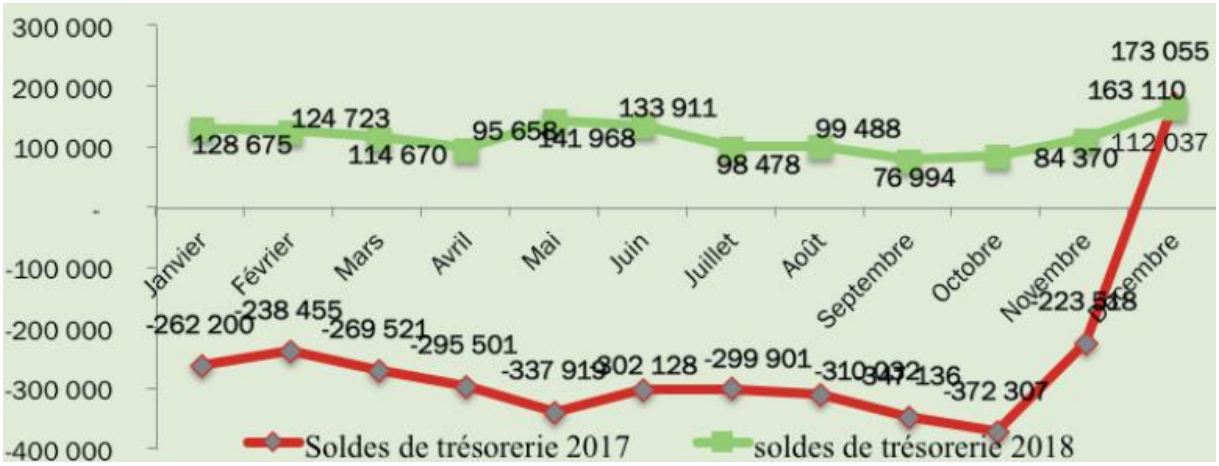

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

2. نشاط سوق رؤوس الأموال: عرفت وضعية الخزينة تحسنا ملحوظا خلال السنة المالية 2018 وعلى ضوء هذا فإن تكوين الاحتياطي الإجباري للبنك على مستوى بنك الجزائر، لم يستدعي اللجوء إلى السوق النقدي لسد العجز إلاّ بغرض اقتراض 17683250 مليون دج؛ من جهة أخرى، فقد حقق البنك ما مقداره 12733 مليون دج كناتج لنشاطه في السوق النقدي مع نهاية السنة المالية 2018، حيث تعود هذه النتيجة أساسا إلى الفوائد المترتبة عن الإحتياطي الإجباري المودع لدى بنك الجزائر بما قيمته 39753 مليون دج؛ بمقابل ذلك فقد تم صرف ما قيمته 136396 مليون دج كأعباء مالية، منها 143346 مليون دج تتعلق بالفوائد المدفوعة على السلفات التي طلبها البنك، وهو ما أسفر عن نتيجة سلبية قدرت بـ 24623 مليون دج.

ثالثا: النشاط النقدي

بغية ضمان تقديم أفضل وأحدث الخدمات، واصل البنك جهوده في مجال تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية والرقمية، من خلال حزمة التدابير الآتية:

- قام البنك الوطني الجزائري بتدشين أول وكالة رقمية بشارع ديدوش مراد، مزودة بموزع أوتوماتكي للأوراق المالية وشباك أوتوماتيكي للبنك وكذا فضاء رقمي يضمن باقة من الخدمات في متناول الجميع، وذلك بغية التقرب أكثر من زبائنه؛

- الشروع في الأعمال التحضيرية بهدف توسيع باقة بطاقات البيبنكية المسوقة من خلال صيغ جديدة: بطاقات CIB الخاصة بأصحاب الشركات، الادخار وElite، كذلك البطاقات الدولية VISA و MasterCard BNA؛

- تعزيز ديناميكية تطوير خدمة "الدفع بالبطاقة" وذلك من خلال اقتناء 6269 آلية خاصة بالدفع الالكتروني TPE، بهدف تزويد التجار وكبار المفوترين لدى البنك بها.

من جهة أخرى، فقد شهدت السنة المالية 2018 تسجيل زيادة معتبرة في عدد المشتركين في خدمة البنك عن بعد "BNA.net" بلغت 22.69٪ ليصل عدد الحسابات المستفيدة من هذه الخدمة إلى 41158 حساب مشترك عند تاريخ 2018/12/31 مقارنة مع 33545 حساب مسجل نهاية 2017.

وخلال نفس السنة، اقتنى البنك أداة إشراف ومتابعة جديدة لتسيير أرضية "BNA.net" والمتمثلة في" Portail P2B"، التي ستسمح بإطلاق خدمات بنك عن بعد أكثر تطورا، تتمثل فيما يلي:

– خدمة "e-Banking :Push to Ban" الموجهة أساسا لكبار المفوترين لدى البنك والمالكين لحسابات متعددة؛

– خدمة الرسائل النصية القصيرة "SMS-Banking" والتي تسمح لعملاء البنك باستقبال إشعارات دورية حول رصيد الحساب عن طريق رسالة قصيرة عبر الهاتف المحمول، تنبيه الرسائل القصيرة حول الرصيد المتوفر، مبلغ المعاملات وكذا الرصيد المدان به، ....إلخ؛

– خدمة BNA@TIC: وهي خدمة البنك عن بعد المتوفرة عن طريق تطبيق يتم تحميله على الهواتف الذكية.

رابعا: النشاط الدولي

خلال السنة المالية 2018، سجل النشاط الدولي انتعاشا إيجابيا فيما يتعلق بالمعاملات مع الخارج والالتزامات الخارجية، حيث سجل نمو بنسبة 21.39٪ في حركة الأموال مع الخارج، ويرجع ذلك أساسا إلى:

– توطين متعاملين جدد ومستثمرين من القطاع الخاص؛

– إعادة إطلاق بعض المشاريع الكبرى من قبل السلطات العمومية؛

– رفع الحظر على بعض المنتجات واعتماد نظام رخص الاستيراد بالنسبة لمنتجات أخرى.

1. القروض المستندية على عمليات الاستيراد: بلغ مستوى القروض المستندية على عمليات الاستيراد 230683 مليون دج في 2018/12/31، مقابل 183242 مليون دج مع نهاية 2017، أي بنسبة نمو مقدرة بـ 25.89٪ (47441 مليون دج)، وتعود هذه الزيادة المعتبرة إلى ارتفاع المبالغ المطلوبة التي استلزمتها بعض المعاملات الموجهة لقطاعات نشاط معنية.

من جانب آخر، تم رصد نمو إيجابي في ما يخص فتح القروض المستندية على عمليات الاستيراد، من حيث العدد 9.39٪، ومن حيث القيمة المالية 31.08٪، حيث تم فتح 2003 قرض مستندي خلال السنة المالية 2018 بما قيمته 180423 مليون دج؛ هذا المستوى المسجل من الأداء يعود بشكل أساسي إلى:

– رفع الحظر على استيراد بعض المنتجات؛

– اعتماد نظام رخص الاستيراد على بعض المنتجات التي يستوردها عملاء البنك؛

– نجاعة الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة، والتي نجحت في استقطاب وتوطين عملاء ناشطين في مختلف المجالات.

2. التحويلات إلى الخارج: خلال السنة المالية 2018، سجلت التحويلات المالية للزبائن نحو الخارج زيادة معتبرة بمقدار 32.23٪ (139929 مليون دج)،حيث بلغت 574159 مليون دج في نهاية ديسمبر 2018، مقارنة بحجم التحويلات المسجلة نهاية السنة المالية 2017 والذي بلغ 434230 مليون دج، ويعود هذا النمو الملحوظ إلى إعادة تأهيل صيغتي التسليم المستندي والتحويل الحر، وفق ما جاء به قانون المالية لعام 2017.

3. التحويلات المالية التجارية من الخارج: شهدت التحويلات المالية التجارية من الخارج لزبائن البنك الوطني الجزائري منحى تنازليا، قُدر بنسبة 31.36٪ أي (27958 مليون دج).

ليتمّ تسجيل 61189 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2018، مقابل 89147 مليون دينار تم تسجيلها في السنة المالية 2017، وذلك في أعقاب انخفاض حجمي التحويلات التجارية، العمولات والأعباء المتعلقة بالضمانات الدولية واستحقاق البعض منها، بما مقداره توالیا 16983 مليون دينار و10827 مليون دينار.

4. الضمانات الدولية: مع نهاية السنة المالية 2018، بلغ إجمالي الضمانات 1592 ضمانا بما يعادل 26008 مليون دج، حيث سجل حجم الضمانات التعاقدية الجديدة الخاصة بالإستيراد تراجعا في العدد والقيمة بنسبة 12.58٪ و4.89٪ على التوالي، وذلك بعد انخفاض عدد وقيمة الضمانات الخاصة بالمناقصات وكذا قيمة ضمانات استرداد التسبيقات؛ فيما سجلت الإلتزامات التعاقدية غير المسددة تراجعا قدر بـ 48002 مليون دج (13.39٪) مقارنة بالسنة المالية 2017، حيث استقرت في نهاية عام 2018 عند 310565 مليون دج.

خامسا: شبكة التشغيل

في إطار تعزيز العلاقة بين البنك وزبائنه، قام البنك خلال السنة المالية 2018 بتفعيل عدد من الإجراءات الهادفة إلى عصرنة وتحديث شبكته وفقًا للمعايير المعتمدة، حيث تم ما يلي:

– تدشين وفتح وكالات جديدة؛

– تهيئة، تحويل وتحديث مقار بعض الوكالات والمديريات الجهوية؛

– تهيئة مقار الوكالات والمديريات الجهوية؛

– تحويل مقار سبعة (7) وكالات.

سادسا: ميدان التأمين البنكي

شهدت شبكة البنك تعميم توزيع مختلف المنتجات المتعلقة بالتأمين على الأشخاص من خلال التوقيع على ملحق بين البنك الوطني الجزائري والجزائرية للحياة AGLIC ويسمح لجميع وكالات البنك بتسويق منتجات هذه الشركة، حيث مكّن هذا الاشتراك من تسجيل 79447 عقد تأمين في السنة المالية 2018.

المطلب الثالث: شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري و إحصائيات عنه

أولا: شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري[1]

1. سنة 2018: وسع البنك الوطني الجزائري شبكته، ووضع تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف علها 17 مديرية جهوية للاستغلال؛ وقصد تطوير النقد يقدم البنك الوطني لزبائنه بطاقات بيبنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 97 شباك بنكي آلي و145 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات.

2. سنة 2019: تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 19 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 217 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

الجدول رقم (12):توزيع شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري

	2018	2019
عدد الوكالات التجارية	214	2016
عدد المديريات الجهوية	17	19
عدد موزعات آلية للأوراق النقدية (DAB)	145	145
عدد الشبابيك آلية للبنك	97	99

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

ثانيا: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري

يتضمن الجدول أدناه إحصائيات عن بعض المعلومات المتعلقة بالبنك الوطني الجزائري وتغيرها خلال سنتي 2018 و2019، وهي كالتالي:

[1] -https://www.bna.dz, consulte le : 02/07/2020, à 15 :45 h

الجدول رقم (13):إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري

إحصائيات	2018	2019
عدد الموظفين بالبنك	أكثر من 5000	أكثر من 5000
بطاقة بيبنكية	234122	236169
حساب للزبائن Comptes Clientèles	2780481	2839525
إجمالي الأصول	3082299 مليون دج	3491982 مليون دج
النتيجة الصافية	35832 مليون دج	19064 مليون دج
رأس المال	150000 مليون دج	150000 مليون دج

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

المبحث الثاني: القروض والودائع في البنك الوطني الجزائري

في هذا المبحث سنقوم بعرض تشكيلة القروض التي يقدمها BNA للمقبلين على الاقتراض، وكذلك الودائع التي يستقبلها من زبائنه، إضافة إلى الغرض من كل نوع من أنواعهما، كما سنقوم بتحليل تطور قيم القروض والودائع خلال الفترة من 2015 إلى 2019، وإلى تطور قيمتها نسبة إلى بعض البنود الأخرى الموجودة في القوائم المالية لنفس الفترة.

المطلب الأول: القروض المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري تشكيلة من القروض متمثلة في[1]:

أولا: القروض البنكية للأفراد

تتمثل القروض التي يمكن أن يستفيد منها الأفراد من البنك الوطني الجزائري في الأنواع المبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (06): القروض البنكية للأفراد في البنك الوطني الجزائري

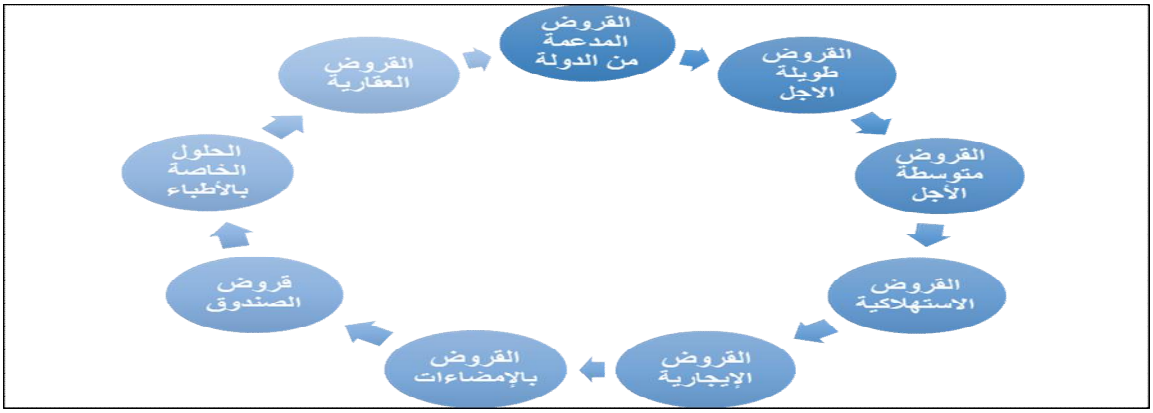

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1] -https://www.bna.dz, consulte le : 02/07/2020, à 15 :45 h

1. القروض المدعمة من الدولة Crédits Spécifiques: البنك الوطن الجزائري يرافق الأفراد (شباب، بطالين وبدون مدخول يحملون شهادة أو مؤهل علمي) في الشروع في نشاطهم، وذلك عن طريق القروض المدعمة من قبل الدولة التي تتلاءم مع احتياجاتهم، حيث يستفيدون من تخفيض نسبة فائدة هذه القروض التي قد تصل حتى 100٪، ويمكن أن يتم تمويل كافة مشاريعهم، كما يستفيدون من فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع مشروعهم.

1.1. قرض ANGEM: القرض المصغر ANGEM يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل.

2.1. قرض ANSEJ: قرض ANSEJ هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة، وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

3.1. قرض CNAC: قرض CNAC هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، قرض CNAC موجه أساسا إلى: شراء تجهيزات جديدة أو مجددة و بالأخص شراء المواد الأولية ومعدات أخرى بعد انطلاق المشروع.

2. القروض طويلة الأجل Crédits à long terme: القروض طويلة المدى هي قروض تتجاوز مدته 07 سنوات موجهة لتمويل استثمارات الأفراد الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع نشاطهم قد تصل حتى 05 سنوات، يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة تتعلق بالجدوى من المشروع، المصداقية وكذا مردودية المشاريع، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80٪ من تكلفة المشروع، تستفيد المشاريع من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار تلك القروض المدعمة من قبل الدولة.

3. القروض متوسطة الأجل Crédits à moyen terme: يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف الذين يرغبون في إنشاء عمل خاص أو تطوير أو توسيع شركتهم، مكتبهم، أو حتى تجديد معدات الإنتاج الخاصة بهم، قرض متوسط المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي يمارسونه تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات، يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة، يدرسون من خلالها الجدوى من المشروع، المصداقية وكذا مردودية المشروع، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80٪ من تكلفة المشروع؛ يمكن الاستفادة من تقليص في نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

4. القروض الاستهلاكية Crédits à la consommation: الذين يرغبون في شراء سيارة أو تأثيث منزلهم أو الحصول على جهاز كمبيوتر جديد أو أجهزة كهرومنزلية وليس لديهم الأموال اللازمة ولا يرغبون في استعمال مدخراتهم، الBNA يرافقهم ويضع تحت تصرفهم حلولا تتكيف مع احتياجاتهم وذلك عن طريق الاختيار ما بين قرض الرفاهية أو قرض السيارة كما بإمكانهم الجمع بين تلك الصيغتين من خلال دفعات شهرية ثابتة تتلاءم مع قدرة السداد الخاصة بهم.

1.4. قرض السيارة: يمول قرض السيارة اقتناء سيارات سياحية، مجمعة أو مركبة في الجزائر، والمستفيد هو كل شخص مقيم في الجزائر ولديه دخل ثابت ومنتظم أعلى أو يساوي مرتين (02) الحد الأدنى للأجر المضمون، تصل نسبة التمويل إلى 85٪ من ثمن السيارة، وفترة التسديد تتراوح ما بين اثني عشر (12) وستون (60) شهرا.

2.4. قرض الرفاهية: قرض الرفاهية قرض حر وشخصي، موجه لتمويل ما يصل إلى 100٪ من مشتريات الأفراد الاستهلاكية، والمستفيد هو كل شخص لديه إقامة ثابتة بالجزائر دخله ثابت ومنتظم يفوق أو يساوي مرتين (02) الأجر الوطني الأدنى المضمون، مبلغ القرض محدد بمليون (100000000 دج) دون أن يقل مبلغه عن مائة ألف دج، مدة القرض يمكن أن تمتد إلى 36 شهرا على الأكثر دون أن تقل عن 12 شهرا (وفق طلب المقترض).

5. القرض الايجاري Crédit-bail: البنك الوطني الجزائري يؤجر العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد، هذا النوع من القروض لم يفعل بعد.

6. القروض بالإمضاءات Crédits par signature: إذا أراد شخص استيراد السلع والبضائع أو المشاركة في صفقات ويتوجب عليه تقديم ضمان، أو لديه احتياجات من الخزينة ويريد تأجيل الدفع، أو استفاد من صفقة ويطلب منه تقديم ضمانات في كل مرحلة من الإنجاز، يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا له وهذا عن طريق إمضائه، وهناك تشكيلة متنوعة للقروض بإمضاءات هي:

1.6. الضمان الاحتياطي: هو ضمان خاص بالأوراق التجارية، في حالة ما إذا ألزم الشخص مموله بتقديم ضمان بالدفع لأجل، يمكّن البنك الوطني الجزائري من الاستفادة من نوعية إمضائه وذلك بضمان أوراقه التجارية.

2.6. الكفالات: وهناك أنواع:

- **كفالة التعهد:** هي كفالة ضرورية في إطار الصفقات العمومية أو الخاصة، الوطنية منها أو الدولية لتجنيب المؤسسة إيداع أموالها في حالة قبول عرضها؛

- **كفالة حسن التنفيذ:** هي كفالة ضرورية عند رغبة المؤسسة في المساهمة في ورشات عمل مطلوبة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية، وتجنب هذه الكفالة الخاصة بالمناقصة وحسن التنفيذ المؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند مشاركتها في مناقصة؛

- **تعهد خاص بقرض السحب:** قرض يسمح للمؤسسة بسحب السلع والبضائع المستوردة قبل تصفية ودفع الحقوق والرسوم المتوجبة.

3.6. القرض المستندي: هو قرض يستخدم في إطار التعاملات الدولية من أجل استيراد وتصدير السلع ومعدات التجهيز، وهناك تشكيلة متنوعة وغنية من التمويلات على مستوى وكالات البنك: كفالة جمركية، كفالة الإرجاع المسبق، تسبيق على وثيقة التصدير).

7. **قروض الصندوق Crédits par caisse**: قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ:

1.7. تسهيلات الصندوق: هذا القرض مقدم لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة جد قصيرة، مواجهة صعوبات نهاية الشهر، الأرباح محسوبة على أساس الأموال المستعملة فعليا.

2.7. خصم الأوراق التجارية: يحول BNA القروض المجسدة بأوراق تجارية إلى أموال نقدية بفضل خصم الورق التجاري.

3.7. السحب المكشوف: يجسد هذا القرض بسحب مرخص من الحساب يتجاوز قيمة الرصيد، مكيف وسريع، هذا السحب موضوع تحت تصرف الأفراد لمواجهة المصاريف الفورية والغير متوقعة والتي تدخل في دورة الاستغلال.

4.7. تسبيق على الصفقات: هو قرض يسمح للمؤسسات والشركات المشاركة في الصفقات العمومية بمواجهة فارق الزمن في الخزينة الناتج عن المصاريف الضخمة (الأشغال، التموينات...) وآجال التسديد؛ يضع البنك الوطني الجزائري باقة غنية ومتنوعة من التمويلات قصيرة المدى على مستوى وكالاته (تسبيق على الفواتير/وضعية الأشغال، تسبيق على السندات، القرض الريفي).

8. الحلول الخاصة بالأطباء Med solution: هذا القرض موجه لتمويل فتح عيادة طبية جديدة (إنشاء جديد)، أو توسيع عيادة موجودة أصلا، هو قرض استثماري متوسط أو طويل المدى، والمستفيدون من القرض: كل شخص طبيعي أو معنوي (عيادة جماعية) إن كان (طبيب عام، طبيب مختص (جميع التخصصات)، جراح/ طبيب أسنان، صيدلي، طبيب الأمراض العقلية، طبيب الأمراض النفسية، بيطري).

9. القروض العقارية Crédits immobiliers: مخصص للأفراد الذين يملكون مسكنا يريدون تهيئته أو بتوسيعه بأنفسهم ولا يملكون الأموال اللازمة لذلك، أو وجدوا مسكنا ويبحثون عن التمويل، البنك الوطني الجزائري يرافق مشاريعهم العقارية حيث يمكن أن يصل سن المقترض إلى غاية 75 سنة، وقد تصل نسبة التمويل حتى 90٪ من كلفة المشروع.

ثانيا: القروض الممنوحة للمهنيين

يقدم البنك الوطني الجزائري لفئة المهنيين مجموعة من القروض لتمويل نشاطاتهم وفق ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (07): القروض البنكية الممنوحة للمهنيين في البنك الوطني الجزائري

المصدر:من إعداد الطالبتين

1. القروض متوسطة المدى: القرض متوسط المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي تمارسونه تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80٪ من تكلفة المشروع، ويمكن الاستفادة من تقليص في نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

2. القروض طويلة المدى: القروض طويلة المدى هي قروض تتجاوز مدته 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع النشاط قد تصل حتى 05 سنوات، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80٪ من تكلفة المشروع، يمكن الاستفادة من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

3. القروض المدعمة من الدولة:

1.3. القرض ANGEM: القرض المصغر ANGEM يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل.

2.3. القرض CNAC: قرض CNAC هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، قرض CNAC موجه أساسا إلى (شراء تجهيزات جديدة أو مجددة وبالأخص شراء المواد الأولية ومعدات أخرى بعد انطلاق المشروع).

3.3. القرض ANSEJ: قرض ANSEJ هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة، وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

ثالثا: القروض الممنوحة للمؤسسات الكبرى

تتكون القروض الممنوحة لمؤسسات الكبرى في البنك الوطني الجزائري حسب الشكل أدناه من:

الشكل رقم (08):القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الكبرى في البنك الوطني الجزائري

المصدر:من إعداد الطالبتين

1. قروض الاستثمار:

1.1. القروض متوسطة المدى: القرض متوسط المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي تمارسونه تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80٪ من تكلفة المشروع، يمكن الاستفادة من تقليص في نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

2.1. القروض طويل المدى: القروض طويلة المدى هي قروض تتجاوز مدته 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع نشاطكم قد تصل حتى 05 سنوات، يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة، تتعلق بالجدوى من المشروع، المصداقية وكذا مردودية المشروع، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80٪ من تكلفة المشروع، يمكن الاستفادة من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

3.1. القرض الإيجاري: البنك الوطني الجزائري يؤجر العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد، هذا القرض لم يفعل بعد.

2. قروض الاستغلال:

1.2. قروض الصندوق: قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ:

- **تسهيلات الصندوق:** هذا القرض مقدم لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة جد قصيرة، لمواجهة صعوبات نهاية الشهر؛

- **خصم الأوراق التجارية:** يقوم البنك الوطني الجزائري بتحويل القروض المجسدة بأوراق تجارية إلى أموال نقدية بفضل خصم الورق التجاري؛

- **السحب المكشوف:** يجسد هذا القرض بسحب مرخص من الحساب يتجاوز قيمة الرصيد، مكيف وسريع، هذا السحب موضوع تحت التصرف لمواجهة المصاريف الفورية والغير متوقعة والتي تدخل في دورة الاستغلال؛

- **تسبيق على الصفقات:** هو قرض يسمح للمؤسسات المشاركة في الصفقات العمومية بمواجهة فارق الزمن في الخزينة الناتج عن المصاريف الضخمة (الأشغال، التموينات...) وآجال التسديد، يضع البنك باقة متنوعة من التمويلات قصيرة المدى على مستوى وكالاته: (تسبيق على الفواتير/وضعية الأشغال، تسبيق على السندات، القرض الريفي).

2.2. قروض بإمضاءات: عندما تريد مؤسسة إستيراد السلع والبضائع أو المشاركة في صفقات ويتوجب عليها تقديم ضمان، أو لديها احتياجات من الخزينة وتريد تأجيل الدفع أو استفادت من صفقة ويطلب منها تقديم ضمانات في كل مرحلة من الإنجاز، يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا لها، وهذا عن طريق إمضائه، هناك تشكيلة متنوعة للقروض بإمضاءات:

- **الضمان الاحتياطي:** هو ضمان خاص بالأوراق التجارية، في حالة ما إذا ألزمت المؤسسة مموّلها بتقديم ضمان بالدفع لأجل، يمكّنها البنك الوطني الجزائري من الإستفادة من نوعية إمضائه و ذلك بضمان أوراقها التجارية؛

- **الكفالات:** وهي أنواع كما ذكرت في القروض الممنوحة للأفراد: كفالة التعهد وهي كفالة ضرورية في إطار الصفقات العمومية أو الخاصة، الوطنية منها أو الدولية لتجنيب المؤسسة إيداع أموالها في حالة قبول عرضها، كفالة حسن التنفيذ هي كفالة ضرورية عند رغبة المؤسسة في المساهمة في ورشات عمل مطلوبة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية، وتجنب هذه الكفالة الخاصة بالمناقصة وحسن التنفيذ المؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند مشاركتها في مناقصة؛ تعهد خاص بقرض السحب هو قرض يسمح للمؤسسة بسحب السلع والبضائع المستوردة قبل تصفية ودفع الحقوق والرسوم المتوجبة؛

- **القرض المستندي:** هو قرض يستخدم في إطار التعاملات الدولية من أجل استيراد وتصدير السلع ومعدات التجهيز، يضع تحت التصرف تشكيلة متنوعة وغنية من التمويلات على مستوى وكالاته (كفالة جمركية، كفالة الإرجاع المسبق، تسبيق على وثيقة التصدير).

رابعا: القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمنح البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القروض الوضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الوطني الجزائري

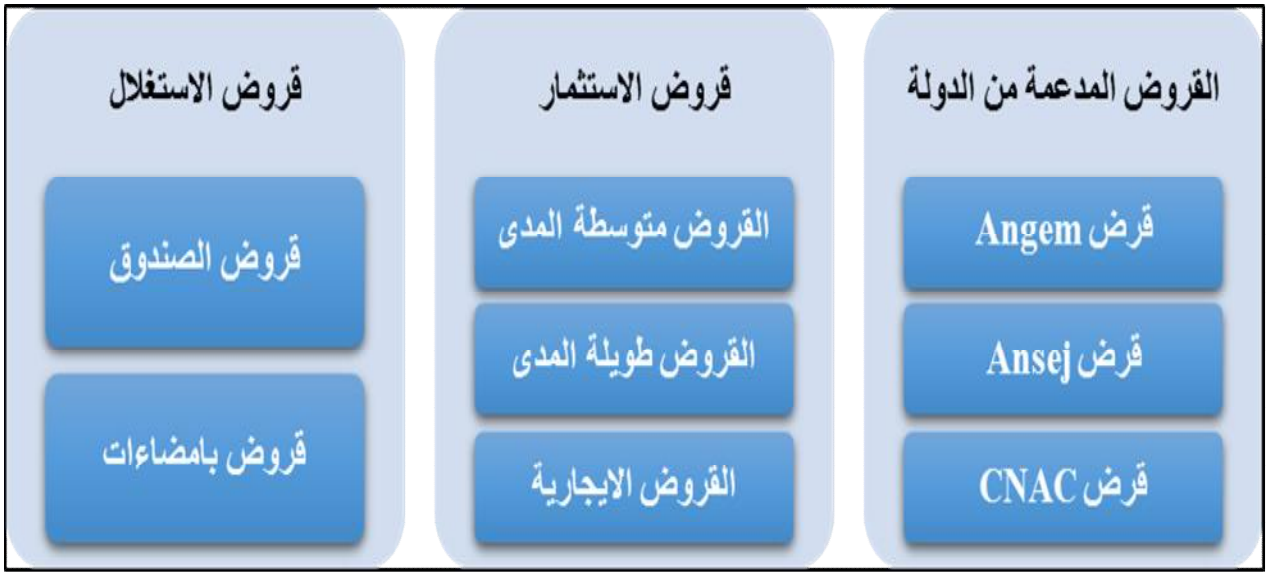

المصدر:من إعداد الطالبتين

1. قروض الاستغلال:

1.1. قروض الصندوق: قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ (لقد تم شرحها سابقا) وهي (تسهيلات الصندوق، خصم الأوراق التجارية، السحب المكشوف، تسبيق على الصفقات).

2.1. قروض بإمضاءات: تم شرحها سابقا هي وتشكيلاتها المتكونة من: الضمان الاحتياطي، الكفالات، القرض المستندي.

2. قروض الاستثمار:

1.2. القروض متوسطة المدى: تم شرحها سابقا، لا يوجد تغيير.

2.2. القروض طويلة المدى: تم شرحها سابقا، لا يوجد تغيير.

3.2. القرض الإيجاري: تم شرحها سابقا، لا يوجد تغيير.

3. القروض المدعمة من الدولة:

1.3. القرض ANGEM: تم شرحها سابقا.

2.3. القرض CNAC: تم شرحها سابقا.

3.3. القرض ANSEJ: تم شرحها سابقا.

المطلب الثاني: الودائع البنكية في البنك الوطني الجزائري

يتيح البنك الوطني الجزائري لزبائنه فتح حسابات الإيداع حسب ما يوضحه الشكل أدناه:[1]

الشكل رقم (10):الودائع البنكية في البنك الوطني الجزائري

المصدر:من إعداد الطالبتين

أولا: الإيداعات لأجل

1. حسابات الإيداعات لأجل DAT: الهدف من هذا النوع من الحسابات هو حماية أموال أصحابها وضمان مكافئة مستحقة الدفع، الإيداع لأجل هو استثمار يجازى بمدة محددة يمكن أن تتراوح بين 03 إلى 120 شهرا ويمكن أن تكون قيمته بالدينار أو العملة الصعبة، المبلغ الأدنى هو 10000 دج، ويتميز بالخصائص التالية:

- **الحماية**: حماية الأموال من خطر السرقة والضياع؛
- **المرونة**: يمكن صرف الأموال بحرية تامة قبل الاستحقاق؛
- **المكافئة**: الاستفادة من المكافئة المحفزة التي تمنحها صيغة الاستثمار هذه.

2. سند الصندوق: يخصص هذا الحساب للذين يملكون أموالا ويرغبون في استثمارها مع ضمان تأمينها، البنك الوطني الجزائري يمنحهم إمكانية ادخار أموالهم في صيغة "**وصل الصندوق**" لمدة تتراوح ما بين 3 و12 شهرا وقسيمات متنوعة حسب اختيارهم، المبلغ الأدنى: 10000 دج، ويتميز بالخصائص التالية:

- **الضمان**: الاستفادة من الضمان الذي يمنحه لهم سند الصندوق عند تقديم طلب القرض؛
- **الفوائد**: الاستفادة من نسب الفوائد التنافسية التي تقترحها عليهم صيغة الاستثمار هذه؛
- **قابلية التحويل**: يمكن أن يقوموا بتحويل سند الصندوق عن طريق التظهير.

[1] -https://www.bna.dz, consulte le : 02/07/2020, à 15 :45 h

ثانيا: الإيداع الحر

1. **دفتر التوفير بفائدة:** هو حساب للذين يرغبون في مضاعفة مدخراتهم لتحقيق مشاريعهم، و يمكنهم ذلك من خلال دفتر التوفير الخاص بالبنك الوطني الجزائري، هذا النوع من الاستثمار يمكّنهم من: مضاعفة أموالهم، التصرف في أموالهم وقتما يشاءون، الاستفادة من الشروط التفضيلية عند منح القرض العقاري؛ ويتميز بالخصائص التالية:

- **المرونة:** يمكن أصحاب الحساب من القيام بعمليات الدفع والسحب بكل حرية بدون قيود أو تحديد المبلغ؛
- **الضمان:** يحافظ على الأموال من مخاطر السرقة والضياع؛
- **المكافأة:** يجعل المدخرات أكثر مردودية، مع نسبة فائدة تقدر ب 2.5٪ سنويا، و حساب الفوائد كل ستة أشهر؛
- **الوفرة النقدية:** يمكن لأصحاب الحساب التصرف في أموالهم حسب رغبتهم.

2. **دفتر التوفير بدون فائدة:** حساب للذين يرغبون في ادخار الفائض من أموالهم بكل أمان، ويرغبون التصرف فيه في أي وقت، ولا يريدون الحصول على فوائد عنه، يقترح عليهم البنك الوطني الجزائري منتوجه المسمى دفتر توفير بدون فائدة، هذا النوع من التوظيف "دون فائدة" يمكّنهم من: الادخار بكل أمان، التصرف في أموالهم في أي وقت لإنجاز مشاريعهم، التحكم في مصاريفهم أو مواجهة عوارض الحياة؛ ويتميز بالخصائص التالية:

- **المرونة:** يمكنهم القيام بعمليات السحب والدفع بكل حرية وبدون أية قيود ولا تحديد للمبلغ؛
- **الأمان:** حماية أموالهم من مخاطر السرقة والضياع؛
- **الوفرة النقدية:** يمكنهم التصرف في أموالكم حسب رغبتكم.

3. **دفتر التوفير المغناطيسي:** حساب للذين يرغبون في التحويل إلى الصيغة الآلية لعملياتهم الادخارية لدفتر التوفير البنكي، ويريدون التمكن من سحب مدخراتهم في أي وقت، يقترح عليهم البنك الوطني الجزائري دفتر التوفير ذو الشريط المغناطيسي، يمنحهم دفتر التوفير ذو الشريط المغناطيسي، علاوة على مميزات دفتر التوفير العادي، إمكانية القيام بكل عملياتهم البنكية على مستوى الشبابيك الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري؛ ننوه أن هذه الخدمة ليست متوفرة بعد؛ ويتميز بالخصائص التالية:

- **أكثر عصرنة:** الاستفادة من الشكل الجديد لدفتر التوفير بحجم الجيب؛
- **أكثر راحة:** يمكنهم الحصول على أموالهم وقت ما شئتم بما فيه خارج أوقات العمل للوكالات؛
- **أكثر استقلالية:** يمكنهم إنجاز العمليات على حسابهم للتوفير بدون أدنى مساعدة من الموظف، وذلك بمجرد نقرات؛
- **أكثر أمان:** الإستفادة من رمز سري، مع ضمان الأمان الأمثل لعملياتهم المصرفية.

ويسمح هذا الحساب بإمكانية السحب من الشباك الأوتوماتيكية للبنك الوطني الجزائري؛ إيداع الأموال في

حساب صاحب الدفتر؛ إيداع الأموال في حساب الطرف الثالث؛ تحديث نسب الفائدة للدفتر.

4. دفتر التوفير للقصر "مستقبلي": هو حساب للذين يرغبون في ضمان مستقبل أولادهم، يعتبر منتوج استثماري، آمن ومرن، موجه للأطفال (من 0 إلى 15 سنة)، يسمح لهم بتوفير مبلغ لتمويل دراستهم مستقبلا، شراء سيارة أو بداية مشروع، هذا الدفتر يمنح الحق في الحصول على فوائد مربحة وكذلك يمنح BNA إمكانية اختيار صيغة دفتر توفير بدون فائدة وهذا حسب الرغبة، يمكن فتح عدة حسابات، أي حساب لكل واحد من الأطفال، ويتميز بالخصائص التالية:

- **المرونة**: يمكن التصرف في الأموال المدخرة بكل حرية وحسب الرغبة؛
- **المكافأة**: يتمتع هذا الحساب بنسبة فائدة ثابتة وجد تنافسية تصل إلى 3٪ في العام.

5. توفير للتقاعد "شحيحتي": هذا الحساب مخصص للأجراء، فلاحين، تجار ويفكروا منذ الآن في تقاعدهم، يمنحهم البنك الوطني الجزائري إمكانية شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل FSIE، تمكنهم أسهم هذا الصندوق من رفع وزيادة رأسمال المدخر والاستفادة من المردود بالإضافة إلى علاوة تمنح لهم عند تقاعدهم؛ ويتميز بالخصائص التالية:

- **الحصر**: متوفرة فقط وحصريا لدى شبابيك البنك الوطني الجزائري؛
- **انخفاض السعر**: الاستفادة من تخفيض في السعر متاح من طرف الدولة عند شرائهم لأسهم "شحيحتي"؛
- **المرونة**: يمكنهم إعداد ادخاراتهم للتقاعد حسب رغبتهم مع تعليق أو وقف العملية متى شاءوا.

المطلب الثالث: تطور بنود القروض والودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

تعتبر حسابات صنف الزبائن من أهم الحسابات التشغيلية داخل البنك كونها تعبر عن النشاط الرئيسي له، فالقروض تمثل ديونا لصالح المؤسسة على حساب الزبائن وتدرج في الجانب المدين من الميزانية ضمن حسابات الأصول، أما الودائع فتمثل ديونا على المؤسسة لصالح الزبائن وتدرج في الجانب الدائن ضمن حسابات الخصوم؛ توضح الجداول المدرجة أدناه تطور هذه الحسابات داخل البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2015-2019):

الجدول رقم (14): تطور بعض البنود في البنك الوطني الجزائري (2015-2019) الوحدة: مليون دج

السنوات	إجمالي الأصول	النتيجة الصافية	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	الالتزامات الممنوحة
2015	2719081	29538	2018392	2170872	1129826
2016	2843371	31420	1551709	1883833	873975
2017	2828633	29987	1899519	2009876	909151
2018	3082299	35832	2213933	2245063	979354
2019	3491982	19064	2464021	2580493	2101951

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

من خلال الجدول الخاص بتطور بعض البنود في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ أن:

- البند الأول يتمثل في إجمالي الأصول حيث أنها كانت في تزايد مستمر بـ 2719081 مليون دج إلى 2843371 مليون دج في سنة 2016 ليصل في سنة 2019 إلى مليون 3491982 دج وبالتالي فهي تطورات إيجابية.

- البند الثاني يعبر عن النتيجة الصافية حيث كانت المبالغ في حالة تفاوت، فخلال الفترة من 2015 إلى 2016 اتخذت مسار تصاعدي، ففي سنة 2015 بلغت النتيجة الصافية 29538 مليون دج لتصل إلى 31420 مليون دج في سنة 2016، لتشهد بعد ذلك في السنوات الموالية تذبذبا بين مسار تنازلي في سنة 2017 إلى تصاعدي في 2018 لتكون النتيجة الصافية لسنة 2019 قد بلغت 19064 مليون دج وهي أقل قيمة تم تحقيقها مقارنة بالسنوات المدروسة.

- البند الثالث يتمثل في إجمالي القروض الممنوحة من طرف BNA خلال الفترة المدروسة، حيث نلاحظ أنها كانت في تفاوت، فقد قدرت سنة 2015 بـ 2018392 مليون دج لتأخذ مسار تنازلي سنة 2016 بمبلغ 1551709 مليون دج ثم عاودت الارتفاع خلال السنوات الموالية حيث حققت أكبر قيمة لها سنة 2019 بمبلغ 2464021 مليون دج.

- البند الرابع وهو إجمالي الودائع التي يستقبلها البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019، حيث أنها كانت في حالة تزايد مستمر ما عدا سنة 2016 التي شهدت انخفاض طفيف حيث بلغت 1833833 مليون دج بعدما كانت 2170872 مليون دج سنة 2015 لتعود بعدها إلى مسارها التصاعدي لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 2580493 مليون دج.

- البند الخامس والذي يعرض الالتزامات الممنوحة التي تعبر عن الجزء الأول من قائمة خارج الميزانية، وهي تمثل التمويلات غير المباشرة التي يقدمها البنك؛ شهدت هذه التمويلات انخفاض سنة 2016 حيث قدرت قيمتها بـ 873975 مليون دج بعدما كانت سنة 2015 قد بلغت 1129826 مليون دج، لتعاود الارتفاع خلال السنوات الموالية لكن بنسب أقل لتحقق أكبر قيمة لها خلال سنة 2019 حيث ارتفعت بشكل ملحوظ لتبلغ 2101951 مليون دج.

الجدول رقم (15): تطور قيمة بعض البنود نسبة إلى بنود أخرى ذات علاقة (2015-2019)

السنوات	القروض/الأصول	الودائع/الخصوم	الالتزامات الممنوحة/القروض	القروض/الودائع
2015	٪74.23	٪79.84	٪55.89	٪92.98
2016	٪54.57	٪66.25	٪56.32	٪82.37
2017	٪67.15	٪71.05	٪47.86	٪94.51
2018	٪71.83	٪72.84	٪44.24	٪98.61
2019	٪70.56	٪73.90	٪85.31	٪95.49

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

يقدم هذا الجدول تطور قيمة بعض البنود نسبة إلى بنود أخرى ذات علاقة خلال الفترة (2015-2019) ،ومن خلالها نلاحظ أنه:

شكلت القروض التي منحها البنك الوطني الجزائري سنة 2015 نسبة 74.23٪ من إجمالي الأصول، ورغم انخفاض هذه النسبة سنة 2016 حيث قدرت بـ (54.57٪) إلا أنها استمرت بعد ذلك في الارتفاع إلى غاية سنة 2019 (70.56٪) أين شكلت القروض في هاته الفترة ¾ من إجمالي الأصول.

أما بالنسبة للودائع فقد شكلت 79.84٪ من إجمالي الخصوم سنة 2015، و استمرت هي الأخرى في الارتفاع بعد أن انخفضت في سنة 2016 إلى 66.25٪ لتصل في سنة 2019 إلى 73.90٪،حيث شكلت هي الأخرى أيضا في هاته الفترة ¾ من إجمالي الخصوم.

مثل وزن الالتزامات الممنوحة التي تعبر عن قروض التمويل الغير مباشر الذي يقدمه البنك نسبة 55.98٪ بالنسبة لوزن القروض المباشرة خلال سنة 2015، وانخفض هذا الوزن خلال سنتي 2017 و2018 إلى نسبة 47.86٪ و44.24٪ على التوالي، مقابل ارتفاعه إلى ضعف هذا الوزن خلال سنة 2019 حيث قدرت نسبته بـ 85.31٪.

تم تمويل القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه خلال سنة 2015 بنسبة 92.98٪ من الودائع التي يستلمها من الزبائن المودعين، ورغم أن هذه النسب كانت في تذبذب وتفاوت في السنوات الأربع اللاحقة إلا أنها كانت مرتفعة حيث بلغت 95.49٪ سنة 2019، أي أن البنك يمول القروض بنسبة كبيرة من الموارد التي يتحصل عليها عن طريق الإيداع.

الجدول رقم (16): تطور الودائع (ديون) البنك (2015-2019) الوحدة: مليون دج

الودائع	2015	2016	2017	2018	2019
ديون اتجاه الهيئات المالية	419 634	195 742	158 992	243 452	454 327
ديون اتجاه الزبائن	1 732 218	1 673 845	1 834 456	1 982 926	2 103 525
ديون ممثلة بورقة مالية	19 020	14 246	16 428	18 685	22 641
المجموع	2170872	1883833	2009876	2245063	2480493

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

الشكل رقم (11):تطور الودائع (ديون) البنك (2015-2019) الوحدة: مليون دج

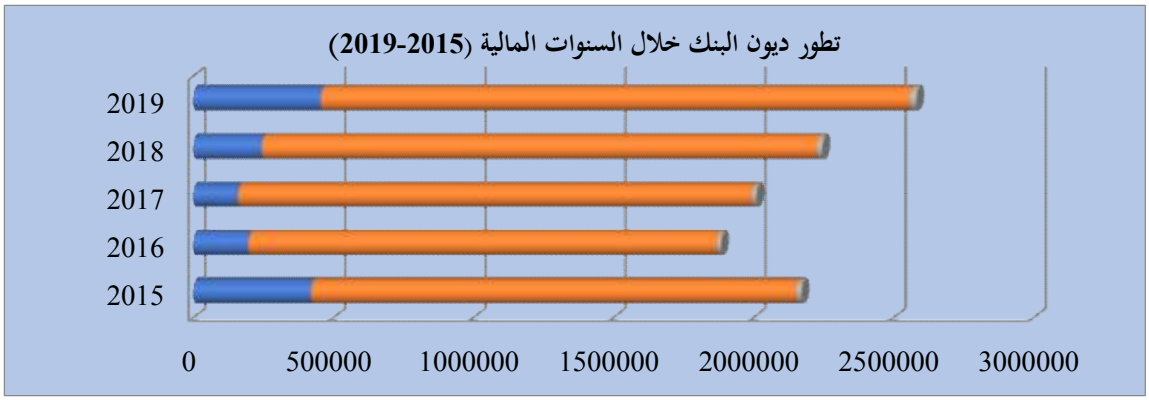

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

يقدم الجدول والشكل أعلاه الودائع التي استلمها البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2015-2016) والتي تتكون من الأنواع التالية: ديون اتجاه الهيئات المالية، ديون اتجاه الزبائن، ديون ممثلة بورقة مالية، حيث كان تطور قيم هذه الودائع خلال هاته الفترة كالتالي:

بلغت ودائع الهيئات المالية لدى البنك 419634 مليون دج سنة 2015 ثم انخفضت في السنتين المواليتين، ليصل بذلك الانخفاض في سنة 2017 إلى 158992 مليون دج، وفي سنة 2018 عاودت الارتفاع لتبلغ في السنة الأخيرة سنة 2019 قيمة 419512 مليون دج.

تشكل ودائع الزبائن (الأفراد والمؤسسات الاقتصادية) المكون الأكبر قيمة لمجموع الودائع في BNA حيث بلغت 1732218 مليون دج سنة 2015، ورغم انخفاضها خلال سنة 2016 إلا أنها بدأت في الارتفاع مجددا خلال السنوات الموالية لتبلغ مليون 2103525 دج في سنة 2019.

مثلت الديون المالية المكون الأقل قيمة في إجمالي الودائع مقارنة بديون الزبائن والهيئات المالية، حيث كانت قيمتها 19020 مليون دج خلال سنة 2015 مقابل انخفاضها إلى 14246 مليون دج في 2016، وفي سنة 2017 بدأت قيمة هذه الديون في الارتفاع لتصل في سنة 2019 إلى 22641 مليون دج.

الجدول رقم (17): تطور قيم القروض (السلفيات) للفترة (2015-2019) الوحدة: مليون دج

القروض	2015	2016	2017	2018	2019
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	503 339	166 797	277 338	407271	419512
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 515 053	1 384 912	1 622 181	1806662	2044509
المجموع	2018392	1551709	1899519	2213933	2464021

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

الشكل رقم (12):تطور قيم القروض (السلفيات) للفترة (2015-2019) الوحدة: مليون دج

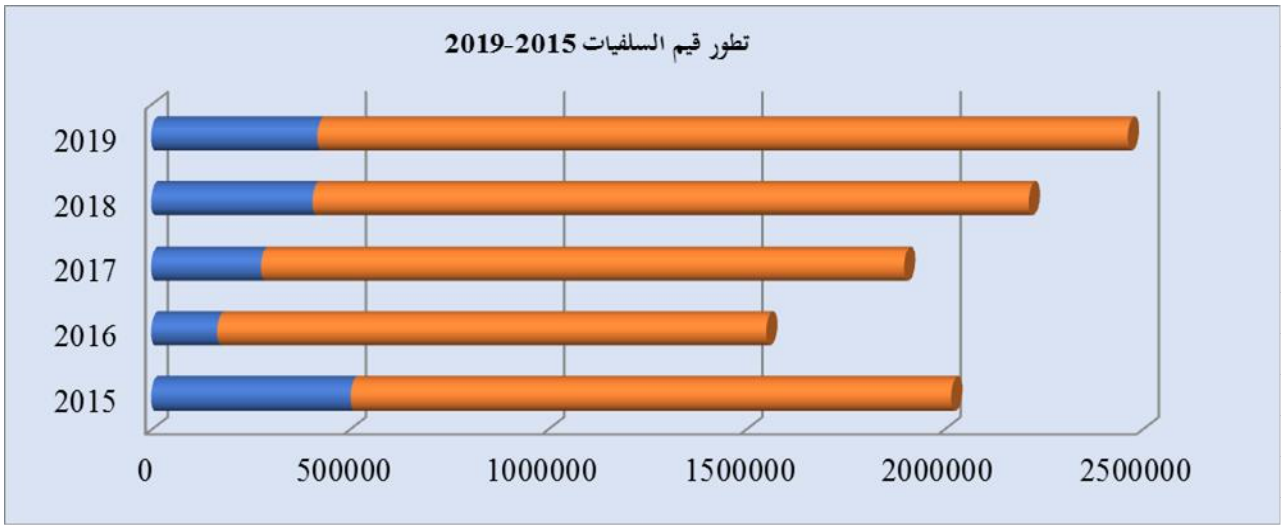

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

يمثل الجدول والشكل أعلاه تطور القروض لدى البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015- 2019، حيث يبين أن قيمة القروض تتكون من قروض وحقوق على الهيئات المالية، وقروض وحقوق على الزبائن، حيث نلاحظ أن قروض وحقوق على الهيئات المالية شهدت تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2015 بـ 509339 مليون دج، لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 419512 مليون دج إلا أن قروض وحقوق الزبائن شكلت أكبر قيمة في إجمالي القروض طول فترة الدراسة حيث قدرت سنة 2015 بـ 1515053 مليون دج، ثم انخفضت سنة 2016 لتقدر بـ 1384912 مليون دج، ثم في سنة 2017 عاودت الارتفاع لتبلغ أعلى قيمة لها خلال سنة 2019 وقدرت بـ 2044509 مليون دج.

المبحث الثالث: التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض في البنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج

بعد أن تعرفنا على تشكيلة الودائع والقروض التي يتعامل بها البنك الوطني الجزائري مع زبائنه المودعين والمقترضين، سنحاول في هذا المبحث تقديم الحسابات المتعلقة بها في مدونة الحسابات البنكية، تطبيق المعالجة المحاسبية لبعض أنواع هاته الودائع والقروض في هذا البنك وذلك بمساعدة مقدمة من قبل وكالة البنك في برج بوعريريج (705).

المطلب الأول: الحسابات المتعلقة بالودائع والقروض في البنك الوطني الجزائري

من أهم العمليات التي يقوم بها بنك الوطني الجزائري هي منح القروض وقبول الودائع، وفي هذا المطلب سنتطرق لأهم الحسابات المتعلقة بهما.

أولا: الحسابات المتعلقة بالودائع (ح/22) في البنك الوطني الجزائري

بعد زيارتنا وكالة البنك في برج بوعريريج (705) قدم لنا المحاسب الحسابات التي تستعمل في المعالجة المحاسبية للودائع يوضحها الجدول الموالي والتي اعتمدنا عليها في دراستنا التطبيقية.

الجدول رقم (18):الحسابات المستخدمة في التسجيل المحاسبي للودائع (ح/22) في البنك الوطني الجزائري

اسم الحساب	رقم الحساب
ح/ الحساب الجاري للعميل	**22**
- الأجراء؛	220200
- التجار والمهن الحرة.	220300
ح/ للصندوق	100010
ح/ الفوائد	60277
ح/ الودائع لأجل	**22**
- أذونات الصندوق؛	220115
- ودائع لأجل.	220260
ح/ ودائع تحت الطلب	**22**
- ودائع التوفير.	22260

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: الحسابات المستخدمة في التسجيل المحاسبي للقروض (ح/20) في البنك الوطني الجزائري

قدم لنا المحاسب حسابات القروض التي يوضحها الجدول أدناه والتي اعتمدنا عليها في دراستنا التطبيقية.

الجدول رقم (19):الحسابات المستخدمة في التسجيل المحاسبي للقروض (ح/20) في البنك الوطني الجزائري

اسم الحساب	رقم الحساب
ح/ الحساب الجاري للعميل	**22**
- الأجراء؛	220200
- التجار و المهن الحرة.	220300
ح/ الصندوق	100010
ح/ الفوائد	70207
ح/ القروض الإستثمارية	**2252**
- قرض متوسط الأجل،	22521
- قرض طويل الأجل.	22522
ح/ القروض العقارية	22514

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات خاصة بالودائع البنكية

سنتناول في هذا المطلب المعالجة المحاسبية للودائع في البنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج (705) وذلك وفق مساعدة مقدمة من محاسب البنك.

أولا: إجراءات فتح حساب بنكي لدى البنك الوطني الجزائري

1.من قبل شخص طبيعي:

يتكون ملف فتح حساب بنكي في البنك الوطني الجزائري من قبل شخص طبيعي من الوثائق التالية:

1.1. في حالة ما إذا كان الشخص الطبيعي أجير: يتكون الملف من الوثائق التالية:

- شهادة ميلاد؛
- صورة طبق الأصل عن الهوية الوطنية؛
- بطاقة إقامة؛
- شهادة عمل.

1.2. في حالة ما إذا كان الشخص الطبيعي تاجر:

- السجل التجاري؛
- شهادة ميلاد؛
- رقم التعريف الضريبي؛
- بطاقة إقامة؛
- رقم التعريف الإحصائي؛
- صورة طبق الأصل عن الهوية الوطنية.

2. إجراءات فتح حساب بنكي من قبل شخص معنوي:

يتكون ملف فتح حساب بنكي في البنك الوطني الجزائري من قبل شخص معنوي من الوثائق التالية:

- القانون التأسيسي للشركة؛
- رقم التعريف الإحصائي؛
- boil
- بطاقة إقامة؛
- شهادة ميلاد؛
- صورة طبق الأصل عن الهوية الوطنية؛
- السجل التجاري؛
- رقم التعريف الضريبي.

ثانيا: المعالجة المحاسبية لمجموعة من عمليات الإيداع

الحالة 01:

في تاريخ 2020/06/04 أودع العميل X (شخص طبيعي) مبلغ 20.000دج في حسابه الجاري (وديعة تحت الطلب) بالبنك نقدا.

تعالج العملية محاسبيا كما يلي:

مدين	دائن	2020/06/04	مدين	دائن
100010		ح/ الصندوق	20.000	
	22200	ح/ الحساب الجاري للعميل X		20.000
		الإيداع النقدي في الحساب الجاري للعميل		

الحالة 02:

في تاريخ 2020/06/05 قدم العميل A شيك بقيمة 500 000دج مسحوب على العميل B الذي لديه حساب بنفس الوكالة (تحويل داخلي وارد)، وطلب تحويل المبلغ إلى حسابه الجاري.

تعالج العملية محاسبيا كما يلي:

مدين	دائن	2020/06/05	مدين	دائن
222001		ح/ الحساب الجاري للعميل B	500 000	
	222002	ح/ الحساب الجاري للعميل A		500 000
		إيداع بشيكات داخلية (جملة التحويلات الداخلية)		

الحالة 03:

بتاريخ 2019/03/01 قام البنك بفتح وديعة لأجل للعميل T بمبلغ قدره 150 000 دج تستحق بعد 07 أشهر بحيث قدم العميل المبلغ نقدا، واتفق مع البنك على سحب رصيده نقدا بتاريخ الاستحقاق.

علما أن سعر الفائدة المعمول به في البنك هو 1٪ (مدة الإيداع أقل من سنة).

بما أن الوديعة لأجل فلا يحق للمودع سحبها إلا بعد انقضاء مدة الإيداع المقدرة بـ 7 أشهر، وبتاريخ 2019/09/30.

بجمع الفوائد الممنوحة على الوديعة طيلة فترة إيداع (**(150000 دج ×0.01) ×12/7**) ويضيفها إلى حساب العميل، ليقوم هذا الأخير بسحب مبلغ الوديعة والفائدة معا وتعالج العملية محاسبيا كما يلي:

2019/03/01				
100010		ح/الصندوق	150 000	
	22200	ح/ الحساب الجاري للعميل		150 000
		دفع مساهمة العميل		
2019/03/01				
22200		ح/الحساب الجاري للعميل	150 000	
	22260	ح/ حسابات الودائع لأجل		150 000

		إيداع (فتح) وديعة لأجل		
2019/09/30				
60207		ح/الفوائد المدينة	875	
	22260	ح/ حسابات الودائع لأجل		875
		إثبات الفوائد على الوديعة لأجل		
2019/09/30				
22260		ح/ حسابات الودائع لأجل	150 000	
60207		ح/ الفوائد المدينة	875	
	22200	ح/ الحساب الجاري للعميل		150 875
		تحويل الوديعة إلى الحساب الجاري للعميل		
//				
22200		ح/ الحساب الجاري للعميل	150 875	
	100010	ح/الصندوق		150 875
		سحب الوديعة لأجل مع الفوائد المترتبة عنها		

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للقروض في البنك الوطني الجزائري

سنتناول في هذا المطلب المعالجة المحاسبية لبعض أنواع القروض في البنك الوطني الجزائري وذلك وفق مساعدة مقدمة من محاسب البنك.

أولا: المعالجة المحاسبية للقرض العقاري

تقدم أحد العملاء إلى أحد وكالات البنك الوطني الجزائري طلبا للاستفادة من قرض عقاري لبناء مسكن فردي.

1. خصائص القرض العقاري:

1.1. شروط قبول منح القرض العقاري:

- أن يكون للمستفيد أقل من 75 سنة؛
- أن يكون له دخل ثابت ومنتظم يفوق الأجر الوطني الأدنى المضمون.

2.1. نسبة الفوائد:

- معدل 6.25٪ للعملاء الغير المدخرين؛
- معدل 5.75٪ للمدخرين الحاملين لدفتر توفير أقدميته على الأقل 3 أشهر.

3.1. مدة القرض: تحدد مدة القرض بـ 40 سنة في حدود سن 75 سنة.

4.1. مقدار التمويل: يصل مقدار التمويل إلى غاية 90٪ من تقديرات تكاليف البناء.

5.1. إرجاء التسديد: يمكن أن يصل إرجاء التسديد إلى 24 شهر.

6.1. طريقة التسديد: يمكن أن يتم التسديد بأقساط شهرية ثابتة، كما أنه يمكنه التسديد المسبق (كليا أو جزئيا).

2. **ملف الوثائق المطلوبة لحصول على القرض العقاري:** تكون ملف العميل كل الوثائق المطلوبة وهي كالتالي:

- طلب قرض وفق نموذج البنك الوطني الجزائري؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول؛
- بطاقة عائلية أو بطاقة شخصية حسب حالة المقترض؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة ميلاد رقم 12؛
- نسخة عن أول صفحتين من دفتر التوفير للمدخرين؛
- شهادة عمل وكشوفات الرواتب لثلاث أشهر الأخيرة للعمال الأجراء أو كشف الدخل السنوي ؛
- نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص (تجار، حرفيين، أو مهنيين ....الخ)؛
- آخر ثلاثة تنبيهات جبائية ومستخرج ضريبي ساري المفعول أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الاجراء؛
- جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الاخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) والراغبين في الاستفادة من قرض عقاري قيمته أكثر من (20) عشرين مليون دج؛
- ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأفراد (C.R.E.M) وفقًا لنموذج BNA؛
- نسخة من عقد ملكية القطعة الأرضية مسجل ومشهر أو نسخة عن شهادة حيازة مسجلة ومشهرة؛

الشهادة السلبية للرهن تكون حديثة وتاريخ إصدارها لا يزيد عن 3 أشهر؛

- نسخة من رخصة بناء المسكن سارية المفعول؛
- تقرير تقييمي للأشغال الصادر عن مكتب دراسات معتمد من طرف البنك؛
- التقدير الكمي والوصفي للقطعة الأرضية الخاصة بالمسكن صادر عن مكتب دراسات معتمد من طرف البنك.

2. المعالجة المحاسبية:

بعد أن قدم العميل جميع الوثائق المطلوبة منه، وافق البنك على منحه القرض بتاريخ 2018/07/1 وبقيمة 5000.000 دج مقابل 250.00 دج كعمولة نظير تقديم خدمة الإقراض، وبمعدل فائدة 6.25٪، وأن مدة القرض كانت

10 سنوات، أما التسديد فكان بطريقة فصلية (كل 3 أشهر) وبأقساط ثابتة حيث تستحق الدفعة الأولى بتاريخ 2018/09/30 مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الأيام في احتساب الفوائد.

بما أن العميل سيسدد القرض بطريقة فصلية كل 3 أشهر فإن عدد الدفعات هو 40 دفعة (**10 سنوات × 4 دفعات في العام الواحد = 40 دفعة في 10 سنوات**).

يبقى استهلاك القرض (القسط الثابت) ثابتا طول مدة القرض ويحسب كالتالي: **استهلاك القرض =أصل القرض ÷عدد الدفعات أي (5000.000 دج/ 40 = 125.000 دج)**.

تأخذ شروط القرض بعين الاعتبار عدد الأيام في حساب الفائدة، حيث من تاريخ استلام القرض 2018/07/1 إلى تاريخ استحقاق الدفعة الأولى 2018/09/30 يوجد 72 يوم (31+31+30) ويحسب مبلغ الفائدة كالتالي:

مبلغ الفائدة =أصل القرض ×معدل الفائدة × (عددالأيام ÷360) أي: (5000.000 دج × 6.25٪ × (360/72) = 62500 دج)؛

تخضع المعاملات البنكية للرسم على القيمة المضافة بمعدل 19٪ يحتسب على الفائدة (**62500 دج×19٪= 11875 دج**)؛

تساوي قيمة الدفعة استهلاك القرض مضافا إليه مبلغ الفائدة والرسم على القيمة المضافة أي (125.000 دج+ 62500 دج+ 11875 دج = 199 375 دج)؛

تحسب فوائد الدفعة الثانية على أساس القيمة المتبقية من القرض (أصل القرض في نهاية المدة بتاريخ 2018/09/30 والذي يصبح أصل القرض في بداية المدة ابتداء من نفس التاريخ أيضا) تحسب الدفعات اللاحقة بنفس الطريقة أي:

القيمة المتبقية من القرض = قيمة القرض – استهلاك القرض = 5000.000 دج– 125.000 دج = 4.875.000 دج

الفائدة في 2018/12/31 = أصل القرض في بداية المدة (4785000 دج) ×6.25٪ ×(360/72) = 60937.5 دج

الرسم على القيمة المضافة = 60937.5 دج × 19٪ = 11578.125 دج

تعالج العملية محاسبيا كما يلي:

2018 /07/1				
20514	220200	ح/قرض عقاري ح/ حساب جارية للعميل منح القرض	5000.000	5000.000

//				
220200		ح/ حساب جارية للعميل	250	
	7020077	ح/ العمولات		250
		قيد التحويل		
2018/09/30				
220200		ح/ حساب جاري العميل	199 375	
	20512	ح/القرض العقاري		125000
	70277	ح/الفوائد		62 500
	3410064	ح/الرسم على القيمة المضافة		11 875
		تسديد القرض-دفعة 1-		
2018/12/31				
220200		ح/ حساب جاري العميل	197842.675	
	20512	ح/القرض العقاري		125000
	70277	ح/الفوائد		60937.5
	3410064	ح/الرسم على القيمة المضافة		11578.125
		تسديد القرض-دفعة 2-		

ثانيا: المعالجة المحاسبية لقرض مدعم من طرف الدولة (التمويل الثلاثي)

شخص يريد الحصول على قرض مدعم من قبل الدولة (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ) من أجل تمويل مشروع استثماري متمثل في فتح عيادة بيطرية، وقد استفاد من صيغة التمويل الثلاثي:

1. الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري

1.1. فتح الحساب الجاري: تمثلت الوثائق اللازمة لفتح هذا الحساب في:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها؛
- بطاقة جبائية مصادق عليها؛
- شهادة الإقامة؛
- سجل تجاري أو بطاقة الحرفي مصادق عليها؛
- المساهمة الشخصية.

2.1. تقدير قيمة المساهمة الشخصية:

تختلف المساهمة الشخصية من مستثمر إلى آخر حسب مبلغ القرض المطلوب فتكون 1٪ بالنسبة للقرض الذي يتجاوز قيمة 5 ملايين دينار، أما بالنسبة للقرض الذي يتجاوز 5 ملايين أو يكون مساوي 10 ملايين دينار فالمساهمة الشخصية تكون 2٪ و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تقدير قيمة المساهمة الشخصية

القرض البنكي	القروض غير المأجورة	المساهمة الشخصية	تكلفة المشروع
٪70	٪29	٪1	المبلغ الإجمالي أقل أو يساوي 5 ملايين دج.
٪70	٪28	٪2	المبلغ الإجمالي يفوق 5 ملايين دج أو يساوي 10 ملايين دج.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة (705)

3.1. تنفيذ القرض البنكي:

- طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي)، والمساهمة الشخصية للشخص في المشروع، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض؛

- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه؛

- لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلى بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض؛

- كل من إجراءات تحضير المشاريع وتقييمها، منح القروض والإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

بعد دراسة وقبول الملف تمنح الموافقة النهائية يستكمل الملف بالوثائق التالية:

- صب القروض الغير المأجورة (PNR)؛
- دفع مبلغ المساهمة الشخصية؛
- عقد الانخراط في صندوق الضمان لمدة القرض البنكي كلها؛
- أمر بسحب الصكوك صادر عن وكالة تشغيل الشباب ANSEJ؛
- نسخة مصادق عليها من قرار منح الامتيازات لمرحلة الإنجاز للتأسيس أو للتوسيع؛
- نسخة مصادق عليها من دفتر الشروع.

4.1. مدة القرض البنكي: تحدد مدة القرض المدعم من طرف الدولة بـ 8 سنوات، يبدأ المقترض بالتسديد بعد 3 سنوات من حصوله على القرض على أقساط يحددها البنك لمدة 5 سنوات، فيما تتحمل الدولة معدل فائدة القرض المقدرة بـ 6،25٪ كون هذه القروض مدعمة 100٪ في إطار ضمان الاستفادة التامة من مشاريع دعم وتشغيل الشباب.

- لما يحصل الزبون على الموافقة البنكية يأخذها إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي بدورها تقوم بإعداد اتفاقية القرض و دفتر الأعباء.

5.1. الضمانات: هناك ضمانات يطلبها البنك الوطني الجزائري حتى يمنح القرض للزبون وتعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، والتالي فهو يربح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد.

2. المعالجة المحاسبية:

تبلغ قيمة مشروع العيادة البيطرية الذي يريد العميل فتحه 2164560 دج، وافق البنك على منحه القرض بنفس القيمة بتاريخ 2017/04/25 وبمعدل فائدة 6.25٪، مدة القرض كانت 8 سنوات، أما التسديد فكان بطريقة فصلية (كل 3 أشهر) وبأقساط ثابتة حيث تستحق الدفعة الأولى بتاريخ 2018/09/26 مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الأيام في احتساب الفوائد.

تقدر قيمة المساهمة الشخصية في القرض ومساهمة كل من وكالة ANSEJ ومساهمة البنك الوطني الجزائري كالتالي:

الجدول رقم (21): حساب المساهمة الشخصية للعميل

البيان	نسبة المساهمة	القيمة (دج)
المساهمة الشخصية	٪1	21645،6
القروض غير المأجورة	٪29	627722,4
القروض البنكية	٪70	192 515 1
المجموع	٪100	2164560

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (20)

بما أن العميل سيسدد القرض بعد 3 سنوات من منحنه فالمدة المتبقية للقرض هي (8 سنوات – 3 سنوات = 5 سنوات) و منه عدد الدفعات هو (**5سنوات × 4 دفعات في العام الواحد = 20 دفعة في 5 سنوات**).

يبقى استهلاك القرض (القسط الثابت) ثابتا طول مدة القرض ويحسب كالتالي: **استهلاك القرض =أصل القرض ÷عدد الدفعات أي (2164560 دج/ 20 = 228 108 دج)**.

أما بالنسبة للفوائد فتتحمل قيمتها الوكالة.

تعالج العملية محاسبيا كما يلي:

2017/04/25				
100010		ح/الصندوق	21645,6	
	220300	ح/ الحساب الجاري للعميل		21645,6

		دفع مساهمة العميل		
//				
373003	220300	ح/ مساهمة ANSEJ ح/ الحساب الجاري للعميل تحويل مساهمة ANSEJ لحساب العميل	627722,4	627722,4
//				
20521	220300	ح/ القرض ح/ الحساب الجاري للعميل مساهمة البنك	1925151	1925151
//				
220300	200055	ح/ الحساب الجاري للعميل ح/ شيك بنكي خاص سحب قيمة القرض باسم المورد	2164560	2164560
2018/09/26				
220300	20521	ح/ الحساب الجاري للعميل ح/قرض بنكي تسديد القرض	108 228	108 228

ثالثا: المعالجة المحاسبية لقرض استثماري

شخص يريد الحصول على قرض من أجل إكمال تمويل مشروعه المتمثل في فتح ملبنة، ومن أجل ذلك قدم هذا الأخير مجموعة من الضمانات تتمثل في:

- الرهن الحيازي لمقر إقامة الشركة؛
- الرهن العقاري لقطعة الأرض؛
- تأمين العتاد.

1. **الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستثماري:** يتكون ملف طلب القرض مما يلي:

- **الملف الإداري:** تكون مما يلي:
- طلب خطي يتطلب طبيعة القرض؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛

- شهادة الميلاد وشهادة الإقامة.

– الملف القانوني: تكون من:

- نسخة من السجل التجاري وأخرى من القانون التأسيسي؛
- شهادة من التأمينات؛
- وثيقة تثبت ملكية الأرض (عقد الملكية)؛
- كفالة العميل للبنك؛
- رخصة من مصلحة حماية البيئة؛
- وثائق و فواتير شراء التجهيزات (التي اشتراها المقترض قبل طلب القرض).

– الملف التقني: الدراسة التقنية للمشروع وثلاث ميزانيات تقديرية تعكس المشروع.

2. المعالجة المحاسبية:

منح البنك للعميل القرض الذي يريد الحصول عليه لإكمال مشروعه بقيمة 36707000 دج بتاريخ 2018/07/1، مدة القرض 7 سنوات مع التسديد على دفعات نصف سنوية وبأقساط ثابتة حيث تستحق الدفعة الأولى بتاريخ 2018/12/31 وبمعدل فائدة 5.25٪ متضمن الرسم على القيمة المضافة. مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الأيام في احتساب الفوائد؛ وبما أن العميل سيسدد القرض بطريقة فصلية كل 6 أشهر فإن عدد الدفعات هو دفعة (7 **سنوات × 2 دفعتين في العام الواحد = 14 دفعة في 7 سنوات**).

استهلاك القرض = 36707000 دج/ 14 = 2621958.5714 دج.

تأخذ شروط القرض بعين الإعتبار عدد الأيام في حساب الفائدة،حيث من تاريخ استلام القرض 2018/07/1 إلى تاريخ استحقاق الدفعة الأولى 2018/12/31 يوجد 180 يوم (31+31+30+31+30+31) ومنه:

مبلغ الفائدة= 36707000 دج ×5.25٪ × (360/180) = 963558.75 دج؛

الرسم على القيمة المضافة = 963558.75 دج × 19٪ = 183076.1625 دج؛

قيمة الدفعة =2621958.5714 دج+ 963558.75 دج + 183076.1625 دج = 3768563.4839 دج؛

2018/07/1				
20521		ح/قرض استثماري	36707000	
	220300	ح/ حساب جارية للعميل		36707000
		منح القرض		

//				
220300		ح/ حساب جارية للعميل	36707000	
	0055	ح/ صك بنكي خاص		36707000
		سحب قيمة القرض باسم المورد		
2018/12/31				
220300		ح/ حساب جاري العميل	3768563.4839	
	20521	ح/القرض استثماري		2621928.5714
	70277	ح/الفوائد		963558.75
	3410064	ح/الرسم على القيمة المضافة		183076.1625
		تسديد القرض		

ملاحظة: يعالج القرض سواءا كان بضمان أو بدون ضمان في البنك الوطني الجزائري بنفس الطريقة، حيث يبقى خطاب الضمان وثيقة لدى البنك تستعملها في حالة لم يوفي العميل مبلغ القرض.

لم يتمكن العميل من تسديد الدفعة الثانية للقرض، في هذه الحالة يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

القيمة المتبقية من القرض = 36707000 دج– 2621928.5714 دج = 34085071.4268 دج

الفائدة في 2019/06/30 = 34085071.4268 دج ×5.25٪ ×(360/182) = 904674.6041 دج

الرسم على القيمة المضافة = 904674.6041 دج × 19٪ = 171888.1747 دج

قيمة الدفعة = **34085071.4268 دج +904674.6041 دج + 171888.1747 دج =35161634.2057 دج**

مدين	دائن	2020/06/04	مدين	دائن
701		ح/ عدم المدفوعات	35161634.2057	
	20521	ح/ القرض الاستثماري		35161634.2057

ملاحظة: عند التسديد يلغى القيد السابق، ويثبت قيد التسديد.

خاتمة الفصل الثاني:

يعد البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك المتواجدة في النظام المصرفي الجزائري، و لقد شهد عدة تغيرات وإصلاحات منذ الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا، الغرض من هذه الإصلاحات هو دفع النظام البنكي لأداء دوره الأساسي، و إتباع ديناميكية جديدة في ممارسته لمختلف الأنشطة خاصة فيما يخص جذب العملاء وتحسين الخدمات المقدمة إليهم لكسب رضاهم وتلبية حاجياتهم (تدشين وكالات جديدة، بطاقة البيبنكية....الخ)؛ يمنح البنك الوطني الجزائري صيغ مختلفة من القروض للأفراد والمؤسسات ويقدم لهم تسهيلات مالية ليساعدهم في تحقيق غاياتهم ومشاريعهم، كما أنه يتيح لزبائنه فتح حسابات ودائع وفق صيغ مختلفة لادخار أموالهم وحمايتها والمحافظة عليها.

من خلال ما تم تناوله في المعالجة المحاسبية للعمليات في قسم الزبائن نستخلص أن النظام المحاسبي البنكي والنظام المحاسبي المالي لهما دور كبير في تنظيم المحاسبة في البنوك التجارية الجزائرية، فهما ينظمان التعاملات المالية والخدمات المصرفية داخل المصرف أو التعاملات مع العملاء أو البنوك فيما بينها بطريقة أسهل.

الخاتمة

تعتبر المحاسبة أداة تسيير مهمة وفعالة، فنجاح واستمرارية النشاط البنكي ككل يعتمد على مدى تطبيق الأسس المحاسبية والالتزام بالقواعد المحاسبية بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق قامت دراستنا على موضوع المحاسبة داخل البنوك التجارية وبصفة خاصة العمليات في أقسام الزبائن، حيث تطرقنا إلى ماهية هذا النوع من المؤسسات وتطورها في الجزائر، حيث تناولنا مفهوم النظام المحاسبي البنكي ومكوناته والمبادئ التي يقوم عليها، بالإضافة إلى مدونة الحسابات داخل البنوك، كما تطرقنا إلى أنواع زبائن هاته البنوك، لننتقل بعدها إلى المعالجة المحاسبية للعمليات التي يقوم بها البنك معهم فيما يخص نشاط الإيداع والاقتراض.

النتائج: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا النتائج التالية:

- يتميز القطاع البنكي بعدة خصوصيات تميزه عن باقي القطاعات الأخرى بسب طبيعة العمليات التي تعالج في المحاسبة، من أهم هذه الخصوصيات وجود حسابات وقوائم مالية خاصة؛

- واكب الجهاز المصرفي الجزائري التطورات الاقتصادية العالمية في ظل تداعيات العولمة والتي أجبرت البنوك على التفكير في تحسين الخدمات وتنويعها، مما أدى إلى اصدار مجموعة من القوانين لمواكبة المحاسبة البنكية (النظام 09-04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والنظام 09-05 المتعلق بالقوائم المالية)؛

- بالرغم من انتهاج البنوك لمحاسبة خاصة إلا أن ذلك لم يغني عن تحليها بمبادئ وأساسيات المحاسبة المالية العامة المتمثلة في النظام المحاسبي المالي؛ وهذه النتيجة والنتيجة التي قبلها يأخذاننا إلى الإجابة عن الفرضية الأولى القائلة بأن: تتوافق المعالجات المحاسبية لحسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA مع نظام محاسبي بنكي ناتج عن النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي؛ وعليه من خلال دراسة الجانب النظري من الدراسة تأكدنا من **صحة الفرضية الأولى**؛

- تختلف طبيعة حسابات الزبائن في البنوك عن طبيعتها في المحاسبة المالية للمؤسسات الاقتصادية؛

- يتعامل البنك الوطني الجزائري مع عدة أنواع من الزبائن سواء داخل البلاد أو خارجها يختلفون حسب الخدمة التي يقدمها لهم ومن أبرزهم المودعين أو المقترضين حيث نجد نوعين من هما أشخاص طبيعيين (أفراد) أو أشخاص معنويين (مؤسسات اقتصادية، بنوك، مؤسسات مالية، هيئات حكومية....)، وهذه النتيجة تقودنا إلى الاجابة عن الفرضية الثانية القائلة: المقصود بحسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري BNA كل من المودعين (أشخاص طبيعيين أو معنويين) والمقترضين (أشخاص طبيعيين أو معنويين)؛ وعليه من خلال دراسة الجزء الأول من الجانب التطبيقي من الدراسة تأكدنا من **صحة الفرضية الثانية**؛

- تتم المعالجة في المصارف بالاعتماد الكلي تقريبا على النظام المبرمج على جهاز الإعلام الآلي القائم بعمليات المحاسبة؛

– ساعدت الديناميكية الجديدة التي اتبعها البنك الوطني الجزائري في جلب واستقطاب عدد أكبر من المودعين؛

– تتم المعالجة المحاسبية للودائع في البنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج (705) وفق عدة إجراءات تبدأ من إجراءات فتح حساب وديعة إلى التقييم المحاسبي والتسجيل واثبات الفوائد المدينة حسب التواريخ المحددة وذلك كله من خلال الاستعانة بالتنظير المحاسبي المتمثل في النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي، وهذه النتيجة تأخدنا للاجابة على الفرضية الثالثة القائلة: تتم المعالجة المحاسبية للودائع في البنك الوطني الجزائري BNA في قسم الودائع وفق قيود وتقنيات محاسبية جاء بها النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي؛ ومنه تم التأكد من **صحة الفرضية الثالثة؛**

– لا يقدم البنك الوطني الجزائري عموما ووكالة برج بوعريريج (705) القروض مهما اختلفت صيغها وآجالها إلا بضمانات تغطي مبلغ القرض مضافا إليه الفوائد المترتبة عليه؛

– يقدم البنك الوطني الجزائري عموما ووكالة برج بوعريريج (705) القروض بمختلف أنواعها من عقارية، استثمارية وكذا المعمة من قبل الدولة.....؛

– المعالجة المحاسبية للودائع في البنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج (705) وفق عدة إجراءات تبدأ من إجراءات طلب منح قرض مقرونة بملف خاص حسب طبيعة القرض المطلوب إلى التقييم المحاسبي والتسجيل واثبات الفوائد الدائنة حسب التواريخ المحددة وذلك كله من خلال الاستعانة بالتنظير المحاسبي المتمثل في النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي، وهذه النتيجة تأخدنا للاجابة على الفرضية الرابعة القائلة: تتم المعالجة المحاسبية للقروض في البنك الوطني الجزائري BNA في قسم القروض وفق قيود وتقنيات محاسبية جاء بها النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي؛ ومنه تم التأكد من **صحة الفرضية الرابعة؛**

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال المحاسبة البنكية:

– تشجيع البحث العلمي في مجال المحاسبة البنكية وتوجيه الكتابات والمقالات والمنشورات العلمية في مجال المحاسبة المالية نحو المحاسبة في القطاع البنكي؛

– خلق برامج تكوينية وتكوين العاملين في القطاع البنكي على النظام المحاسبي البنكي من أجل زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية؛

– تحسن نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني للبنوك.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة لتناول كل شيء بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض

المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظام المحاسبي في البنوك التجارية؛
- المعالجة المحاسبية في البنوك الإسلامية وفق النظام المحاسبي المالي؛
- محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر المعايير المحاسبة الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. خالد امين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية – المحلية و الدولية –، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2006؛

2. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية–الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2008؛

3. سالم محمد بفقير، **المحاسبة في المنشئات المالية، الجزء الأول**، مطبعة وحدين الحديثة، الطبعة الأولى، مصر، 2014؛

4. علي عبد الله شاهين، **محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية**، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين، 2013-2014؛

5. كمال عبد السلام، **محاسبة البنوك التجارية**، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة–مصر، 1991؛

6. يوسف عبده راشد الرباعي، فضل محمد السميري، خالد محمد عايض الهيثمي، البنوك التجارية، الطبعة الأولى، وزارة التعليم الفني و التدريب المهني، 2011.

ثانيا: الرسائل الجامعية

7. بلعباس ماريا، **تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2013-2014؛

8. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر، 2013-2014؛

9. توفيق زرمان، **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2005-2006؛

10. خالد محمد عمر باذيب، **مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان–الأردن، 2011 – 2010؛

11. دراسة لمياء بوطبة، المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الليسانس، تخصص فحص ومراقبة وحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013؛

12. دناقير حميدة، **الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية على ضوء النظام المحاسبي المالي scf**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2014-2015؛

13. دوبة حفصة أسماء، **محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر، 2017-2018؛

14. رميطة عبد الحليم، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية البنكية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية و جباية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2014-2015؛

15. رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007؛

16. سارة بن عبد الحليم، **دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية** ، مذكرة ماستر أكاديمي، التخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي – الجزائر، 2011-2012؛

17. سليماني العيد، **تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf)**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2016-2017؛

18. سهيلة دريش، ضاوية تاتي، **المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي scf**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي– الجزائر، 2017-2018؛

19. سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية دراسة حالة**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر، 2014-2015؛

20. عبد المالك عايشي، **دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر، 2012-2013؛

21. قلمين فايزة، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2014- 2015؛

22. لبنا زنايجي، **دور التسويق البنكي في تحسين العلاقة مع الزبون**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسويق الخدمات ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي – الجزائر، 2016-2017؛

23. مريم الصغير موح، **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009-2010؛

24. واضح نعيمة، **العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك، أبي بكر بالقايد، تلمسان–الجزائر، 2016-2017.

ثالثا: الوثائق و المراسيم

25. **القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية الصادرة في 1990/04/14، العدد 16، الجزائر، 1990؛

26. **الأمر 03-11 المتعلق قانون النقد والقرض** ، الجريدة الرسمية الصادرة سنة 2003، العدد 53، الجزائر، 2003؛

27. **القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية الصادرة في 2007/11/25، العدد 74، الجزائر، 2007؛

28. **النظام 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 "مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية"**، الجريدة الرسمية الصادرة في 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر، 2009؛

29. **النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 "إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها"**، الجريدة الرسمية الصادرة في 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر، 2009؛

30. **النظام 09-06، المؤرخ في 2009/10/26 "الميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة"**، الجريدة الرسمية الصادرة في ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر، 2009؛

31. **النظام 09-08 المؤرخ في 2009/12/29 "قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية"**، الجريدة الرسمية الصادرة في 25 فيفري 2010، العدد14، الجزائر، 2009.

رابعا: المجلات

32. أحمد بن مويزة، **علاقة جودة الخدمة البنكية وجودة العلاقة (عميل–بنك) على رضا العملاء**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة سطيف 1- الجزائر، 2015-2016؛

33. بوسماحة محمد، بعنوان "**المحاسبة البنكية في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، 2017؛

34. عبد الله سايب وآخرون، **واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2015؛

35. لطيف زيود، وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم 30**، مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، 2006.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

36. Cécile Kharoubi, Philippe Thomas, **Analyse Du Risque De Crédit, Banque & Marchés**, 2e édition, RB édition, Paris, 2016
37. Ishaq HACINI, Khadra DAHOU, **The Evolution of the Algerian Banking System**, Management Dynamics in the Knowledge Economy; Vol.6, no.1, 2018.
38. M. Ben Amghar Mourad, **La réglementation prudentielle des banques et des établissements financiers en Algérie et son dégrée d'adéquation au standard de Bâle 1 et Bâle 2**, universitè de mouloud mamari, tizi ouazou, Algèrie, 2012.
39. Shamim Hossain And Abdul Alim Baser, **Compliance Of IAS-30, A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh**, 2011.
40. sylvie de coussergues، et al، **gestion de la banque**, 8°édition, dunod, paris, 2017.

III. المواقع الإلكترونية:

41. www.elmohaseb.com
42. https://www.bna.dz

الملاحق

الميزانية وقائمة خارج الميزانية لسنة 2019

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
ENGAGEMENTS DONNES		**979 354 019**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	**852 575 372**	**871 072 533**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 273**

الميزانية وقائمة خارج الميزانية لسنة 2018

(En milliers de DA

ACTIF	Déc-18	déc-17
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	337 316 817	298 863 421
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	270	250
Actifs financiers disponibles à la vente	379 543 232	265 053 415
Prêts et créances sur les institutions financières	407 271 144	277 338 267
Prêts et créances sur la clientèle	1 806 662 078	1 622 181 004
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819
Impôts courants - Actif	10 145 906	11 176 286
Impôts différés - Actif	691 309	611 969
Autres actifs	28 926 710	38 681 034
Comptes de régularisation	51 160 554	75 010 175
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 761 261	23 741 477
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 680 606	21 791 299
Immobilisations incorporelles nettes	95 644	140 856
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**3 082 299 350**	**2 828 633 272**

PASSIF	Déc-18	Déc-17
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	243 452 166	158 992 098
Dettes envers la clientèle	1 982 925 888	1 834 455 739
Dettes représentées par un titre	18 685 076	16 428 533
Impôts courants - Passif	14 282 865	11 273 229
Impôts différés - Passif	537 377	536 812
Autres passifs	117 077 585	110 962 924
Comptes de régularisation	70 894 144	104 668 088
Provisions pour risques et charges	30 088 761	30 045 156
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	108 112 786	102 041 054
Dettes subordonnées	208 002 425	194 000 000
Capital	150 000 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	90 573 966	178 987 219
Ecart d'évaluation	-7 991 301	-5 169 755
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	35 832 184	29 986 747
TOTAL DU PASSIF	**3 082 299 350**	**2 828 633 272**

ENGAGEMENTS	Déc-18	Déc-17
ENGAGEMENTS DONNES	**979 354 019**	**909 150 776**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 266 640	8 383 244
Engagements de financement en faveur de la clientèle	540 106 873	453 177 269
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	170 956 732	181 193 033
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	259 023 774	266 397 230
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	871 072 533	909 258 521
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	305 777 260	343 962 949
Autres engagements reçus	**565 295 273**	**565 295 572**

الميزانية وقائمة خارج الميزانية لسنة 2016

ACTIF	NOTE	déc-16	déc-15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	305 734 845	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	238	219
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	788 082 331	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	166 797 057	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	2-p5	1 384 912 137	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	2-7	10 929 186	9 352 557
Impôts différés - Actif	2-7	715 320	765 351
Autres actifs	2-8	78 034 835	29 769 699
Comptes de régularisation	2-9	49 986 094	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	22 813 283	19 477 640
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 150 516	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	171 517	229 492
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**2 843 371 178**	**2 719 081 219**

PASSIF	NOTE	déc-16	déc-15
Banque centrale		340 355 168	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	195 741 959	419 633 547
Dettes envers la clientèle	2 14	1 673 844 881	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	2 15	14 245 846	19 020 482
Impôts courants - Passif	2 16	12 418 096	12 143 540
Impôts différés - Passif	2 17	535 633	533 280
Autres passifs	2 18	140 671 583	107 120 613
Comptes de régularisation	2 19	79 065 313	64 619 063
Provisions pour risques et charges	2 20	38 172 236	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	92 063 068	91 380 217
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2 23	155 567 323	131 029 808
Ecart d'évaluation		-6 155 252	2 458 804
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	31 419 896	29 537 515
TOTAL DU PASSIF		**2 843 371 178**	**2 719 081 219**

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	déc-16	déc-15
ENGAGEMENTS DONNES :		873 975 119	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	10 451 808	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	274 487 762	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	317 972 415	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	271 063 134	283 090 779
Autres engagements donnés	3-5	-	-
ENGAGEMENTS REÇUS :	-	995 757 495	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6	-	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	430 461 923	543 429 242
Autres engagements reçus	3-8	565 295 572	565 295 573

الفهرس

الـــفـــهـــــرس :

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الإهداء1	
الإهداء2	
الملخص	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة في البنوك التجارية.....	
تمهيد	5
المبحث الأول: مدخل للمحاسبة في البنوك التجارية	06
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	06
المطلب الثاني: النظام المحاسبي في البنوك التجارية	12
المطلب الثالث: المحاسبة البنكية في الجزائر	16
المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للودائع والقروض	26
المطلب الاول: زبائن البنوك التجارية ومستخدمي القوائم المالية	26
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لقسم الودائع	28
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للقروض	34
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	41
المطلب الأول: المذكرات العلمية باللغة العربية	41
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة بالعربية	43
المطلب الثالث: الدراسات باللغة بالاجنبية	45
خاتمة الفصل الأول	47
الفصل الثاني: دراسة حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري.....	
تمهيد	49
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	50
المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري	50

المطلب الثاني: نشاطات البنك الوطني الجزائري	53
المطلب الثالث: شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري وإحصائيات عنه	59
المبحث الثاني: القروض والودائع في البنك الوطني الجزائري	60
المطلب الأول: القروض المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري	60
المطلب الثاني: الودائع البنكية في البنك الوطني الجزائري	68
المطلب الثالث: تطور بنود القروض والودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019.....	70
المبحث الثالث: التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض في البنك الوطني الجزائري	74
المطلب الأول: الحسابات المتعلقة بالودائع والقروض في البنك الوطني الجزائري	74
المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات خاصة بالودائع البنكية	73
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للقروض في البنك الوطني الجزائري	78
خاتمة الفصل الثاني	87
الخاتمة.....	89
قائمة المراجع	93
الملاحق	98
الفهرس	103

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعالجات المحاسبية لحسابات الزبائن (المودعين والمقترضين) في البنوك التجارية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والقيام بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA من خلال الاطلاع على القوائم المالية للفترة 2015-2019، ثم تم إجراء مقابلة في وكالة البنك الوطني ببرج بوعريريج (705)، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجات المحاسبية في البنك الوطني الجزائري BNA تتوافق مع النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي، كما تتم المعالجة المحاسبية للودائع والقروض في أقسام خاصة وفق قيود وتقنيات محاسبية جاء بها النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الزبائن، الودائع، القروض، النظام المحاسبي.

Abstract:

This study aimed to identify the accounting treatments for the accounts of customers (depositors and borrowers) in commercial banks, and for that, the descriptive analytical approach was adopted, and a case study of the Algerian National Bank BNA was carried out by reviewing the financial statements for the period 2015-2019, then an interview was conducted. In the agency of the National Bank in Bordj Bou Arreridj (705), the study found that the accounting treatments in the National Bank of Algeria BNA are in line with the 09-04 system and the financial accounting system, as well as the accounting treatment of deposits and loans in special departments according to the accounting restrictions and techniques that came in System 09- 04 and the financial accounting system.

Key words: commercial banks, customers, deposits, loans, accounting system.